معهد واشنطن: المعوقات والخيارات في مفاوضات بغداد - أربيل

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الخميس
2024/03/28
No. : 7906

اهمية الوحدة للبيت المنقسم

الحكم الذاتي الذي يتمتع به إقليم كردستان على المحك

الإقليم بحاجة إلى الانتخابات
لاستعادة الشرعية
على الجبهتين المحلية والدولية

أفكار. مبادرة. تأثير.
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

marsaddaily.com

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

المطبعة
احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- اشادات يابانية بدور الرئيس مام جلال في بناء اسس العراق الجديد
- جهود بريطانية لإيجاد التفاهمات بين أربيل وبغداد
- الاتحاد الوطني والامم المتحدة يؤكدان ضرورة اجراء الانتخابات
- الاتحاد الوطني .. سياسة ثابتة للدفاع عن الحقوق المشروعة للموظفين
- الاتحاد الوطني في ملتقى بكين: بافل طالباني على خطى فقيد الامة
- بلينكن يشجع الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات بين بغداد وأربيل
- رئيس الإقليم و السفير البريطاني: أهمية إجراء الانتخابات وحل المشاكل
- مجلس وزراء الإقليم: نتطلع إلى اتفاق متوازن مع الحكومة الاتحادية
- رئيس الجمهورية: العراق ملتزم بمواصلة نهج الإصلاح والقضاء على الفساد
- مساعدات سخية من السيدة الأولى لدور الأيتام والمسنين..
- السيدة الأولى تدعو لتمكين ودعم وتعزيز دور المرأة في المجال الإعلامي
- كتلة الاتحاد الوطني تدعو السوداني الى الاسراع بمعالجة رواتب الموظفين

قضايا كردستانية

- المعوقات والخيارات في مفاوضات بغداد - أربيل
- بيت منقسم: هل تتمكن كردستان من الحفاظ على استقلاليتها؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د.عدالت عبدالله : الدستور العراقي والمحكمة الاتحادية
- ضوء أخضر إيراني لتركيا في العراق بلا ضمانات

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- الطريق إلى إسطنبول يمر عبر ديار بكر
- وثيقة كالين: رؤية جهاز الاستخبارات التركي وتوجهاته المستقبلية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- فورين افيرز: عصر اللاأخلاقية..وامريكا
- غسان شربل: حين تثأر الإمبراطوريات المجروحة
- محمد مصطفى: طريق إلى السلام

العدد: 7906... 28-03-2024

اشادات يابانية بدور الرئيس مام جلال في بناء اسس العراق الجديد

زار السفير الياباني لدى بغداد فوتوشي ماتسوموتو، الأحد ٢٠٢٤/٣/٢٤ ، زيارة إلى ضريح الرئيس العراقي الأسبق الراحل جلال طالباني، على هامش زيارته الرسمية إلى محافظة السليمانية.

وأشار ماتسوموتو في الكلمة التي كتبها في سجل الزيارات، إلى الدور البارز للرئيس الراحل مام جلال في بناء الدولة ما بعد ٢٠٠٣، وحكمته ووطنيته، معتزا بإحياء ذكراه.

بالمقابل لفت أعضاء مكتب سكرتارية الرئيس الراحل جلال طالباني إلى العلاقات العريقة التي تجمع الإقليم واليابان، معتبرين أن مام جلال المؤسس الحقيقي لتلك العلاقات ولا بد من تطويرها من كافة الجوانب.

وكانت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، قد استقبلت يوم السبت ٢٣ آذار ٢٠٢٤ بمكتبها في السليمانية، السفير الياباني وجرى خلال اللقاء الذي حضره عضو مجلس النواب الدكتور بريار رشيد، بحث آليات التنسيق المشترك وجهود الحكومة اليابانية في المساهمة في الجوانب الإنسانية.

وأكدت السيدة الأولى أن من الأولويات التي يحرص عليها العراقيون الارتقاء بالخدمات الصحية والتعليمية، وتأهيل البنى التحتية.وأشارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد إلى ضرورة مواصلة الجهود الإنسانية للمنظمات والوكالات اليابانية ولاسيما أن العراق تعرض سابقا إلى هجمة إرهابية خلفت آلاف الضحايا والعوائل المهجرة والنازحة والانتهاكات التي طالت الإنسان والآثار والحضارة، مشيرة إلى أن معالجة هذه التداعيات تتطلب المزيد من التكاتف الدولي.

وأشادت السيدة الأولى بما قدمته الحكومة اليابانية من مساندة للعراق في الجانب الإنساني، مؤكدة أهمية دعم اليابان لإنشاء وفتح مراكز خاصة لعلاج وإعادة تأهيل مدمني المخدرات من أجل التقليل من انتشار هذه الآفة الخطيرة على المجتمع.

جهود بريطانية لإيجاد التفاهمات بين أربيل وبغداد

استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء، قوباد طالباني، الأربعاء، السفير البريطاني لدى بغداد، ستيفن هيغن، فيما بحث طالباني مع الأخير الجهود البريطانية لإيجاد تفاهمات بين أربيل وبغداد.

وقال مكتبه الإعلامي إن "نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، استقبل يوم الاربعاء ٢٠٢٤/٣/٢٧ في أربيل، السفير البريطاني لدى بغداد ستيفن هيغن"، مبينا أن "اللقاء شهد بحث ملف الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان والعلاقات بين الإقليم وبغداد بالإضافة إلى الملفات التي تحظى بالاهتمام المشترك"، مشيرا إلى أن" طالباني شدد على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد من لدن رئاسة الإقليم".

وفيما يخص العلاقات بين الإقليم وبغداد، أشار طالباني إلى" تواصل الجهود نحو حل الخلافات لا سيما الخلافات حول حصة الإقليم في الموازنة المالية الاتحادية، مؤكدا على أن المساعي تسير على قدم وساق لحل مشكلة الموازنة رواتب موظفي الإقليم بشكل جذري وكلي ".

وأثنى طالباني على المساعدات التي تقدمها بريطانيا لإقليم كردستان لا سيما الجهود التي تبذلها لندن في إيجاد المزيد من التفاهمات المشتركة بين بغداد وأربيل وسعيها لتقريب الطرفين.

الاتحاد الوطني والامم المتحدة يؤكدان ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها

استقبل شيخ جعفر شيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني في ٢٠٢٤/٣/٢٦، وفدا من بعثة الامم المتحدة لمشاعدة العراق (يونامي) برئاسة مانوج ماثيو المدير العام لشؤون السياسية لليونامي في العراق.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان آخر المستجدات السياسية الراهنة في اقليم كوردستان، واكد وفد الامم المتحدة رغبتهم في معرفة رؤية مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني حول آخر المستجدات المتعلقة بانتخابات برلمان كوردستان، ومعالجة العراقيل التي تعترض اجراء الانتخابات.

واكد مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، رؤية الاتحاد الوطني الكوردستاني حول ملف الانتخابات لوفد الامم المتحدة، واكد ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يكن يؤيد تاجيل الانتخابات في السابق، والان يؤكد على ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد، ونحن لسنا مع تاجيل انتخابات برلمان كوردستان باي ذريعة كانت.

واضاف: ان تاجيل الانتخابات يحلق اضراراً كبيرة بالتجربة الديمقراطية وسمعة اقليم كوردستان ويصبح سببا ليأس وانزعاج جماهير شعب كوردستان وان الانتخابات تنقذ اقليم كوردستان من الفراغ القانوني ومعالجة جميع المشاكل التي تواجه اقليم كوردستان.

ودعا مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، الام المتحدة الى لعب دورها في الامور التكنيكية ومراقبة سير العملية الانتخابية وتكثيف جهودهم لانجاح الانتخابات، كما اكد رغبة الاتحاد الوطني الكوردستاني باستمرار مهام بعثة الامم المتحدة في العراق.

بالمقابل اكد وفد الامم المتحدة امله بان تجري الانتخابات برلمان كوردستان في موعدها المحدد، واكدوا استعداد

الامم المتحدة للتنسيق والتعاون لانجاح الانتخابات، كما اشاد الوفد الضيف بجهود الاتحاد الوطني لدعمه ومساندته لاجراء انتخابات برلمان كوردستان في وعدها المحدد.

عدد الناخبين ونسبة البصمات

الى ذلك كشفت جمانة الغلاي المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان نسبة من لايمتلكون بصمات في محافظات اقليم كوردستان يكون كالتالي:

* اربيل العدد الكلي للناخبين ٩٦٢٢٣٩ ناخب، نسبة ١٤٪ من هؤلاء لايمتلكون بصمات
* السليمانية العدد الكلي للناخبين ١١١٣٣٠٢، نسبة ١٣٪ من هؤلاء لايمتلكون بصمات
* دهوك العدد الكلي للناخبين ٧٠٨٠١١، نسبة ١٥٪ من هؤلاء لايمتلكون بصمات

زيادة مقاعد في حلبجة

تقول جمانة الغلاي: ان مفوضية الانتخابات راجعت بيانات محافظة حلبجة وعدد الناخبين فيها هو ٧٩٧٢٩ ناخب وتحتوي على ٥ مراكز للتسجيل واستنادا الى قانون الانتخابات فإن عدد المقاعد يجب ان يكون ٣.

واضافت: يكون المرشحين من نفس المنطقة ويتم التصويت فيها للمرشحين، وماتم تحديده من عدد مقاعد محافظة حلبجة جاء منسجما مع القانون وقرار المحكمة الاتحادية والمعايير الدولية.

اعلان النتائج

تقول جمانة الغلاي: ان المفوضية ترى بان اللجنة المركزية لادارة انتخابات برلمان كوردستان تعمل في هيئة اقليم كوردستان وتضم اللجنة اعضاء من المكون الكوردي وعملية العد والفرز اليدوي ستتم بشكل جيد جداً، وبعد ٢٤ ساعة سيتم اعلان النتائج الاولية على مستوى الاحزاب والمرشحين ومن ثم تنشر على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

احترام قرارات الاتحادية

عضو مجلس النواب ابتسام الهلالي أوضحت للمسرى أننا "كنواب نحترم قرارات المحكمة الاتحادية، وما صدر حول إجراء انتخابات برلمان كردستان وتأخير إجرائها لفترة طويلة، لذلك لا بد من إجراء الانتخابات واحترام العملية الديمقراطية الذي بني العراق الجديد عليها وفقا للدستور"، مبينة أن " المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ماضية بتحضيراتها واستعداداتها وتخصيص الميزانية لها لإجراء هذه الانتخابات في الموعد المحدد لها في الـ١٠ من حزيران القادم"، مؤكدة ان مجلس النواب والحكومة داعمتان لإجراء انتخابات برلمان كردستان لأنه بند من البنود المثبتة في الدستور العراقي ".

استحقاق دستوري وقانوني

ومن جانبه أشار عضو مجلس النواب عامر الفايز للمسرى إلى أن " انتخابات برلمان إقليم كردستان هو استحقاق دستوري وقانوني ويجب إجراؤها في الموعد الذي حُدد لها، لكي لا يحدث فراغ سياسي أكثر، كونها تأخرت كثيرا"، لافتا إلى أن " المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ماضية حاليا بالتحضير لإجراء هذه الانتخابات، وبالمقابل أغلب الأحزاب والكيانات السياسية في الإقليم أبدت ترحيبها واستعدادها لخوض هذه التجربة في موعدها في الـ١٠ من حزيران قادم ".

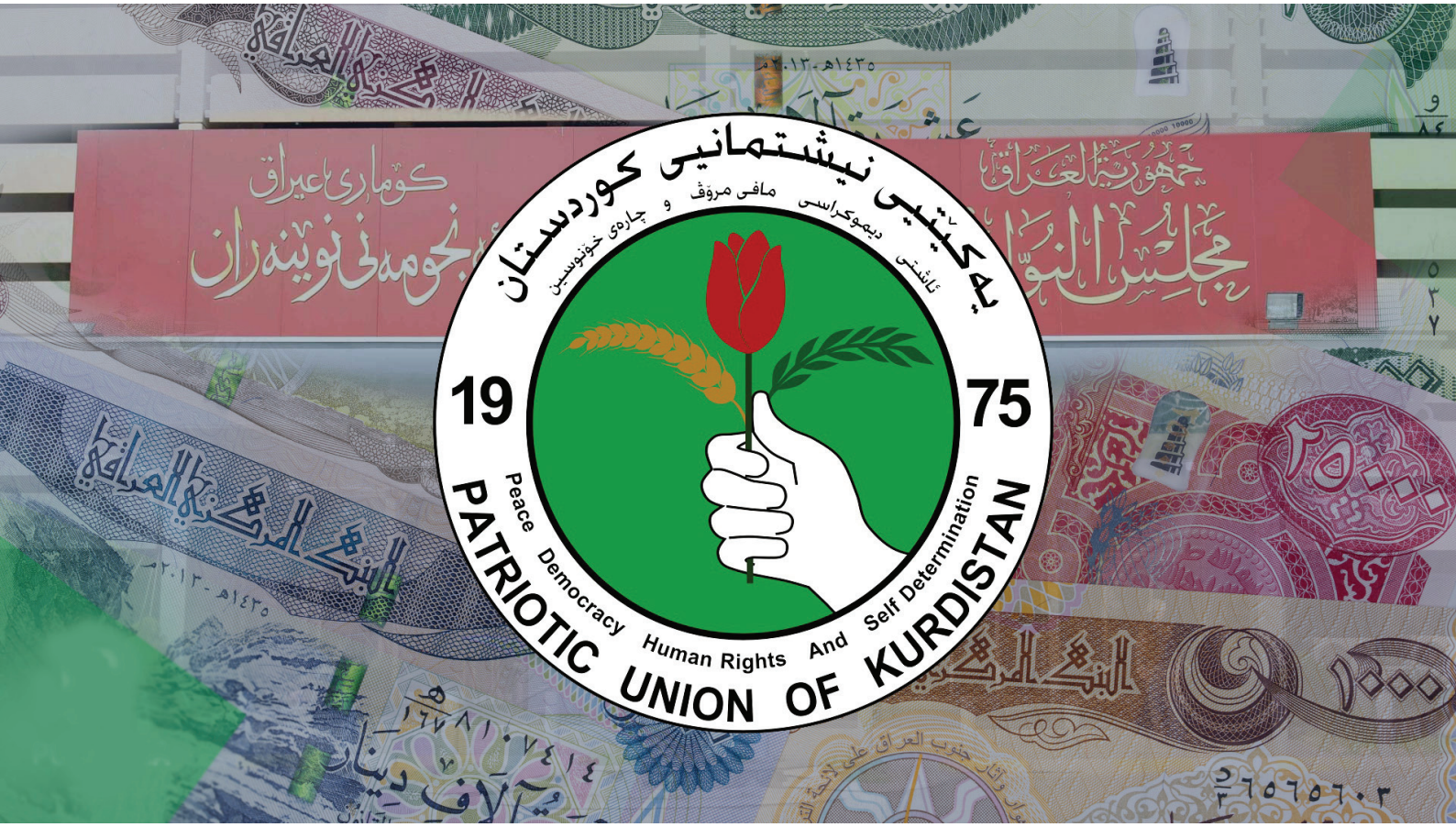

الاتحاد الوطني .. سياسة ثابتة للدفاع عن الحقوق المشروعة للموظفين

أعلن مصدر في الاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح لـ(PUKMEDIA) انه: « في الوقت الذي يسعى الرئيس بافل جلال طالباني وفريق الاتحاد في حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية الى توزيع الرواتب المحتجزة لموظفي الإقليم وإيجاد حل جذري لمسألة رواتب الموظفين في الإقليم، حيث كان اجتماع كتلة الاتحاد النيابية مع رئيس مجلس الوزراء الاتحادي آخر هذه المحاولات، بدأ طرف سياسي في السليمانية محاولاته لتحريف وتشويه الحقائق عبر مرشحيه مستغلا احتجاجات المعلمين».

واضاف « لهذا نعلن لجماهير شعب كوردستان، مع ان الاتحاد الوطني يتبع سياسة ثابتة للدفاع عن الحقوق المشروعة للمعلمين والموظفين في إقليم كوردستان، نريد في نفس الوقت ان نبين حقيقة ان رواتب الموظفين تم احتجازها من قبل الفريق الوزاري للحزب الديمقراطي في أربيل وليس في السليمانية».

وبين المصدر انه: « ينبغي لجميع الأطراف بالتزامن مع الموظفين والمعلمين، مواصلة الضغوطات على فريق الحزب الديمقراطي في حكومة الإقليم كي يقرر من أربيل توزيع الرواتب، غير هذه الحالة إن أراد أي طرف اختلاق سيناريو آخر، سيكون تصرفه هذا لتحريف وشويه الحقائق، وسوف يخدم الطرف الذي احتجز رواتب الموظفين لأغراض سياسية».

هذا وخلال الشهور الستة الماضية تسلم موظفو ومتقاعدو اقليم كوردستان راتبا واحدا فقط من حكومة الاقليم، في حين يؤكد عضو في الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان أن الكابينة التاسعة لحكومة الاقليم بحوزته المبلغ الكافي لتوزيع الرواتب، ولكنها تمتنع عن توزيعها بقرار سياسي».

وبهذا الشأن قال سركو آزاد كلالي عضو الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «الايرادات غير النفطية لحكومة الاقليم للأشهر الثلاثة الماضية حوالي ترليون دينار، وبعد سد العجز في رواتب شهر كانون الأول بقي بحوزتها ٦٦٤ مليار دينار».

وأضاف كلالي: «فضلا عن الواردات المحلية للاقليم، فإن الحكومة الاتحادية أرسلت حتى الآن مبلغ ترليون و٢٢٦ مليار دينار لرواتب الموظفين لشهري كانون الثاني وشبط الماضيين، في حين صرفت حكومة الاقليم ٦١٨ مليارا من هذا المبلغ مع ٣٣٢ مليار دينار من الواردات المحلية لرواتب شهر كانون الثاني».

وأكد عضو الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان، أنه «بحوزة حكومة الاقليم الآن ٦٠٨ مليارات دينار مرسلة من قبل بغداد و٦٦٤ مليارا من الواردات المحلية، أي ما مجموعه ترليون و٢٧٢ مليار دينار، ولكنه غير مستعد حتى الآن لتوزيع رواتب شهر شباط الفائت».

وأوضح قائلا: «الكابينة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان تسيّس رواتب موظفي الاقليم، ما أثر سلبا في حياة ومعيشة المواطنين، وهذا تسبب في إضعاف كيان الاقليم، وليس قرارات المحكمة الاتحادية، كما يدعي الفريق الوزاري للحزب الديمقراطي».

خلال العام الماضي ٢٠٢٣ وزعت حكومة الاقليم ٩ رواتب فقط، ومازال مصير رواتب أشهر تشرين الأول والثاني وكانون الأول مجهولا، وفي العام الحالي ٢٠٢٤، وزعت راتبا واحدا فقط، في حين تمتنع عن توزيع رواتب شهر شباط، رغم توفر المبلغ الكافي.

الاتحاد الوطني في ملتقى بكين: بافل طالباني على خطى فقيد الامة

يشارك الاتحاد الوطني الكوردستاني، كحزب مؤثر على صعيد اقليم كوردستان والعراق والمنطقة، في ملتقى الحزب الشيوعي الصيني، الذي يعقد في العاصمة بكين، بناء على دعوة رسمية من الحزب الحاكم في الصين.

وبهذا الخصوص، صرح سالار سرحد عضو المجلس القيادي الذي يمثل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الى الملتقى،: «عقد يوم الاثنين ٢٠٢٤/٣/٢٥، الاجتماع الأول للملتقى بحضور المدير العام لشؤون غرب آسيا وشمال أفريقيا في الحزب الشيوعي الصيني، حيث تم فيه تسليط الضوء على المسائل المستجدة في منطقة الشرق الأوسط، كما جرى التأكيد على وحدة الموقف بين الأحزاب المشاركة في الملتقى من أجل حل المشكلات».

واضاف سالار سرحد: «خلال جلسة الملتقى، من المقرر أن ألقي كلمة الاتحاد الوطني الكوردستاني ممثلا عن الرئيس بافل جلال طالباني، وسنتطرق فيها الى علاقات الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني مع جمهورية الصين الشعبية، والتي هي علاقة تاريخية، والرئيس بافل ماض اليوم على النهج نفسه للرئيس مام جلال».

ومضى عضو المجلس القيادي قائلا: «على هامش الملتقى سنقوم خلال الأيام القادمة بزيارة مؤسسات الحكومة الصينية والمتاحف التاريخية للحزب الشيوعي الصيني للتعرف أكثر الى تاريخ هذا الحزب وتعزيز العلاقات معه»، مشيرا الى أن «علاقة الاتحاد الوطني مع الصين تمتد الى اكثر من ٦٥ عاما مضى، ويرغب الاتحاد الوطني في تعزيز هذه العلاقة ولاسيما مع الحزب الحاكم في البلد، والمشاركة في هذا الملتقى تأتي في هذا الإطار».

يشارك في الملتقى ٢٢ حزبا من غرب آسيا وشمال أفريقيا، من بينها الاتحاد الوطني الكوردستاني، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية عقد الملتقى عن طريق الانترنت بسبب جائحة كورونا.

بلينكن يشجع الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات بين بغداد وأربيل

ينسب ما يلي إلى المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس:

اجتمع وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الدكتور فؤاد حسين.

وناقش المجتمعان التعاون بشأن المسائل الأمنية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية ضمن اتفاقية إطار العمل الاستراتيجي بين البلدين.

واستعرض المجتمعان الاجتماع المرتقب للجنة التنسيق العليا الأمريكية-العراقية واجتماع رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني بالرئيس بايدن يوم ١٥ نيسان/أبريل.

وشجع الوزير بلينكن الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات بين بغداد وأربيل، وتحقيق منافع اقتصادية لكافة العراقيين، وتحسين استقلال العراق في مجال الطاقة، وتحسين قدرة العراق على ممارسة سيادته بشكل كامل، وتعزيز الاستقرار والأمن للعراقيين كافة.

وأعاد المجتمعان التأكيد على التزامهما بعملية اللجنة العسكرية العليا التي ستتيح الانتقال إلى شراكة أمنية ثنائية دائمة بين العراق والولايات المتحدة وتساعد على ضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم داعش.

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٤

رئيس الإقليم و السفير البريطاني: أهمية إجراء الانتخابات وحل المشاكل

خلال اجتماع له (الأربعاء، ٢٧ آذار ٢٠٢٤)، ناقش رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني مع ستيفن هيتشن سفير المملكة المتحدة في العراق، انتخابات برلمان كوردستان، الأوضاع الداخلية لإقليم كوردستان، وعلاقات أربيل وبغداد.

وشدد الجانبان على أهمية إجـراء الانتخابات وأشـارا إلى حساسية الوضع والحاجة إلى حل المشاكل والخلافات بين الأطراف السياسية من أجل مواجهة التحديات، واتفقا في الرأي بأن مشاكل أربيل وبغداد يجب حلها من خلال الحوار وعلى أساس الدستور وبما يضمن حقوق الجميع.

آخر تطورات الوضع في المنطقة ومجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك للجانبين شكلت محوراً آخر للاجتماع.

مجلس وزراء إقليم كوردستان يتخذ حزمة قرارات ويؤكد:

نتطلع إلى اتفاق متوازن مع الحكومة الاتحادية في إطار الدستور العراقي

ويؤكد: إقليم كوردستان سيواصل الالتزام بجميع واجباته الدستورية

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، الأربعاء ٢٧ آذار (مارس) ٢٠٢٤، اجتماعه الأسبوعي باشراف رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني و نائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني، وقد اتخذ عدداً من القرارات التي تصب في مصلحة مواطني الإقليم.

وفي الفقرة الأولى التي شكلّت المحور الرئيسي من جدول أعمال الاجتماع، قدم وزير المالية والاقتصاد آوات شيخ جناب إيجازاً عن الوضع المالي الحالي لحكومة إقليم كوردستان، ولا سيّما فيما يتعلق بمستحقات متقاضي الرواتب في الإقليم.

وفي سياق توضيحه، تحدث الوزير عن جميع الإجراءات والخطوات المتخذة بشأن إرسال موازين المراجعة الشهرية الخاصة بالوزارات والدوائر الحكومية في الإقليم إلى وزارة المالية الاتحادية، بالإضافة

إلى إرسال قائمة جميع متقاضي الرواتب، والتي تتضمن معلومات خاصة عن رواتب منتسبي البيشمركة والمؤسسات الأمنية والتي جرى إرسالها إلى الحكومة الاتحادية بعد إنجاز عملية التدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية اليوم، وهو ما يحتم على الحكومة الاتحادية أن تؤدي واجبها في إرسال رواتب جميع متقاضي رواتب الإقليم، خاصة وأنه لم يعد هناك أي مبرر يحول دون تخصيص مستحقات متقاضي الرواتب.

وأعرب رئيس مجلس الوزراء عن شكره لوزير المالية والاقتصاد على شرحه الواضح وتقديمه للبيانات والمعلومات الدقيقة عن الوضع المالي، والتي اطلعت مجلس الوزراء والرأي العام في الإقليم على حقيقة الوضع.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على أهمية الدفاع عن الكيان الدستوري للإقليم وحقوق مواطنيه ومستحقاتهم المالية، وشدد على ضرورة عدم السماح لأي جهة بالمساس بهذه الحقوق.

وجدد موقف حكومة إقليم كوردستان الثابت في رغبتها من أجل التوصل إلى اتفاق متوازن مع الحكومة الاتحادية في إطار الدستور العراقي، مشيراً إلى أن إقليم كوردستان سيواصل الالتزام بجميع واجباته الدستورية، وأن وزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كوردستان قد أوفت بجميع واجباتها في هذا الإطار، وعلى الحكومة الاتحادية أن تفي بواجبها الدستوري في إرسال مستحقات الإقليم لما تبقى من رواتب منتسبي البيشمركة والمؤسسات الأمنية لشهر شباط، فضلاً عن كامل رواتب شهر آذار والأشهر اللاحقة.

وفيما يتعلق بعملية توطين رواتب الإقليم، تطرق رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية مشروع (حسابي المصرفي) في عملية توطين الرواتب، وأشار إلى أن المشروع متقدم ويعمل تحت إشراف وترخيص البنك المركزي العراقي، ويوفر خدمات مالية عديدة وتسهيلات كثيرة لمتقاضي الرواتب، ويشكل جزءاً من عملية توطين رواتبهم.

وبعد مناقشات ومداولات حول الفقرة الأولى من جدول الأعمال، اتخذ مجلس الوزراء بالإجماع القرارات الآتية:

١. توجيه وزارة المالية والاقتصاد بالمباشرة في توزيع رواتب شهر شباط لمن يتقاضون الرواتب كافة، وكذلك توجيه جميع وزارات ومؤسسات الإقليم بإعداد قائمة رواتب شهر آذار ٢٠٢٤ وإرسالها إلى الحكومة الاتحادية، في ضوء المسؤولية الدستورية الملقاة على عاتقها في الوفاء بوعودها بشأن رواتب شهري شباط وآذار والأشهر اللاحقة، وبهذا، تكون حكومة إقليم كوردستان قد أوفت بجميع التزاماتها في إطار الدستور، حيث تمثلت الخطوة الأخيرة اليوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤، في إرسال جميع المعلومات المتعلقة برواتب منتسبي البيشمركة والمؤسسات

الأمنية إلى الحكومة الاتحادية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية.

٢. توجيه وزارة البلديات والسياحة وديوان رئاسة مجلس الوزراء بتوزيع قطع الأراضي السكنية على كافة الموظفين والمنتسبين في حكومة إقليم كوردستان ممن لم يستفيدوا سابقاً من استلام قطع الأراضي.

٣. خفض نسبة ٢٠٪ (عشرون بالمئة) من مبالغ أجور الماء والكهرباء المتراكمة على المواطنين، وذلك لحين عودة الوضع المالي الاستثنائي إلى طبيعته في الإقليم.

٤. خفض نسبة ٢٠٪ (عشرون بالمئة) من مبالغ رسومات وإيجارات وزارة البلدات والسياحة التي بذمة الكسبة والحرفيين، وذلك لحين عودة الوضع المالي الاستثنائي إلى طبيعته في الإقليم.

٥. خفض الرسوم الكمركية على استيراد الحيوانات الحيّة المستوردة لأغراض الذبح والتربية بنسبة ٥٠٪ (خمسون بالمائة) من الرسوم الحالية على أن يُعاد النظر في تلك الرسوم بعد عام من صدور هذا القرار.

٦. إعفاء أصحاب العمل، ولا سيّما المشتركين في الضمان الاجتماعي، من كافة الغرامات المتأخرة المتراكمة عليهم لمدة ٩٠ يوماً (تسعون يوماً)، ويشترط هذا الإعفاء أن يقوم أصحاب العمل خلال تلك الفترة بتسديد كامل مبلغ اشتراكات الضمان الاجتماعي.

٧. إعفاء المواطنين من غرامات المخالفات المرورية بنسبة ٢٠٪ (عشرون بالمئة)، ويشمل ذلك الغرامات القديمة، على أن يستمر الإعفاء حتى نهاية الدوام في ٢٠٢٤/٩/٣٠.

٨. تقديم التسهيلات اللازمة في إطار القوانين الضريبية لدافعي الضرائب من فئات وشرائح الكسبة وأصحاب الحرف، مع إعفائهم من كافة الغرامات الناجمة عن التأخير في تسديد الضرائب المفروضة عليهم.

٩. خفض نسبة ٢٠٪ (عشرون بالمئة) إضافية على أجور التعليم الموازي (الباراليل) والمسائي في جميع الجامعات والمعاهد والمؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك إضافة إلى نسب التخفيض المقرة سابقاً من قبل الوزارة بهذا الشأن.

١٠. على كافة الوزارات والجهات ذات العلاقة تنفيذ هذه القرارات.

وتناولت الفقرة الثانية من اجتماع مجلس الوزراء، قرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي بشأن السحب النقدي بعملة الدولار الأمريكي، حيث عرض وزير المالية والاقتصاد هذه القرارات والتعليمات التي تهدف إلى السيطرة على سعر الدينار مقابل الدولار.

واختتم مجلس الوزراء الاجتماع بتكليف الوزارات والجهات ذات العلاقة بدراسة تلك القرارات والتعليمات من أجل اتخاذ القرارات اللازمة بصددها في الاجتماعات القادمة للمجلس.

رئيس الجمهورية: العراق ملتزم بمواصلة نهج الإصلاح والقضاء على الفساد

ويؤكد أهمية إيجاد الحلول للمسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٤ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق السيدة إلينا رومانسكي.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، الحرص على مواصلة بناء علاقات وطيدة تخدم المصالح المتبادلة وتحترم السيادة الوطنية، وتعزز التعاون المشترك في مختلف المجالات.

وأشار فخامته إلى عزم العراق على مواصلة نهج الإصلاح والقضاء على حالات الفساد، وبناء شراكات متميزة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي، مؤكدا أهمية الإفادة من الخبرات والتجارب

وتوظيفهما لكسب المهارات والارتقاء بواقع القطاعات الاقتصادية والتجارية والزراعية والبيئية والطاقة.

كما أشار السيد الرئيس إلى أن رئاسة الجمهورية تبنت إطلاق سراح الموقوفين الذين انتهت فترة محكومياتهم وتشكيل لجنة ضمت إضافة إلى رئاسة الجمهورية، مجلس القضاء الأعلى ووزارتي العدل والداخلية ومستشارية الأمن القومي تتولى متابعة ملفات المحكومين وتواريخ انتهاء مدد محكومياتهم، لضمان إطلاق سراحهم في المواعيد المحددة.

وأكد فخامته أهمية إيجاد الحلول للمسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وفقا للدستور والقانون والتفاهمات السياسية، مبيناً الرغبة لدى الجانبين في مواصلة الحوار لحسم موضوع الموازنة ودفع مستحقات موظفي إقليم كردستان أسوة بأقرانهم من الموظفين.

من جهتها، أكدت السفيرة الأمريكية رغبة بلادها في تطوير العلاقات بين البلدين وتعزيز التعاون وبما يخدم الشعبين الصديقين.

كما جرى استعراض الأوضاع على الصعيدين الإقليمي الدولي، والتأكيد على دعم فرص السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

مواصلة الجهود التي تصب في خدمة المواطن وإتمام الإصلاحات وكبح الفساد

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٦ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، وفد منظمة بدر الذي ضم المعاون السياسي للأمين العام لمنظمة بدر، وعددا من أعضاء الهيئة القيادية في المنظمة.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع العامة في البلاد، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية استمرار التنسيق بين الكتل والقوى السياسية لحلحلة القضايا والمسائل العالقة، ومواصلة بذل الجهود لترسيخ الأمن والاستقرار والانطلاق نحو تحسين المستوى المعيشي والخدمي، والعمل على تنفيذ وإكمال المشاريع الحيوية تلبية لتطلعات المواطنين في حياة حرة وكريمة.

وأشار السيد الرئيس إلى ضرورة مساندة جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها برؤى جديدة تسهم في عملية التغيير نحو الأفضل والنهوض بواقع البلاد وترتيب الأولويات من منظور وطني استراتيجي يغلب المصلحة الوطنية.

وأضاف فخامته أن رئاسة الجمهورية تؤكد على مواصلة الجهود التي تصب في خدمة المواطن، وإتمام الإصلاحات وكبح الفساد بما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

من جانبهم، أكد أعضاء وفد منظمة بدر دعمهم الكامل لجهود فخامة الرئيس الرامية لتعزيز الامن والاستقرار في عموم البلاد وتوحيد المواقف بين القوى السياسية لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد والمنطقة.

دعوة من ملك البحرين للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة العربية

الى ذلك تسلّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٦ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، رسالة خطيّة من ملك البحرين جلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، حملها القائم بالأعمال البحريني السيد خالد أحمد المنصور، تضمنت دعوة فخامته للمشاركة في اجتماع الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي تستضيفها البحرين خلال شهر أيار المقبل.

وفي مستهل اللقاء نقل القائم بالأعمال تحيات الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، وتمنيات جلالته للشعب العراقي بدوام الاستقرار والتقدم، فيما حمّل السيد الرئيس القائم بالأعمال تحياته إلى جلالة الملك وتمنياته لمملكة البحرين قيادة وشعباً بدوام التطور والازدهار.

وأكد فخامة الرئيس حرص العراق على نجاح أعمال القمة العربية المقبلة، وخروجها بقرارات تسهم في تعزيز التعاون والعمل المشترك لمواجهة التحديات التي تواجه شعوب المنطقة وبما يحفظ مصالحها ويلبي تطلعاتها في العيش بأمن واستقرار وسلام.

بدوره، أكد القائم بالأعمال البحريني تطلع بلاده إلى مشاركة فخامة الرئيس في قمة البحرين لما يملكه العراق من دور محوري في المحيطين الإقليمي والدولي.

العراق يعمل على إنشاء سدين لتقنين الاستهلاك والاستفادة من كميات الأمطار

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٥ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق السيد محمد كاظم آل صادق.

وجرى، خلال اللقاء، الحديث عن عمق العلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأهمية توسيع مجالات التعاون الثنائي وتطويرها بما يصب في مصلحة الشعبين الجارين، وشعوب المنطقة أجمع.

وأكد رئيس الجمهورية أن لقاء فخامته مع رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على هامش مؤتمر القمة السابعة لمنتدى الدول المصدرة للغاز في الجزائر كان مثمرا لتبني استراتيجيات تحقق التوازن بين أمن الطاقة وبين تقليل الانبعاثات التي تؤثر على البيئة.

وأضاف السيد الرئيس أن العراق يتطلع إلى المزيد من التعاون والاستفادة من الخبرات والتجارب خاصة في مجال بناء السدود وإدارة المياه، مبينا أن العمل جارٍ لإنشاء سدين للاستفادة من كميات الأمطار وتقنين الاستهلاك في المياه. كما أشاد فخامته بتجربة إيران في بناء السدود ومشاريع الصرف الصحي.

وأوضح رئيس الجمهورية موقف العراق الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، ووجوب إنهاء العدوان الذي يتعرض له أهالي غزة، مؤكدا ضرورة التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية يخدم الشعب الفلسطيني،

مثمنا موقف الجمهورية الإسلامية الداعم للقضية الفلسطينية ومواجهة العدوان.

بدوره، جدد السفير آل صادق موقف بلاده الداعم للعراق في حماية أمنه واستقراره، مؤكدا حرص القيادة الإيرانية على تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وتوسيع آفاق التعاون المشترك وبما يحقق تطلعات الشعبين العراقي والإيراني.

وأكد السفير الإيراني أن وفدا إيرانيا سيزور العراق لإجراء مباحثات بشأن الاستفادة من المياه السطحية والأمطار وبناء السدود وبما يسهم في ترسيخ التعاون بين البلدين لمواجهة الظروف البيئية وتغيرات المناخ.

الاهتمام بوضع الموقوفين وتحسين واقع السجون أولوية اهتماماتنا

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٦ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية السيد كريم عليوي المحمداوي والوفد المرافق له من أعضاء اللجنة.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع الأمنية في عموم البلد، حيث أكد السيد الرئيس أهمية ترسيخ الاستقرار الأمني الذي تنعم به المدن العراقية عبر التكاتف وتوحيد الصفوف بين جميع القوى السياسية والاجتماعية، وكذلك العمل على دعم قوات الأمن العراقية بتشكيلاتها كافة.

وأشار فخامته إلى أن رئاسة الجمهورية تلقت العديد من الرسائل من أهالي المعتقلين تؤكد عدم إطلاق سراحهم رغم انتهاء فترة محكومياتهم وانطلاقا من دور رئاسة الجمهورية، شكلت لجنة تضم ممثلين عن رئاسة الجمهورية ووزارتي الداخلية والعدل ومجلس القضاء الأعلى ومستشارية الأمن القومي، وعقدت عدة اجتماعات أسفرت عن إطلاق سراح ما يقارب من (٩) آلاف من الموقوفين.

وشدد رئيس الجمهورية على أهمية دور أعضاء مجلس النواب في إصدار التشريعات والقوانين التي لها مساس بحياة المواطنين، ونقل احتياجات ومطالب المواطنين إلى الجهات المعنية.

وتطرق رئيس الجمهورية إلى العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وأوضح فخامته بهذا الصدد أن هناك مسائل عالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ، ولدى الجانبين الرغبة في حل الأشكاليات وفقا للدستور والقانون والحوار والتفاهم خاصة ما يتعلق بقرارات المحكمة الاتحادية، مبينا أن إجراء انتخابات إقليم كردستان ضروري جدا.

كما أعرب فخامته عن أمله بالتوصل إلى حلول مرضية وإيجاد معالجات لدفع مستحقات موظفي إقليم كردستان، وتشريع القوانين مثل قانون النفط والغاز.

من جانبهم، أعرب أعضاء لجنة الأمن والدفاع عن تأييدهم لطروحات فخامة رئيس الجمهورية في ضرورة تضافر الجهود لترسيخ الأمن والاستقرار المتحقق، كما استعرضوا لفخامته عمل اللجنة في مجلس النواب ومشاريع القوانين التي تعمل عليها.

مساعدات سخية من السيدة الأولى لدور الأيتام والمسنين..

بادرت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الثلاثاء، بإرسال مساعدات لداري رعاية الأيتام والمسنين في محافظة السليمانية.

وقال بيان رسمي إنه "من منطلق الحرص على تسهيل تسيير شؤون داري رعاية الأيتام والمسنين وخدمتهما، منحت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد الدارين أربعة مركبات حديثة، بالإضافة إلى تعهدها بإعادة تأهيل مبنى مديرية الرعاية الاجتماعية في السليمانية".

من جهتها أشادت مديرة مديرية الرعاية الاجتماعية السيدة زيار جلال خلال مراسم تسلم المركبات، بجهود السيدة الأولى في تلبية احتياجات المسن واليتيم في المجتمع، مؤكدة أن تلك المساعدات تعكس صدق المشاعر الإنسانية النبيلة التي تتحلى بها السيدة الأولى.

وقد شاركت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الأحد، جمعاً من المسنين من نزلاء دار العجزة في السليمانية، خلال مأدبة إفطار أقامتها لهم في الدار.

وأشارت السيدة الأولى إلى أهمية أن تنال شريحة المسنين ما تستحق من الرعاية والتقدير، مؤكدة أنها محل احترام وتقييم من مختلف شرائح المجتمع الأخرى.

واستمعت السيدة الأولى إلى احتياجات المسنين ومتطلباتهم، ووجهت بتلبيتها سريعاً وتوفير اللازم لإتمام احتياجاتهم الصحية والاجتماعية.

السيدة الأولى تدعو لتمكين ودعم وتعزيز دور المرأة في المجال الإعلامي

دعت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، يوم الأربعاء، الى وضع البرامج والخطط لدعم المرأة وتمكينها في المؤسسات الإعلامية كافة.

وقال مكتبها الإعلامي في بيان إن "السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، التقت، اليوم، في قاعة خاك بالسليمانية، جمعا من الإعلاميات، وبحثت معهن دور المرأة في المجال الإعلامي وسبل التعامل معهن في المؤسسات الإعلامية".

وقالت السيدة الأولى إن "نسبة التمثيل النسوي بالمؤسسات الإعلامية في تزايد مستمر وهذا يبعث على السرور"، مبينة أن" هناك فرص جيدة أمام النساء، وقد استطعن من تجاوز العقبات وإبراز مواهبهن ومهاراتهن في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والمطبوع"، معتبرة أن" النسوة يلعبن دورا إيجابيا ولافتا في المتابعات الإعلامية ونقل المعلومة".

وأضافت أن" المرأة الإعلامية سواء أكانت مذيعة أو مقدمة برامج أو مراسلة أو مختصة بالأعمال المكتبية تحتاج إلى داعم وطني كي تنهض بواجباتها وتبرز إمكاناتها وتتخطى الأمور التي تمثل عائقا أمام تطورها وأدائها في المجال الإعلامي، بالتزامن مع السعي لمساعدتها في نيل حقوقها وإعطائها الدور المستحق على غرار الرجل".

وشددت السيدة الأولى على أن" المرأة تكد وتكدح وتباثر كثيرا في المجال الإعلامي ومنهن من يتعرضن لعقبات ومعوقات ومشاكل عدة، ويبنغي الوقوف معهن وتقديم يد العون لهن"، مخاطبة إياهن بالقول:" رغم أنكن تمثلن مؤسسات إعلامية مختلفة، إلا أنني لن أفاضل بينكن وأود لجميعكن النجاح والموفقية، لأن المرأة مهما كانت يجب أن تكن سندا للبعض رغم الاختلافات".

وأكدت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد ضرورة" استحداث مؤسسة على غرار المنظمات النسوية تضم النسوة العاملات في المجال الإعلامي على اختلاف انتماءاتهن وآيدولوجياتهن بغية تقليل الهوة بين الرجل والمرأة في المجال الإعلامي، بحيث تساهم في لم شمل الصوت النسوي وتعمل على تمكينهن والدفاع عن حقوقهن داخل المؤسسات الإعلامية".

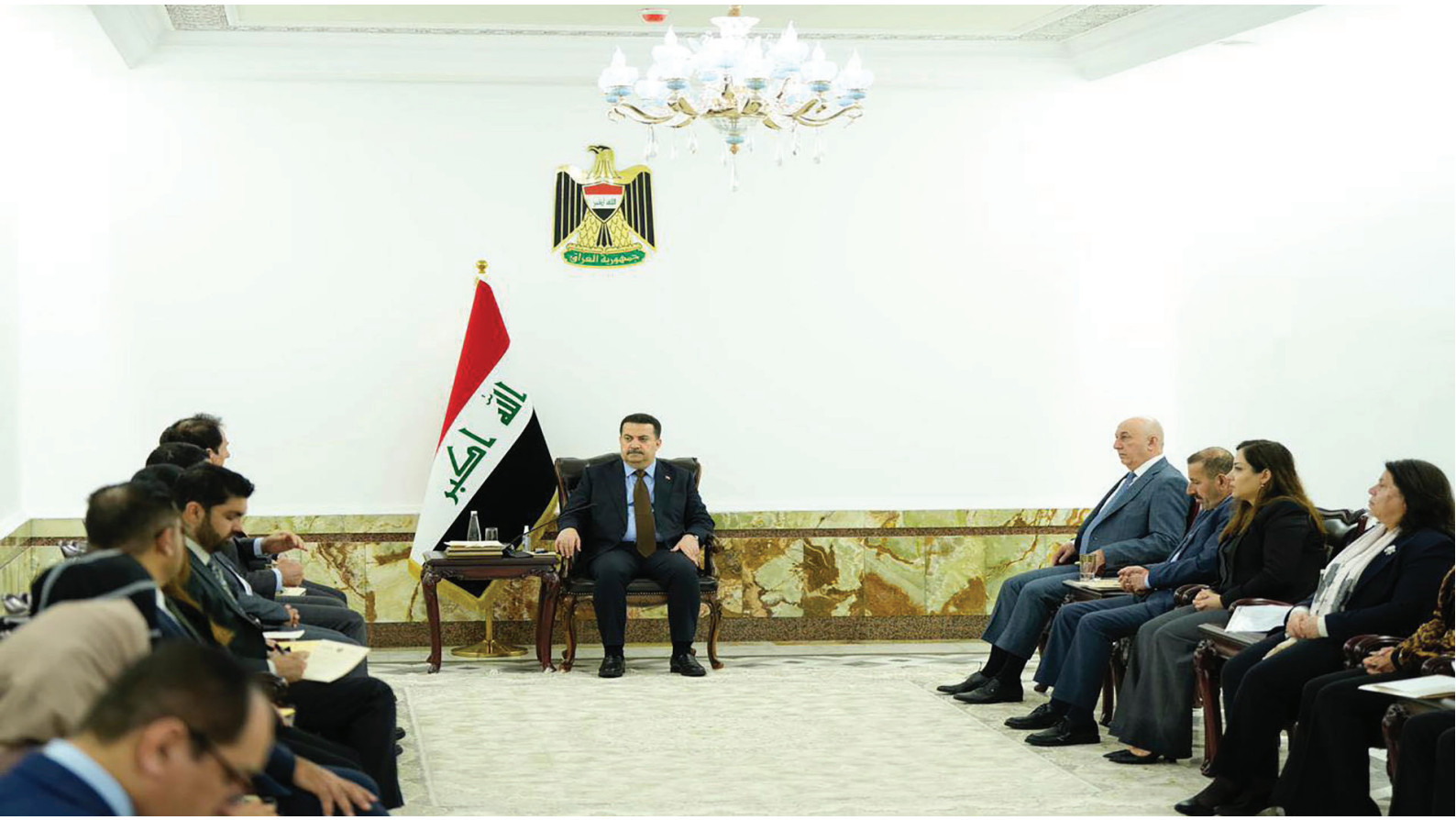

كتلة الاتحاد الوطني تدعو السوداني الى الاسراع بمعالجة مشكلة رواتب الموظفين

اجتمعت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب بحضور وزيري البيئة والعدل، مع رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني.

وخلال الاجتماع الذي عقد في مبنى مجلس الوزراء، قدمت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني عددا من المطالب المتعلقة بحياة ومعيشة المواطنين في اقليم كوردستان والمناطق المستقطعة الى رئيس الوزراء الاتحادي.

في بداية الاجتماع اشار رئيس الوزراء الى الدور المهم لفقيد الامة الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد وترسيخ الحرية وتعزيز الوئام والتعايش بين جميع مكونات الشعب العراقي، وقال: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني شريك أساس في الحكومة الاتحادية، وموقف الاتحاد الوطني لمعالجة المشاكل محل احترام وتقدير وهو ادامة لسياسة الرئيس مام جلال.

كما اشار رئيس الوزراء الاتحادي الى خطوات الحكومة الاتحادية، وخاصة الملفات والمشاكل المتعلقة

باقليم كوردستان، حيث تم اتخاذ خطوات مفرحة في هذا الصدد.

من جانبه، اكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، دعم الاتحاد الوطني كشريك اساس، لحكومة السيد السوداني وخاصة في اطار معالجة المشاكل وتقديم الخدمات.

وحول مشكلة الرواتب، تقدمت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني بالشكر الى رئيس الوزراء الاتحادي على حرصه لمعالجة المشكلة، ودعت الى الاسراع في انهاء الخطوات الاخرى لمعالجة هذه المشكلة التي تسببت في مآس كثيرة لشعب كوردستان، بشكل نهائي، كما دعت الكتلة الى معالجة موضوع التوطين والحسابات المصرفية، وبالمقابل اكد رئيس الوزراء ان الحكومة تعتبر نفسها مسؤولة عن توفير رواتب جميع المواطنين في العراق دون تمييز، وشدد على ان مشكلة رواتب البيشمركة وقوات الداخلية والمؤسسات الامنية تمت معالجتها والخطوات باتجاه التوطين والحسابات المصرفية تتجه نحو الحل.

وحول انتخابات برلمان كوردستان، اكدت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني موقف الاتحاد الوطني بضرورة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وبالمقابل اكد رئيس الوزراء بان مهمة حكومته هي توفير ميزانية الانتخابات وقامت بتشجيع ودعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاجراء الانتخابات في موعدها.

كما اكدت كتلةالاتحاد الوطني الكوردستاني ضرورة انهاء الاجراءات الدستورية لانتخاب المحافظ وتشكيل الحكومة المحلية في كركوك، واشادت بدور رئيس الوزراء في التقريب بين المكونات والاطراف الفائزة باتجاه التوافق.

وعن سيادة ارض وسماء العراق والامن في المنطقة، دعت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحكومة الاتحادية الى تكثيف جهودها لمعالجة هذه الملفات عن طريق القنوات الدبلوماسية، كما دعت رئيس الوزراء الى تكثيف الجهود لرفع الحظر المفروض على مطار السليمانية الدولي، وفي هذا الصدد اكد رئيس الوزراء وجود حوار مع تركيا والسعي من اجل حل هذه المشكلة.

في جانب آخر من الاجتماع، استمع رئيس الوزراء الى مطالب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، منها تعويض المتضررين من فيضانات دهوك وباقي المناطق الاخرى في اقليم كوردستان، والمتضررين من الحريق الذي شب في سوق اربيل للملابس، ونقل رواتب معلمي الدراسة الكوردية في كركوك الى ملاك وزارة التربية في الحكومة الاتحادية، والاعتراف بجامعات كرميان وجرمو ورابرين من قبل وزارة التعليم العالي الاتحادية وايقاف عملية تسييج الحدود مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وتنفيذ عدد من المشاريع في خانقين وخورماتو، ومشروع توفير مياه الشرب في جمجمال، وتأسيس صندوق اعمار حلبجة، والاهتمام بفتح المقابر الجماعية وافتتاح كلية الزراعة في قلعةدزة، ومطالب الاخوة الايزيديين في شنكال والمواطنين في مخمور، ومطالب أخرى.

وفي الختام قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومكتب رئيس الوزراء لتنفيذ المطالب الموجهة اليه بشكل كتب رسمية.

المعوقات والخيارات في مفاوضات بغداد - أربيل

لا فائز في الصدام... الكل رابحون في التوافق

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

أثارت القرارات الأخيرة للمحكمة الإتحادية العراقية حول توطين رواتب موظفي إقليم كردستان في المصارف الإتحادية، وإلغاء مقاعد (الكوتا) وبالشكل الذي سيقضي بتقسيم إقليم كوردستان إلى ما لا يقل عن أربع

مناطق انتخابية، أثارت كل هذه القرارات الجدل من جديد حول طبيعة العلاقات بين الحكومة الإتحادية في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان في أربيل، وأفرزت الحاجة الى تنظيم عاجل وحاسم لمفاصل هذه العلاقات التي شهدت تجاذبات كثيرة ومتنوعة بين بغداد وأربيل منذ إقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥.

وحتى الآن، ورغم الطعن بشرعية هذه المحكمة وقراراتها، إلا أنها استندت في قراراتها المذكورة على الفقرات الدستورية التي حددت اختصاصات المحكمة وهي (ثانيا ورابعا وخامسا) من المادة ٩٣ من الدستور العراقي، فضلاً عن المادة ٩٤ التي حسمت قرارات المحكمة الإتحادية بأنها باتة وملزمة للسلطات كافة.

مجالات الصراع :

بدراسة مجالات الصراع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، يتبين أن هناك خلافاً آخذاً في الاتساع بين بغداد وأربيل، فمن خلال إيجاد حلول ثابتة بالتنسيق مع الطرفين، يمكن إصلاح العلاقات ووضع حد لحالة الجمود والعداء الذي تقف حائلا أمام التعاون بين الطرفين:

تأخر تشريع قانون النفط والغاز:

ينظم هذا القانون العلاقة بين بغداد وأربيل في إطار استخراج النفط والغاز في إقليم كردستان وتسويقه والاستثمار فيه، فكل طرف ينظر إلى عائدات النفط والغاز كونها مورد اقتصادي حيوي، إذ تصر بغداد على أن تتولى شركة تسويق النفط الوطنية (سومو) تسويق نفط كردستان، بينما تعترض أربيل على ذلك، ويزعم البعض أن الدستور ذكر مصطلح (حقول النفط الحالية أي الموجودة في عام ٢٠٠٥) بينما حقول كردستان ظهرت بعد عام ٢٠٠٥، وبالتالي فهي غير مشمولة بما أورده الدستور العراقي. علاوة على ذلك، لا تشكل الخلافات حول عائدات النفط والغاز سوى جانب واحد من الأزمة، حيث إن هناك أيضا خلاف حول إدارة الحقول النفطية في كردستان (استكشافا واستخراجا وتسويقا)، رغم أن المادة ١١٢ من الدستور حددت مسؤولية مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لاستثمار النفط في مناطق

»

حل الخلافات يستوجب رؤية كردية مشتركة وحرصا على بناء علاقة صحية مع بغداد

»

الإقليم، وتوزيع العائدات على جميع محافظات العراق، بما يتناسب مع التوزيع السكاني فيها.

تسعى الحكومة الإتحادية في بغداد الى تواجد حقيقي وفعال في حقول النفط الكردستانية للوقوف على إنتاجها الحقيقي وخططها التسويقية، وهذا ما ترفضه حكومة الإقليم في أربيل على اعتبار انه مساس بحقوقها التي ضمنها الدستور.

وعليه تبدو الحاجة الى الاستئناس برأي لجنة دولية فنية متخصصة بشؤون الطاقة، لغرض وضع أليات استكشاف واستخراج النفط والغاز وتسويقهما بشكل مشترك بين بغداد وأربيل، ماسة جدا كحل وسط ومهني يرضي جميع الأطراف، وعلى ضوء توصيات اللجنة، يصاغ قانون النفط والغاز في العراق.

تأخر تشريع قانون الجمارك :

ينظم هذا القانون العمليات الجمركية ومواردها بين بغداد وأربيل في المنافذ الحدودية والمطارات التي تقع في إقليم كردستان، حيث حددت المادة ١١٤ من الدستور الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم في إدارة جمارك كردستان، ورغم أن أربيل وافقت على تسليم بغداد نصف واردات الجمارك عام ٢٠٢٠، إلا أن المشكلة لا زالت مستمرة في تجاذباتها بسبب غياب الثقة بين الطرفين، فالحل يكمن في تشكيل لجنة عراقية بضمنها خبراء دوليون لدراسة نظم الجمارك في الدول الفيدرالية واستخلاص انسبها لتنظيم الجمارك بين الحكومة الإتحادية والإقليم، ومن ثم تتولى لجنة قضائية عراقية تشريع قانون الجمارك بناء على مقررات اللجنة المذكورة.

توطين رواتب موظفي إقليم كردستان:

شكلت قضية دفع رواتب موظفي القطاع العام في إقليم كردستان نقطة خلاف مستمرة بين الجانبين في السابق، حيث كانت الحكومة الاتحادية توفر القروض لحكومة إقليم كردستان وتعتمد عليها في توزيع الرواتب على موظفي الدولة.

وفى السياق ذاته، تشعر بغداد أن هناك موظفين وهميين يستلمون رواتب من الحكومة الإتحادية، لذا تطالب بتوطين رواتب موظفي

»

على حكومة الإقليم أن تعي أن حل الخلافات مع بغداد يبدأ من حل الخلافات مع السليمانية أولا

«

الإقليم للكشف عن العدد الحقيقي للموظفين. ونتيجة لذلك، أشاد العديد من موظفي الخدمة المدنية في إقليم كردستان العراق، الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ عدة أشهر، بقرارات المحكمة الفيدرالية، في حين رفضت حكومة الإقليم بشدة تلك القرارات، معتبرة أنها انتهاك لحقوقها الدستورية وتجاوز للسلطة الاتحادية.

أحد الخيارات الممكنة لمعالجة تلك القضية يكمن في فتح مصرف اتحادي في أربيل تودع فيه جميع رواتب موظفي الإقليم، ومن ثم يقوم المصرف بتنزيل الرواتب في حسابات الموظفين بعد استلام إشعارات الاستمرار في العمل من قبل مؤسساتهم.

مشكلة المناطق المتنازع عليها :

تُشكل المناطق المتنازع عليها شريطاً من الأراضي التي تمتد من الحدود العراقية-السورية إلى الحدود العراقية-الإيرانية، حيث يصل طول هذا الشريط إلى ١٠٠٠ كيلومتر، ومساحته إلى ٣٧ ألف كيلومتر مربع، كما تضم هذه المنطقة ثروات مهمة من النفط والغاز، وتحديداً في محافظة كركوك، وهو ما يعزز الخلافات بين بغداد وأربيل في محاولة فرض السيطرة على هذه المحافظة، حيث يحلم الكرد بضمها إلى إقليمهم لتكون مصدر دعم اقتصادي للإقليم، في حين يشدد العديد من القيادات في بغداد على أن تكون كركوك جزءاً من جغرافية العراق لحرمان الكرد من الهيمنة عليها، لضمان وحدة العراق.

رغم أن المادة ١٤٠ من الدستور العراقي أكدت المسؤولية الملقاة على عاتق السلطة التنفيذية «لاتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها»، إذ يتعين على تلك السلطة «الإنجاز الكامل لمهام التطبيع، والإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول لسنة ٢٠٠٧» إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن لاعتبارات سياسية وأمنية معقدة.

لم يتسبب الخلاف حول محافظة كركوك الغنية بالنفط وغيرها من المناطق المتنازع عليها في إحداث صدعاً على المستوى الوطني فحسب، بل تسببت أيضا في نشوب خلافات بين الحزبين الرئيسيين

من خلال إيجاد حلول ثابتة بالتنسيق مع الطرفين يمكن إصلاح العلاقات

في إقليم كردستان: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اللذان يسعيان للسيطرة على كركوك بسبب مواردها وأهميتها الثقافية.

ومن ثم، ينبغي معالجة هذه القضية من خلال دراسة المناطق المتنازع عليها بشكل دقيق. وأحد الحلول المرجحة هو تقسيم المناطق المتنازع عليها الى ٨ مناطق لتجري فيها إحصائيات واستفتاءات منفصلة، ولتقرر كل منطقة انتمائها الجغرافي والإداري بأغلبية أبنائها، على أن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بسبب التعقيدات الجيو سياسية لهذا الملف.

الخلافات بين الاتحاد الحاكم في السليمانية، و الديمقراطي الحاكم في أربيل ودهوك:

بسبب المنافسة السياسية المبالغ فيها بين الطرفين على المناصب المحلية والإتحادية، وما يعرف بتداعيات أزمة كركوك عام ٢٠١٧، إضافة الى بوادر عدم ثقة في إدارة المنافذ الحدودية التي تقع في المجال الجغرافي لكلا الطرفين، وكذلك الإخفاق في توحيد قوات (البيشمركة) الكردية، والموقف من حزب العمال الكردستاني التركي، كلها عوامل تؤثر سلباً على الموقف التفاوضي للإقليم مع الحكومة الإتحادية في بغداد، وبالشكل الذي قد يدفع الأخيرة الى التعامل بشكل منفرد مع الطرفين، وتقسيم نسبة حصة الإقليم من الموازنة المالية بين الطرفين.

ولذا، فعلى حكومة الإقليم أن تعي أن حل الخلافات مع بغداد يبدأ من حل الخلافات مع السليمانية أولا، لأن بغداد تريد الاستناد على موقف كردي موحد للفصل في القضايا الخلافية مع حكومة الإقليم، كما يجب أن تدرك السليمانية أن إضعاف حكومة إقليم كردستان سيؤدي بنتائج وخيمة على الإقليم برمته.

الجانب المشرق هو أن حلول هذه القضايا ممكنة طالما كان هناك تركيز على رسم ملامح رؤية كردية مشتركة تحرص على ازدهار الإقليم، وبناء علاقة صحية مع بغداد ضمن عراق فيدرالي، وبإمكان لجنة خبراء عراقية مشتركة مع أعضاء من التحالف الدولي لمحاربة داعش، وأعضاء من الحزبين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) وأعضاء من الأحزاب الكردية الأخرى، العمل على تسوية

التقاعس عن معالجة الخلافات، إضافة إلى مدى قدرة أربيل وبغداد على حل قضاياهما الداخلية، ستكون له عواقب وخيمة على الجميع

كل هذه الخلافات البينية التي تسببت في الفرقة بينهم في الوقت الراهن.

المعوقات البيروقراطية الراسخة في الحكومة الفيدرالية:

تزيد العوائق البيروقراطية المتغلغلة في الحكومة الإتحادية تعقيدات التعامل مع قضايا إقليم كردستان، فهناك عدة جهات اتحادية تقرر طبيعة العلاقة مع أربيل، وهي وزارة النفط ووزارة المالية والبنك المركزي ووزارة الدفاع ورئاسة الوزراء، وهو ما يتطلب من حكومة السيد السوداني تشكيل هيئة اتحادية متخصصة لإدارة شؤون الأقاليم بالكامل وفق ما رسمه الدستور العراقي، وبما يضمن عدم خضوع الوزارات الإتحادية لاعتبارات سياسية أو شخصية في التعامل مع قضايا الإقليم.

أن عملية تنظيم العلاقات بين الحكومة الإتحادية في بغداد، وحكومة إقليم كردستان في إطار دستوري تتطلب وقت طويل.

ومع ذلك، فإن تحديد النقاط الأكثر أهمية في المفاوضات - فضلاً عن العوائق الداخلية التي تقف حائلا أمام هذه المفاوضات – يشكل خطوة أساسية في فهم مستقبل العلاقات بين بغداد وأربيل.

لكن التنازلات المشتركة بين جميع الأطـراف، والمرونة في المفاوضات، وتقبل آراء لجان دولية فنية محترفة في القضايا الخلافية، ودور واشنطن في تقريب وجهات النظر، ودور المنظمات الدولية في تقديم الدعم الفني والتقني والمشورة لبغداد وأربيل، كلها تعتبر مسرعات لشركاء الوطن في بناء عراق اتحادي مزدهر. ومن ثم، تتطلب هذه الخطوات إرادة سياسية والاعتراف بأن حل هذه القضايا – على الرغم من التنازلات التي تتطلبها – يمثل ضرورة ملحة.

وبخلاف ذلك، فإن التقاعس عن معالجة هذه الملفات علاوة على مدى قدرة أربيل وبغداد على حل قضاياهما الداخلية، سيكون له عواقب وخيمة على الجميع.

***فوزي الزبيدي، هو خبير في شؤون الشرق الأوسط والأمن القومي.**

تسعى الحكومة الإتحادية الى تواجد حقيقي وفعال في حقول النفط الكردستانية

رويدا مصطفى:

بيت منقسم: هل تتمكن كردستان من الحفاظ على استقلاليتها؟

*منتدى فكرة/معهد واشنطن

يمر الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق بمرحلة حرجة فاقمها حكمان رئيسيان أصدرتهما المحكمة الاتحادية العراقية العليا في شباط/فبراير وشكلا تحولاً كبيرًا في التوترات المالية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد.

في الحكم الأول، أمرت المحكمة حكومة إقليم كردستان بتسليم مسؤولية دفع رواتب الموظفين الحكوميين إلى الحكومة الاتحادية بعد أن كانت من مسؤوليات أربيل.

وسيتم خصم الأموال من مخصصات ميزانية حكومة إقليم كردستان، ما سيؤدي بالتالي إلى إحكام سيطرة بغداد على الموارد المالية الإقليمية والحد من الاستقلالية المالية لحكومة إقليم كردستان.

ألزمت المحكمة أيضًا حكومة إقليم كردستان بتقديم تقارير شهرية إلى بغداد تتضمن تفاصيل صرف الرواتب ومصادر الإيرادات كافة أيضًا، بما في ذلك المصادر النفطية وغير النفطية.

وتهدف زيادة الشفافية هذه إلى معالجة مخاوف بغداد بشأن الإدارة المالية لحكومة إقليم كردستان، ولكنها تسهم

أيضًا في الحد من سلطة حكومة إقليم كردستان في إدارة شؤونها المالية وفي التدخل في شؤون المنطقة.

هذان الحكمان هما الأحدث في سلسلة تطورات تعيد تشكيل العلاقة بين أربيل وبغداد منذ أن سجل الاستفتاء حول استقلال كردستان في العام ٢٠١٧ نقطة تحول في ما يتعلق بالحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان.

ومنذ هذه المحاولة الفاشلة للاستقلال كليًا عن بغداد، يشهد الحكم الذاتي في إقليم كردستان العراق تراجعًا تدريجيًا ثابت الخطى يُعزى جزئيًا إلى مجموعة أحكام مثيرة للخلاف أصدرتها المحكمة الاتحادية العراقية، ولم يكن الحكمان الصادران في شباط/فبراير سوى أحدثها. وقد أدت هذه الأحكام إلى تقويض سلطة حكومة إقليم كردستان في مجالات رئيسية، علمًا أن الكثيرين في حكومة إقليم كردستان يعتبرونها مسيسة.

غير أن الحكمين الأخيرين يمسان بصميم الحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان إذ لا يعدّ توزيع رواتب موظفي الخدمة المدنية في حكومة إقليم كردستان مجرد معاملة مالية.

في حين تدير عادة الحكومات المحلية في أجزاء أخرى من العالم رواتب موظفي الخدمة المدنية في مناطق الحكم الذاتي لما فيه من دلالة على التحكّم بجانب أساسي من الحكم، فإن الحكم الأخير الصادر عن المحكمة الاتحادية العراقية يقوض بشكل مباشر استقلالية حكومة إقليم كردستان نظرًا لأنه يكلف المصارف الخاضعة لسيطرة بغداد بصرف هذه المدفوعات.

ولعل الغضب الشعبي من هذا التحول أقل حدة مما كان عليه قبل عشر سنوات، أي في الفترة التي شهدت قدرًا أكبر من الاستقرار، إلا أن المخاوف بشأن النظام الجديد تنتشر.

ومن ناحية أخرى، تعود الاستجابة الخجولة إلى حد ما إلى التصور السائد بأن الأحزاب الحاكمة في حكومة إقليم كردستان قد فشلت في إرساء نظام ثابت وموثوق لدفع الرواتب.

بالإضافة إلى ذلك، قلّما يؤثر احتمال تأخر بغداد أو تدخلها في دفع الرواتب بالكرد، إذ واجه عامة الناس إجراءات تقشف وتأخيرًا في دفع الرواتب لسنوات.

أما الحكم الآخر الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العراقية والذي جاء نتيجة دعوى قضائية رفعها «الاتحاد الوطني الكردستاني»، فقد شكل نقطة تحول أيضًا. تخطت المحكمة موضوع الدعوى الأساسي وذهبت إلى حد اعتبار حصص الأقليات في برلمان حكومة إقليم كردستان على أنها غير

> أصبح الحكم الذاتي الذي يتمتع به إقليم كردستان على المحك

دستورية وألغتها.

تؤدي هذه العملية المتمثلة بإعادة الهيكلة إلى أربع مناطق متجانسة إلى تغيير كبير في المشهد السياسي في المنطقة.

ويكتسب هذا الحكم أهمية خاصة مع الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١٠ حزيران/يونيو، وقد تنجم عنه عواقب وخمية على «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعد أن تمكن لسنوات من ضمان مقاعد الكوتا لصالحه. ويهدد هذا القرار هيمنة الحزب الذي يبلغ من العمر ٧٧ عامًا داخل البرلمان.

إلا أن التراجع المستمر في الحكم الذاتي الكردي لا يعود في الأساس إلى تدخل المحكمة الاتحادية فحسب، بل أيضًا إلى الافتقار طويل الأمد للتماسك والتواصل بين «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني».

يسيطر هذان الحزبان المهيمنان عمليًا على مصادر إيرادات حكومة إقليم كردستان وقواتها العسكرية، ولذلك وعندما تغيب الأرضية المشتركة بينهما تكون التداعيات وخيمة.

وخير مثال على ذلك هو التأجيل المتكرر للانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. فالخلاف السياسي المستمر بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» يحول دون اتباع نهج موحد في الحكم، الأمر الذي يعيق إحراز تقدم في القضايا المهمة ويضعف في نهاية المطاف الموقف الكردي في المفاوضات مع الحكومة الاتحادية العراقية.

لقد رأينا حالات تعاون فيها «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، فخدما المصلحة العامة الكبرى وتمكنا من التغلّب على الشدائد.

عندما ظهر تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش») في العراق مثلاً، وضع الطرفان خلافاتهما جانباً وعملا بشكل استراتيجي وتعاوني، بما في ذلك في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، لضمان سلامة الناس داخل إقليم كردستان.

تتطلب استدامة حق الكرد في تقرير مصيرهم في المستقبل اتباع نهج ذي شقين:

أولهما :حل الانقسامات السياسية الداخلية

وثانيهما: التصدي الاستباقي للقيود الفدرالية الجائرة.

يحتاج الإقليم بشدة إلى إجراء انتخابات لاستعادة الشرعية على الجبهتين المحلية والدولية

على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البعثات الدبلوماسية المحلية لتيسير الحوار بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، يتوقف التقدم المستدام على حسن النية الحقيقية والتنازلات من الحزبين.

ويشكل ظهور أحزاب جديدة تسعى إلى إخراج السياسة الكردية من نظام الحزبين بارقة أمل، ولكن يبدو أن قبضة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» على السلطة قد تبقى محكمة في المستقبل المنظور.

وتؤدي هذه الدينامية إلى الحد من نفوذ الأحزاب الأخرى، بغض النظر عن أي مكاسب انتخابية.

تحتاج حكومة إقليم كردستان بشدة إلى إجراء انتخابات لاستعادة الشرعية على الجبهتين المحلية والدولية. وبدون تفويض عام، تضعف سلطتها.

ومن شأن المزيد من التأخير أن يبدد أي أمل بوجود نظام برلماني فعال.

لن تؤدي مقاطعة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الأخيرة للانتخابات البرلمانية بعد الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية بحل حصة مقاعد الأقليات الأحد عشر إلا إلى عرقلة مسار حكومة إقليم كردستان للحصول على التفويض السياسي الذي تشتد الحاجة إليه.

يجد «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» نفسهما أمام خيار صعب، إذ عليهما إما استئناف مشاحناتهما التي تخدم مصالحهما الذاتية وبالتالي إقحام بغداد في عمق السياسة الكردية، أو إعطاء الأولوية لشعب كردستان.

ويستحق أهل الاقليم إيجاد حلول للقضايا الملحة مثل دفع الرواتب في أوانها، والحد من عدم المساواة، والسياسات الزراعية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والتعليم.

لقد انتهى وقت المناورات السياسية لأن أي خسارة أخرى تتكبدها سلطة حكومة إقليم كردستان من شأنها أن تؤدي ببساطة إلى إنهاء استقلاليتها.

***رويدا مصطفى هي ناشطة بريطانية-كردية بارزة ومؤسسة «مجلس السياسة الكردي»، وهي حركة شعبية ترمي إلى زيادة التمثيل السياسي البريطاني-الكردي في المملكة المتحدة. مصطفى هي أحد المساهمين في منتدى فكرة.**

تتطلب استدامة حق الكرد في تقرير مصيرهم في المستقبل اتباع نهج ذي شقين

د.عدالت عبدالله :

الدستور العراقي والمحكمة الاتحادية

يُقال دوماً، وبعبارة شهيرة، إنَّ الدستور هو قانون القانون، أو أُم القوانين، ولا مراء في أنَّ كل قانون أو نص تشريعي يقتضي أن يكون مستنداً إلى قانون أعلى هو الدستور. وسمو القانون الأُم هذا على القوانين الخاضعة له، التي تشرعها المؤسسات التشريعية وتُلزَم بها السلطات التنفيذية في أي بلد، راجع أساساً إلى المرجعية الديمقراطية للدستور.

بعبارة أخرى، إن الدستور، بخلاف آلية صياغة القوانين العادية الصادرة عن مؤسسات ما، له أساس ديمقراطي ينبع من إرادة المجتمع ومكوناته المختلفة في اختيار قاعدة متينة وأساس حصين

> الدستور له أساس ديمقراطي ينبع من إرادة المجتمع ومكوناته المختلفة

للقوانين التي تقترحها أو تشرعها مؤسسات الدولة لتنظيم البلاد والعباد.

علاوةً على ذلك، يُعتبر الدستور القانون الأعلى المُصادق عليه من قِبل الشعب، نظراً لإخضاعه لتقليد الاستفتاء الشعبي، الذي يمثل الآلية المعهودة في النظم الديمقراطية لتجسيد الإرادة المجتمعية التي يستقوي بها الدستور.

إذن فالدستور، وبهذا المعنى، هو بمثابة العمود الفقري لكل دولة وكل عقد اجتماعي فاعل، وبالتالي فالحفاظ عليه والالتزام به، يساوي ما يمكن اعتباره واجباً وطنياً واستراتيجياً، غالباً ما تتوقف عليه وحدة البلاد أرضاً وشعباً، فضلاً عن أنه يمثل مظهراً حضارياً أمام العالم.

إن وجود أي جماعة سياسية منظمة يقتضي في الوقت ذاته وجود دستور لتلك الجماعة، هذا الدستور يحدد الأسس والقواعد التي تنظم حياتها.

ومن البديهي ان نذكر ان وجود الدستور ارتبط بوجود المجتمع السياسي، بحيث أن أي مجتمع سياسي قائم فإنه يخضع لنظام سياسي معين، وبالتالي يتولى هذا النظام مهمة تحديد نظام الحكم داخل المجتمع، وتحديد العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم.

وهذا كله يمثل الأساس الناجع لبناء أي دولة سليمة ومستقرة، بل قوية بمفهومها الأوسع، أي بقوة حضور المشاركة السياسية الضمنية والمباشرة للمجتمع في تنظيم بُنية أمور الدولة وتجسيد تطلعات فئات الشعب ومصالح مكوناته.

والعراق ليس خارج هذه المعادلة التي نتحدث عنها بخصوص مفهوم الدستور وحقيقته، بل ربما هو البلد الذي بأمس الحاجة إلى الحفاظ على دستوره الدائم كمكسب تاريخي لا غنى عنه، خصوصاً أنه لم يشهد في تاريخه الجديد، أي منذ عام ١٩٢١ إلى يوم زوال النظام السابق (٢٠٠٣)، دستوراً دائماً، ولم يكن مجتمعاً متمتعاً بإرادة حرة لإقرار قانون ثابت لقوانين الدولة ودستور متأصل يستند إلى إرادة الشعب العراقي بكافة قومياته وأديانه ومذاهبه وأطيافه، ومن دون أي تمييز.

وانطلاقاً من هذه المسلمة، لا يمكننا في المدى المنظور تخيّل أن يكون العراق بلداً آمناً ومستقراً وموحداً من دون تطبيق عادل وشامل

> **الأهم هو عدم رضوخ المحكمة الاتحادية العليا لأي إملاءات سياسية**

لمواد الدستور وبنوده، ولا يمكن أن يبقى صامداً أمام التحديات الداخلية والخارجية من دون حضور وسيادة مؤسسة حامية لهذا الدستور، مؤسسة تكون، قبل أي شيء، مُحايدة ومهنية، وبالتالي فاعلة ومتجاوبة مع النزاعات والخلافات التي لها طابعاً دستورياً وتحتاج الى تدخل حاسم منها.

صحيح ربما أنَّ كل دستور بحاجة إلى اجراء بعض التعديلات عليه على ضوء التطورات التي تفرضها الحياة السياسية والمقتضيات المجتمعية والاقتصادية، ولكن الصحيح أيضاً أنَّ أي تعديل مُقترح أو أي فكرة بخصوص مراجعة مواد الدستور لا بد أن تنطلق من هاجس وطني، هو تقوية وحدة المجتمع وتماسكه وتعاضده، وتنبع من تطلعٍ حضاري هو توفير الحريات والحقوق بصيغة أوسع لمكونات البلد وفئاته المختلفة، وليس التفكير والتدبير بعقلية مصادرة الحقوق والحريات تلك لأبناء الشعب، أو التقليل من شأن أي جزء منها أو الغاؤها.

ومن الضروري أن تُلهِم هذه الشروط في التعاطي والممارسة حُماة الدستور أيضاً، إن كانوا أفراداً أو مؤسسات، وتحثهم على أن يكونوا في طليعة الحريصين على سلامة الوطن وأهله من كل فتنٍ ومكروه، لا سيما عبر مراقبة عادلة ومهنية للدستور، أو من خلال تأويل وتفسير موادها وبنودها المختلفة.

والأهم من كل ذلك هو عدم رضوخ المؤسسة المعنية بحماية الدستور، والتي تتمثل في الحالة العراقية في المحكمة الاتحادية العليا، لأي إملاءات سياسية تسيء إلى هيبتها أو تضرب دعائم مشروعيتها في ممارسة سلطاتها العليا في البلاد ودورها المفصلي في الحد من المنازعات السياسية والإدارية والقانونية، كما وعدم السماح أيضاً لأي جهة متنفذة في الدولة أو المجتمع السياسي، وخصوصاً الأحزاب السياسية، أن تشوه صورتها لأغراض سياسية أو بسبب قرارات المحكمة الصادرة بصدد الإشكاليات والخلافات التي تحتاج إلى تدخل دستوري من المحكمة الاتحادية كمؤسسة معنية قضائية عُليا لا غنى عنها.

*أكاديمي وباحث في المركز الأكاديمي للدراسات الوطنية ACNS – إقليم كردستان.

ضوء أخضر إيراني لتركيا في العراق بلا ضمانات

*تقرير خاص لصحيفة «الشرق الأوسط»

لندن: علي السراي:دخل «الحشد الشعبي» شريكاً في صفقة محورية بين بغداد وأنقرة، بينما إيران في قلب الصورة. تقول مصادر عراقية وتركية متطابقة إن الاتفاق الذي أُبرم أخيراً يتعدى العمل العسكري ضد حزب «العمال الكردستاني»، إلى ترتيبات شاملة تتعلق بخريطة الشرق الأوسط بعد حرب غزة.

وكشف مسؤول تركي، لـ«الشرق الأوسط»، عن جانب من «خطة أنقرة»، في إطار التحضير لـ«متغيرات سيترتب عليها اليوم التالي للحرب في غزة، وعزمها التكيف معها بصفر مشاكل أمنية في المنطقة، لا سيما العراق».

ولأن طهران في الصورة، رُبط اسم «الحشد الشعبي» بوجود الحزب المحظور في بلدة سنجار (شمالي غرب)، لكن «أخوّة الدم» بين مسلّحيه وفصائل شيعية قد تعرقل المسار الجديد لتركيا.

تتطابق المعلومات، التي استقتها «الشرق الأوسط» من مصادر عراقية، مع الصورة التي قدمها وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، حينما أشار إلى اسم فالح الفياض، رئيس هيئة «الحشد»، في مقابلة مع محطة «سي إن إن تورك»، الأسبوع الماضي، وقال: «إنهم (الأتراك) تفاهموا بشأن سنجار مع مؤسسة رسمية تُمولها الدولة العراقية».

وبدا أن تركيا ترمي، هذه المرة، بثقل سياسي وعسكري كبير في العراق، وبعلاقات أكثر شمولية، لإنهاء التوتر المزمن على حدودها الجنوبية، غير أن التوازنات الداخلية في بغداد،

وتعاظم نفوذ «حزب العمال الكردستاني» في سنجار يهددان، إلى حد ما، نجاح الصفقة.

وتتفق المصادر العراقية في وصف «التحرك التركي الشامل» بأنه جزء من تحضيرات إقليمية لوضع منطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب في غزة، والتي تتطلب «تصفية بؤر التوتر الأمني».

> **تأتي خطة أنقرة في إطار التحضير لمتغيرات سيترتب عليها اليوم التالي للحرب في غزة**

ماذا حدث؟

في ١٣ مارس (آذار) الحالي، اجتمع في بغداد الوزير التركي هاكان فيدان مع نظيره العراقي فؤاد حسين، ومعهما مسؤولون أمنيون من بينهم فالح الفياض، ورئيس جهاز الأمن الوطني قاسم الأعرجي.

بعد الاجتماع، ذكر بيان حكومي أن «العراق يعد وجود (حزب العمال الكردستاني) على أراضيه خرقاً للدستور». واحتفت تركيا بهذا الاعتراف، وتحدثت دوائرها الأمنية عن «منطقة عازلة» بعمق ٤٠ كيلومتراً للقضاء على الحزب المحظور، من السليمانية (شمال) إلى سنجار، ومنها إلى الحدود مع سوريا.

مساء ذلك اليوم، لم يلتحق وزير الدفاع التركي يشار غولر بطائرة فيدان العائدة إلى أنقرة، وأمضى الليل على الحدود العراقية في مقر فرقة المشاة الثالثة التركية بولاية هكاري. ويومها أظهرت أنقرة إشارات عن امتلاكها خطة متكاملة.

ساعة صفر تركية

وفقاً لمصدرين في بغداد وأربيل، فإن أنقرة كانت تسمع، منذ سنوات، نقداً من مؤسسات عراقية بشأن «نفَسها الطويل في مقارعة (العمال الكردستاني)»، الذي لم يكن مُجدياً، وأسئلة عما يمنعها من «عملية عسكرية نهائية ليتخلص الجميع من هذا الصداع». ويبدو أنها اقتنعت أخيراً بفعل شيء حاسم.

قبل أن يصل هاكان إلى بغداد، أُخطرت بغداد بملامح الخطة التركية، وفيها قبول إيراني للوضع الجديد قدر تعلق الأمر بـ«حزب العمال الكردستاني»، كما تقول المصادر العراقية، لـ«الشرق الأوسط».

وحين بدأت المشاورات الرسمية، كان «كل شيء جاهزاً، بما في ذلك ساعة الصفر»، على ما قال مصدر عراقي مسؤول، الذي أضاف أن «الجديد في الخطة أنها غير مسبوقة بين البلدين، ودخل فيها (الحشد الشعبي) شريكاً للدعم في مناطق محددة».

ليس من المعروف، حتى الآن، لماذا وافقت إيران على التخلص من «حزب العمال الكردستاني» في العراق، وكيف سيجري ذلك، خصوصاً أن نشاط مسلّحيه يتداخل منذ ٢٠١٦ مع الفصائل الموالية لإيران، على خط استراتيجي مهم لإيران يصل إلى دمشق وبيروت.

بيد أن المصادر العراقية تقول إن «الصفقة تشمل وساطة تركية مع الامريكيين على التهدئة مع طهران في العراق، ولضمان دور إيراني أكبر في التجارة الإقليمية بضمانة تركية، وكذلك مساعدة بغداد على تجاوز أزمات مركبة، بينها تصدير النفط، والوضع المختلّ في إقليم كردستان وكركوك، والانخراط أكثر في التنمية التجارية العابرة للحدود»، إنها «سلة واحدة لصفقات متعددة».

تركيا في اليوم التالي لغزة

يلخص دبلوماسي عراقي الشق السياسي للصفقة بعد

العمليات العسكرية، بأنه «تحضير شامل للمتغيرات المتوقعة بعد حرب غزة»، ويتطابق هذا مع ما قاله مستشار تركي أبلغ «الشرق الأوسط» بأن أنقرة أعدّت «ملفاً من بنود عدة عن غزة ودول المنطقة في اليوم التالي للحرب».

وأوضح المسؤول التركي، الذي طلب عدم نشر اسمه، أن وزارة «الخارجية وأجهزة أمنية تركية أعدت خطة قبل نحو ٥ أشهر تتضمن خيارات أنقرة للتعامل مع تداعيات حرب غزة، وللتكيف مع المتغيرات المتوقعة فيما بعدها»، وأكد المسؤول أن العراق وسوريا «جزءان من هذه الصورة».

في هذا السياق، يقول أثيل النجيفي، وهو سياسي سني ومحافظ أسبق لنينوى (شمال)، لـ«الشرق الأوسط»، إن «جميع دول المنطقة تدرك أن معركة غزة لها ما بعدها، وأن هناك تغييرات في استراتيجية الدول العظمى بالمنطقة».

تستوجب هذه التغييرات، وفقاً للنجيفي، خطوات استباقية، «إما استعداداً لدور أكبر في المستقبل القريب، أو لمنع أي مخططات يمكن أن تؤثر على الأمن القومي لهذه الدول». ويرى أن «تركيا أكثر من يضع حسابات استراتيجية لتطوير مصالحها».

ومع ذلك ينفي مصدر دبلوماسي تركي أن تكون «العمليات العسكرية التركية في العراق على صلة مباشرة بالوضع في غزة»، وقال إنها قد تنطلق في يونيو (حزيران) المقبل.

من المفترض أن يزور الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بغداد بعد شهر رمضان، في نهاية أبريل (نيسان)، وسيوقّع مذكرة الاتفاق التي تشمل مركز عمليات مشتركاً ومنطقة عازلة، وحين يعود «ستكون ساعة الصفر قد أزفت»، على ما تقول مصادر تركية.

> **تركيا ترمي بثقل سياسي وعسكري كبير في العراق لإنهاء التوتر المزمن على حدودها**

يقول سياسي عراقي، من تحالف «الإطار التنسيقي»، إن أنقرة تريد تحويل مناطق نفوذ «العمال الكردستاني» إلى «منطقة شراكة آمنة» مع العراق وإيران، وأن الأتراك «أظهروا حرصاً واضحاً على أن يصل اللاعبون الإقليميون المعنيون بهذا الملف إلى اليوم التالي لحرب غزة، بصفر توتر».

قد يفسر هذا لماذا ترمي تركيا، الآن، بهذا الثقل في العراق. يعتقد النجيفي أن «تركيا بحاجة إلى منع تدحرج كرة النار نحوها، وسط وضع ملتهب وغير واضح في المنطقة»، لهذا تحث العراق وسوريا على «إجراءات مباشرة وقوية قبل أن يتحول (حزب العمال الكردستاني) إلى أزمة أكبر».

تنسجم هذه المعطيات مع حديث مصادر عراقية عن منح طهران مباركة للأتراك في العراق. ويقول سياسي عراقي إن بغداد ترجمت ذلك بحضور لافت لـ«الحشد الشعبي» في المشاورات الرسمية بين البلدين، لكن الجزء المتعلق به من الخطة «لا يزال محل نقاش»، لا سيما سيناريو مواجهة مسلّحة ضد «العمال الكردستاني» في سنجار.

تفترض الخطة التركية عملية عسكرية واسعة في مناطق جبلية بإقليم كردستان، بينما توفر بغداد الدعم الاستخباري والخرائط والمعلومات ومراقبة الحدود خلال العملية.

لكن السليمانية وسنجار، الواقعتين على طرفي المنطقة التركية العازلة، تتداخلان مع النفوذ الإيراني، وتحتاجان من أنقرة إلى ترتيبات سياسية وأمنية مختلفة.

يقول مصدر كردي، لـ«الشرق الأوسط»، إن «الأتراك يحاولون تحييد (العمال الكردستاني) في السليمانية،

مـن خـلال صياغة علاقة جـديـدة مع بافل طالباني زعيم (الاتحاد الوطني الكردستاني)، واكتشاف فرص الشراكة معه، بما في ذلك تسوية الاختلال مع (الحزب الديمقراطي) في أربيل».

ومن الصعب على قيادات «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ومن بينهم بافل طالباني، أن يضعوا أنفسهم طرفاً في مواجهة اتفاقات دول محورية بالمنطقة، كما يقول أثيل النجيفي الذي يرى أن الاتفاق يتضمن، بلا شك، مباركة إيرانية وموافقة عراقية وتركية، وكذلك السلطة الرسمية في إقليم كردستان.

العُقدة في سنجار

من الممكن أن تنجح التسوية مع طرف كردي معارض لأنقرة، بتفاهم إيراني، لكن المشهد في سنجار أكثر تعقيداً، والذي سيتولاه «الحشد الشعبي» في إطار الاتفاق التركي.

يقول أثيل النجيفي، لـ«الشرق الأوسـط»، إن تأثير الفصائل الشيعية يقتصر على سنجار، ولا يتعداها إلى بقية المناطق؛ لأن ميدان العمليات العسكرية البرية في المرحلة الأولـى على الأقل سيكون بعيداً عن سنجار، في داخل كردستان؛ حيث تتوقع تركيا تعاوناً أكبر من سلطات الإقليم مع المباركة الرسمية للحكومة الاتحادية.

في هذه البلدة الحدودية مع تركيا وسوريا، والتي تسكنها غالبية من الديانة الإيزيدية، تتمركز فصائل مسلّحة عدة، «حتى الجيش العراقي هناك يتصرف كأنه واحد منها»، على ما يقول مسؤول محلي بالبلدة.

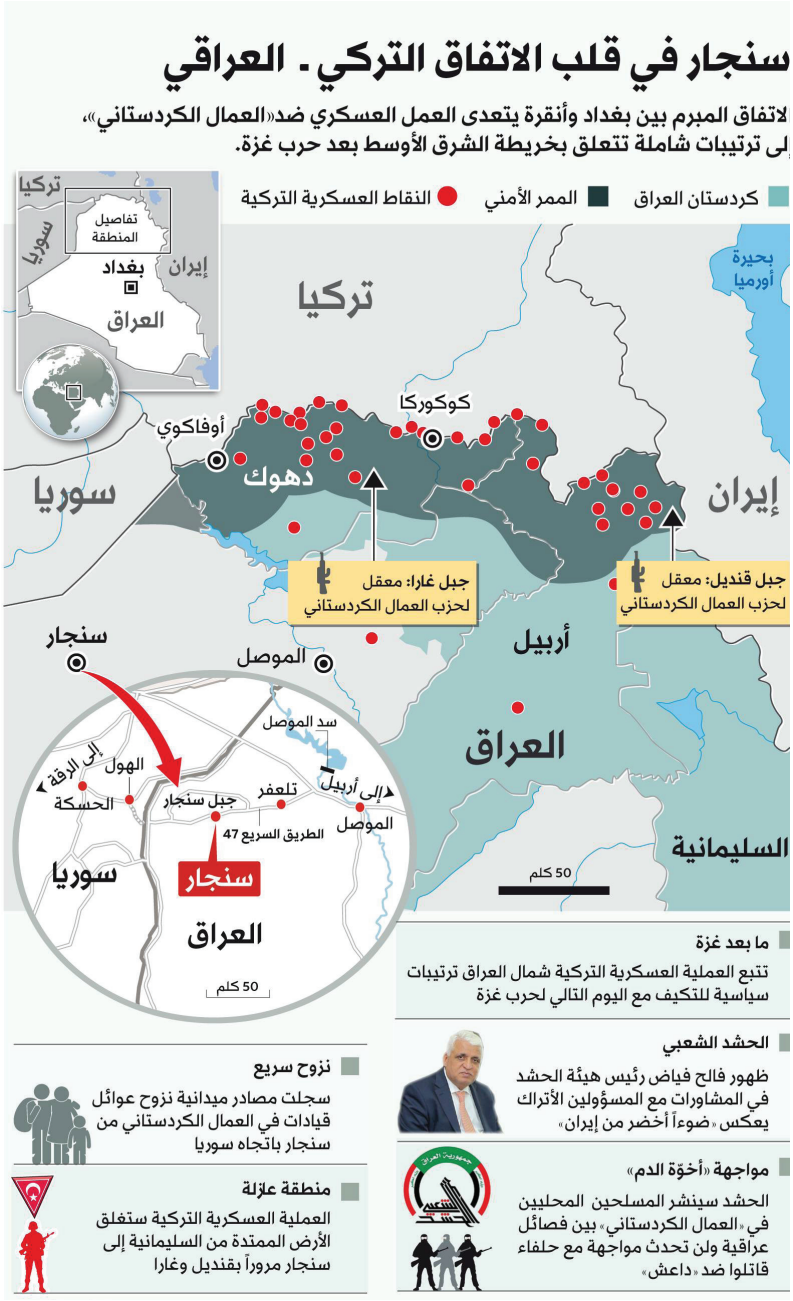

ويصف هذا المسؤول سنجار بأنها «تشبه بيروت أيام الحرب الأهلية... خطوط التماس متقاربة، والبنادق جاهزة بين مجموعات مسلّحة تمثل مصالح إقليمية ومحلية متحفزة دائماً للقتال».

ومنذ سنوات، تصاعد تحالف معلن بين «الحشد الشعبي» و«حزب العمال الكردستاني»، ونشأت بينهما «أخوّة دم» منذ أيام المعارك ضد «داعش»، على حد تعبير قيادي في فصيل شيعي.

الفصل بين «أخوّة الدم»

من الصعب معرفة كيف يمكن لـ«الحشد الشعبي» تحييد مسلحي «حزب العمال»، بعد شراكة ميدانية تراكمت آثارها، خلال السنوات القليلة الماضية.

> **التوازنات الداخلية في بغداد، وتعاظم نفوذ الكردستاني في سنجار يهددان نجاح الصفقة**

تتباين المعلومات بشأن طبيعة هذا التحالف. يقول قياديان في فصيلين شيعيين، لـ«الشرق الأوسط»، إن «هناك تخادماً بين الطرفين؛ (الحشد الشعبي) يقدم مواقع آمنة لقيادات في (حزب العمال) داخل سنجار وتلكيف وسهل نينوى ومركز الموصل، مقابل حصوله على خدمات لوجيستية وعسكرية من الحزب المحظور».

ومع ذلك تفيد ٣ مصادر ميدانية؛ أحدها قيادي في فصيل متنفذ ببغداد، بأن «الأمر يتعدى ذلك بكثير؛ لأن قرار التحالف بين (الحشد) و(العمال الكردستاني) قرار إيراني».

وقالت المصادر: «(العمال الكردستاني) قوي جداً... جميع الأجهزة الأمنية العراقية لا تملك تصوراً دقيقاً عن قوة الحزب وأسلحته (...) حتى إن الجيش العراقي فشل في آخر مواجهتين ضد مسلّحيه في سنجار، خلال ولاية رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي».

وزعمت المصادر أن مسلّحي الحزب أنشأوا، خلال السنوات الماضية، شبكة أنفاق معقدة في سنجار، لا سيما في المناطق الجبلية. وقال صحافيون محليون لـ«الشرق الأوسط»، إنهم «تمكنوا من رصد شاحنات تنقل عمال حفر من ساحات البلدة إلى مواقع حفر الأنفاق».

وسألت «الشرق الأوسط» مسؤولين محليين في سنجار وعناصر في جماعات شيعية مسلّحة عن تلك الأنفاق، لكنهم امتنعوا عن الإجابة.

حقائق

اتفاق التطبيع في سنجار ٢٠٢٠:

تتولى الشرطة المحلية والأمن الوطني والمخابرات حصراً مسؤولية الأمن.

إبعاد جميع التشكيلات المسلحة خارج حدود القضاء.

تعيين ٢٥٠٠ عنصر ضمن قوى الأمن الداخلي في سنجار.

إنهاء وجود «حزب العمال الكردستاني» من سنجار والمناطق المحيطة.

لجنة مشتركة من حكومتي بغداد وأربيل لإعادة الإعمار.

«قوة خبيرة»

ووصف سياسي بارز في محافظة نينوى (شمال)، «حزب العمال الكردستاني» بأنه «قوة خبيرة في الانتشار والتموضع وإحكام السيطرة». وعلى هذا يصعب التكهن كيف يمكن لـ«الحشد الشعبي» التخلص من هذا الحزب أو يساعد تركيا على تحييدهم.

يعتقد قائمقام سنجار السابق، محما خليل، أن الحل يكمن في «طرد جميع المسلّحين الغرباء دون استثناء، وتسليم السلطة الأمنية لأهالي سنجار»، مذكّراً باتفاق التطبيع الخاص بالمدينة الموقَّع قبل نحو عامين.

لكن المشكلة تكمن في انخراط عدد كبير من السكان المحليين في فصائل مسلّحة يعدها خليل «غريبة عن سنجار»؛ إذ تقول المصادر الميدانية إن نحو ٧٠ في المائة من عناصر المجموعات الحليفة لـ«العمال الكردستاني» هم من أبناء سنجار، وتنطبق الحال على الفصائل الشيعية.

يقول النجيفي إن وجود «العمال الكردستاني» سيتحول إلى مشكلة عراقية تؤثر على الوضع المحلي، وسيحتاج العراق إلى مساعدة تركيا لمجابهة هذه «الأزمة الداخلية».

في النهاية سيدرك «حزب العمال» أنه ليس «أكثر من أداة مناكفة وورقة تفاوض»، وإنه «عند انتهاء دوره سيتعاون الجميع للقضاء عليه»، على ما يقول النجيفي.

في أربيل، تعتقد أوساط «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أن «الاتفاق مع (الحشد الشعبي) هو لإلقاء الحجة عليه». ويقول قيادي كردي على صلة بالملف الأمني في سنجار: «أشعر بأن تركيا تحتاج إلى تبرير عملية عسكرية في سنجار، حين يفشل (الحشد) في تحييد الحزب المحظور (...) سيقولون: تركنا لكم مواجهة أكبر خطر يهدد البلدين ولم تنجحوا».

يشكك أثيل النجيفي في التزام فصائل شيعية باتفاق الحكومة العراقية مع تركيا بشأن الحزب المحظور: «ومع أن صيغة الاجتماعات بين الطرفين تُظهر أن الجهات الرسمية كانت وسيطاً مع الجهات الفاعلة في سنجار، لكن السؤال الآن: هل ستلتزم الفصائل بتوجيهات الدولة؟».

ثمة سؤال آخر: كيف سيتولى «الحشد الشعبي» تحييد مسلّحي «العمال الكردستاني»؟

في مقابلة تلفزيونية مع رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، قال إنه «من الضروري مواجهة مسلحي (العمال الكردستاني) ما داموا يتسببون بإيذاء السكان في سنجار»، لكنه «لا يعرف بالضبط كيف سيجري التعاون مع تركيا ضد هذا الحزب»، ويقصد الإجراءات الأمنية، وفيما إذا كانت من خلال طرد المسلحين، أو تطويق مواقعهم.

> **مصادر عراقية: التحرك التركي الشامل جزء من تحضيرات إقليمية**

ويشير سياسي شيعي، طلب عدم نشر اسمه، إلى أن «الضوء الإيراني الأخضر ليس حاسماً (...) طهران أمام صفقة جيدة مع تركيا، لكنها لن تمنحها صكاً على بياض، ولن تغامر بنفوذها المسلّح في العراق». وتابع: «إيران تراقب، وقد يتغير كل شيء وفقاً للتطورات، وما نعرفه الآن تسوية محدودة في سنجار».

وخلال الساعات الماضية، سجلت مصادر محلية في سنجار «حركة نزوح نسبية من سنجار إلى الحدود السورية»، وترجح المصادر أن «قيادات متنفذة في (حزب العمال الكردستاني) هي من بدأت تغادر مع عائلاتها، فور إبلاغهم بتطورات ميدانية وشيكة».

بالتزامن، كشفت مصادر، لـ«الشرق الأوسط»، عن أن «الحشد الشعبي» سينشر العناصر المحلية لـ«العمال الكردستاني» بين الفصائل الشيعية، وسيكون هذا، من وجهة نظر قيادات شيعية، «الحل الأمثل للتخلص ظاهرياً من الحزب المحظور»، ويضمن أيضاً «سيطرة كاملة على سنجار، على حساب قوات كردية موالية لـ(الحزب الديمقراطي الكردستاني)».

ماذا يعني هذا حتى الآن؟ سيستثمر «الحشد الشعبي» الاتفاق التركي لتقوية نفوذه في منطقة استراتيجية للعراق وإيران وتركيا، وأن العملية العسكرية ستنتهي فرضياً بطرد مسلّحي «العمال الكردستاني» من جبال إقليم كردستان، لكنها ستدمج، في النهاية، المنطقة العازلة التركية بالشريط الإيراني الذي تتمركز فيه الفصائل الإيرانية، غرباً إلى سوريا، في نموذج مغاير للشراكات المعقدة بين الأتراك والإيرانيين، كما يصف مستشارون سياسيون ودبلوماسيون في بغداد، إلا إذا أخرجت طهران «ورقة غير متوقعة في لحظة حاسمة».

الطريق إلى إسطنبول يمر عبر ديار بكر

تأثير الصوت الكردي على الانتخابات التركية

رغد الشماط-وكالة نون بوست:"في صيف عام ١٩٩٠، عندما وصلت إلى إسطنبول بعد رحلة بالشاحنة استغرقت يومَين، لزيارة صهري وأختي، كان من المفاجئ رؤية أن ما ينتظرني ليس جنة، بل أحياء فقيرة لا تملك حتى مياهًا صالحة للشرب. ومع ذلك، كنت سعيدًا بالاستمتاع بامتياز أن أكون في إسطنبول، حيث لا يزال اسمها يثير في نفسي شعورًا غريبًا بالراحة، ربما بسبب الشعور بالتغيير المكاني البسيط، أو ربما بسبب التحرر من البيئة المسيَّسة المنهارة التي كانت تسود منطقتنا. وكنت متحمسًا أيضًا لخوض تجربة بناء قصتي الخاصة في إسطنبول، التي سأحكيها بسعادة لأصدقائي الذين لم يحظوا بفرصة زيارة المدينة، عندما

أعود إلى الوطن".

هكذا يروي الباحث والمؤرخ الكردي، سنان هاكان، قصة لقائه الأول مع إسطنبول، المدينة الحالمة التي تشكلت صورتها لدى الآلاف من سكان القرى الجنوبية والشرقية من قصص الشباب الذين هاجروا إليها ثم عادوا وهم متأنّقين بزهو، حاملين الكثير من التجارب والمغامرات الشيّقة عن تلك المدنية البعيدة الأسطورة، إذ استثنت أحاديثهم معاناة الفقر والغرف الرطبة وقساوة العمل، وتمحورت دائمًا حول سحر مضيق البوسفور الذين كانوا يرونه من بعيد بعد يوم شاق.

> **لا يمكن الفصل بين كرد الجنوب وكرد إسطنبول**

الكرد في إسطنبول

كان الكرد موجودين بكثرة في إسطنبول منذ العهد العثماني، إلا أن هجرتهم إليها بانتظام بدأت في الستينيات فترة الجمهورية الحديثة، ثم تسارعت بعد الثمانينيات تزامنًا مع توسُّع العمليات والأنشطة العسكرية في مناطقهم، واستمرار الظروف الصعبة التي أجبرت حتى كبار السن على التوجه نحو إسطنبول، هربًا من الجغرافيا القاتلة والحرب المستعرة.

بحسب المؤرخ هاكان، تختلف هجرة الكرد في التسعينيات عن هجرة الأتراك العامة إلى إسطنبول، لأنها لم تكن ذات دوافع اقتصادية، بل كانت هجرة ناجمة عن الضرورة بسبب الصدمات الاجتماعية والشخصية والميل نحو التسييس الممزوج بردود الفعل.

تقليديًّا، يتركز الوجود الكردي بإسطنبول في أحياء باغجلار وغونغورين في إسنلر وأسنيورت وأفجيلار وبي أوغلو، وهي مناطق تشكّلت معظمها من هجرات الكرد المتلاحقة إليها، إذ تقدر أعدادهم اليوم في إسطنبول ما بين ٢ و٤ ملايين نسمة، ويبدو هذا الرقم فضفاضًا بسبب عدة عوامل، أبرزها:

أولاً، دائرة الإحصاء التركية الحكومية لا تصنف السكان بناءً على هوياتهم العرقية، وإن فعلت في بعض الحالات الاستثنائية، فإنها تنظر إلى أماكن ولادة هؤلاء السكان، وهي طريقة تعتريها عدة مشاكل أهمها أن الكثير من المدن الجنوبية والشرقية (ذات الأغلبية الكردية) هي مدن مختلطة بين العرب والكرد.

ثانيًا، استثناء التعداد المهاجرون القادمون من بعض المدن مثل قونية أو مرسين، أو تلك التي استقبلت مهاجرين كرد قديمًا، أو أولئك المولودون في إسطنبول.

ثالثًا، غياب محددات التعريف، إذ يمكن أن يكون المرء كرديًّا بطرق مختلفة ومتشابكة، مثل أن يكون كرديًّا بسبب لغته الأمّ أو انتماؤه السياسي والثقافي، لا خلفيته العرقية فحسب.

النشاط السياسي الاجتماعي

يعود النشاط السياسي لكرد إسطنبول إلى نهاية الحقبة العثمانية، مع إعلان المشروطية الثانية عام ١٩٠٨، إذ تجلّى نشاطهم بداية في الجمعيات الطلابية والأندية وكتابة النشرات.

يقول المؤرّخ الكردي سنان هاكان في حديثه لـ"نون بوست"، إنه عند تتبُّع الخلفية الاجتماعية للحركات

السياسية الكردية، نجد أن وجود عائلة البدرهاني في إسطنبول وتولّيها بعض المناصب في الإدارة العسكرية والمدنية خلال الحقبة العثمانية، كان أحد أهم ركائز المجتمع الكردي في إسطنبول، إضافة إلى عائلة البابانزاد، وهي عائلة كردية مهمة في إسطنبول.

يضاف إلى هاتين العائلتين البارزتين، أطفال القبائل الكردية الذين جلبهم السلطان عبد الحميد الثاني إلى الإدارة المدنية والعسكرية العثمانية عن طريق المدارس القبلية، والطلاب الكرد الذين أتيحت لهم الفرصة للدراسة في الطب والهندسة العسكرية والمدنية.

كما ساهم قدوم بعض الشخصيات المؤثرة، مثل سعيد الكردي الذي جاء من كردستان إلى العاصمة في تنشيط المجتمع الكردي، حيث شكّلوا جميعهم ديناميكية مهمة للأنشطة السياسية، وعلى هذا الأساس الاجتماعي، أصبحت إسطنبول المركز الرئيسي لجهود التحديث وانشغال الكرد بالسياسة.

ازداد توجه الكرد نحو السياسة بعد معاهدة موندروس وتدهور الدولة العثمانية، وكانت "جمعية صعود كردستان (Kürdistan Teali Cemiyeti)" وأنشطتها هما المساهم الأكبر في عملية التسييس تلك، لكن هذا النمط السياسي الكردي المركزي في إسطنبول انتهى لأسباب مختلفة.

أهم تلك الأسباب هو تحول أنقرة إلى المركز الجديد، وتوقيع الدولة العثمانية معاهدة سيفر التي حرمت عموم الكرد من حقهم في إقامة دولة، وفشل الثورة التي قادها شيخ سعيد في ديار بكر احتجاجًا على إنكار مصطفى كمال أتاتورك وجود كردستان بعد توقيعه اتفاقية لوزان، ومحاكمة وإعدام الشيخ سيد عبد القادر الشمدينانلي أمام محكمة استقلال الشرق في ديار بكر، وهو أحد المشاركين البارزين في ثورة الشيخ سعيد.

> **يدرك السياسيون ان ما يحدث في الجنوب الشرقي يؤثر بطرق متشابكة على كرد إسطنبول**

لم يختلف الوضع كثيرًا في مرحلة التسعينيات وحتى العهد الجديد عام ٢٠٠٢، إذ فرضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة على كرد إسطنبول صراعًا من أجل البقاء، ما حرمهم من تبني مواقف سياسية صلبة أو ردود فعل متجانسة تجاه قضاياهم وحقوقهم.

يفسّر هذا الوضع سبب خسارة حزب الشعب الجمهوري الأصوات التي توقع الفوز بها في إسطنبول، في أول تحالف حدث في الانتخابات العامة عام ١٩٩١ بينه وبين حزب العمل الشعبي الكردي.

رغم أن الجماهير الكردية نأت بنفسها تقليديًا عن السياسة الأيديولوجية اليسارية لفترات طويلة، مع حفاظها على الهوية الكردية الثقافية التقليدية، إلا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حظيَ في فترة رئاسة بلدية إسطنبول بتأييدهم، إذ اعتبروا خطاباته في ذلك الوقت خطابات تقدمية ومطمئنة للغاية، خاصةً المحافظين منهم. وذلك على العكس من الحكومات الائتلافية التي افتقرت إلى ثقتهم وخنقت مناطقهم في شرق البلاد بفعل حالة الطوارئ، بحسب هاكان.

ويضيف أن الحضور السياسي للكرد في إسطنبول تمثّلَ في القدرة على المشاركة في تنظيمات الأحزاب، مثل حزب الرفاه أو حزب الوطن الأمّ الذي أسّسه تورغوت أوزال وتمّ حلّه عام ٢٠٠٩

تمثل أيضًا بشغل بعض المسؤولين الكرد مناصب في إدارات البلديات بمعية رئاسة أردوغان للبلديات، على سبيل المثال عبد العالم كارابيك مدير شركة الأسفلت (من مدينة فان)، ومهدي إيكر، ومستشار رئيس البلدية، ومحمد متينر وغيرهم.

ورغم قلة عددهم، عزّز هذا الحضور العلاقة السياسية بين الجالية الكردية في إسطنبول والرئيس أردوغان في السياسة اليمينية والبُعد الإداري المحلي للسياسة، حيث حافظت تصريحات أردوغان، وبالطبع أربكان، المعتدلة والمحترمة تجاه المجتمع الكردي، على صحّة هذه العلاقة لفترة طويلة، كما سمحت لكلا الجانبين (الكرد والمحافظين) فرصة التعايش في المجتمع.

وبالعموم، تختلف التوجهات السياسية لكرد إسطنبول عن أقرانهم من كرد المناطق الشرقية الجنوبية، إذ تظهر هويات كرد إسطنبول المعارضة بوضوح وبقوة أكبر، بحسب الباحث والكاتب الكردي روج غيراسون الذي يقول: "إن الشباب الكردي في المنطقة الشرقية يتشكل في الغالب بالهوية الكردية.

وبطبيعة الحال، هناك مناطق وأماكن لا يمكننا استخدام هذا التمييز فيها بشكل واضح. على سبيل المثال، في أحياء ضواحي إسنيورت وكوتشوك شكمجة وبيوغلو في إسطنبول، يرتبط الشباب بهويتهم الكردية وليس بمعارضتهم".

ويضيف أن الكرد في إسطنبول يتمتعون ببعض التنظيم المدني والسياسي، إذ إن هناك العديد من الجهات الكردية الفاعلة في كثير من حركات المعارضة في تركيا أو في إسطنبول، وعلى عدة جبهات داخل الحكومة في إسطنبول، لكن الخطاب القومي والعنصري المتزايد يشكل عائقًا أمام المزيد من التنظيم وإبراز أنفسهم أكثر.

> **كان الكرد موجودين بكثرة في إسطنبول منذ العهد العثماني**

النشاط الاقتصادي

بتتبُّع علاقات الكرد بإسطنبول، نرى أن كرد قونية وأنقرة كانوا أهم المورّدين الذين قاموا بتلبية احتياجات إسطنبول من اللحوم، وذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

أما كرد إسطنبول فقد عملت الكتلة الرئيسية منهم، بخلاف الطبقة الأرستقراطية الكردية أو موظفي الخدمة المدنية أو العلماء، في أعمال العتالة خلال الفترة العثمانية، والتي كانت عاملاً اقتصاديًّا مهمًّا في تلك الفترة، إذ احتكر الحمّالون الكرد هذا النشاط الاقتصادي إلى حدّ كبير، رغم وجود بعض الصراعات مع الأرمن.

وفي ظل الجمهورية، تمثلت الحياة الاقتصادية للكرد في إسطنبول في عملهم بالبناء، لكنها توسّعت وتطورت مع ازدهار صناعة النسيج في المدينة، إذ وجدت نساؤهم فرصًا للعمل في الورشات، وهكذا بدأت مشاركة المرأة الكردية في اقتصاد المجتمع الكردي.

إن العلاقة الحقيقية التي أُقيمت مع كرد إسطنبول بعد عام ١٩٩٤، أثرت بعمق على علم الاجتماع الكردي اقتصاديًّا، كما أتاحت للكرد فرصة الاستفادة من المجال الاقتصادي الذي أنشأته كل من بلديات إسطنبول الكبرى وبلديات المقاطعات، وكان الطريق ممهّدًا لتراكم كبير لرأس المال، وتشكّل طبقة كبيرة من كرد إسطنبول الذين أصبحوا رجال أعمال وتجارًا في قطاعات مختلفة.

ورغم أنه لم يكن السبب الوحيد، فإن العلاقة الحقيقية التي أُقيمت مع الكتلة الكردية من خلال الموظفين الكرد (والشرقيين) في بلدية إسطنبول في تلك الفترة، ساهمت بشكل كبير في عملية التحديث الاقتصادي لكرد إسطنبول.

> "أردوغان حظيَ في فترة رئاسة بلدية إسطنبول بتأييد الكرد في اسطنبول"

واليوم، اتّسعت الطبقة الوسطى للمجتمع الكردي في إسطنبول، لكنهم لا يزالون يشكّلون النسبة الأكبر من فقراء المدينة الذين يعيشون في ضواحيها وأحيائها الفقيرة، رغم وجود طبقة كردية تجاوزت الطبقة الوسطى مقارنة بالتسعينيات، وأصبحت الآن أكثر ثراءً.

الانتخابات البلدية في إسطنبول

لم يسبق أن حظيَ كرد إسطنبول بهذا القدر من الاهتمام السياسي والتحليل الاجتماعي قبل الانتخابات البلدية عام ٢٠١٩، حين اكتشفت الأحزاب الملايين من الناخبين الكرد في إسطنبول فجأة، بعد سنوات طويلة من كفاحهم في هذه المدينة المرهقة، لكن على غفلة من اهتمام المجتمع السياسي والعلمي، كانت أُسُس علم الاجتماع الكردي تتشكل بالتفاعل بين المدينة والمهاجرين، وأصبحوا أحد أهم عناصر التغيير في إسطنبول.

لا يمكن الفصل بين كرد الجنوب وكرد إسطنبول، فما يحدث في الجنوب الشرقي يؤثر بطرق متشابكة على كرد إسطنبول، ويدرك السياسيون هذه المعادلة، فمثلاً أثناء سعي بن علي يلدريم لكسب انتخابات بلدية إسطنبول في جولة الإعادة عام ٢٠١٩، ذهب إلى ديار بكر لزيارة المواطنين الذين يعيشون في إسطنبول لكنهم يقضون العطلة في الأناضول، حسب قوله.

وكان هدف زيارته محاولة لتعديل المزاج الكردي، الذي كان يتغيّر سلبيًّا بسرعة آنذاك تجاه حزب العدالة والتنمية، بسبب التصريحات القاسية التي تبنّاها تجاه الكرد إثر تحالفه مع الحركة القومية، إذ قال أحد المواطنين الكرد أثناء زيارة بن علي يلدريم لمدينة ديار بكر: "أريد دائمًا أن يأتي الأشخاص المهمون إلى ديار بكر. أريد أن يأتي أردوغان وإمام أوغلو أيضًا، فإن الطريق إلى إسطنبول يمرّ عبر ديار بكر والشعب الكردي".

مع ذلك، كانت الانتخابات المحلية عام ٢٠١٩ محكومة بمعادلات مختلفة تمامًا عن الانتخابات المرتقبة في ٣١ مارس/ آذار الجاري، إذ استطاع حينها حزب الشعب الجمهوري الحصول على أصوات جماهير حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) والحزب الجيد (القومي المتشدد تجاه المسألة الكردية) في الوقت نفسه، لكن في الانتخابات المحلية المقبلة، قدّم حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب مرشحه الخاص للانتخابات، ورفض دعم مرشح الحزب الجمهوري دون وجود تحالف علني واضح، إلا أن غياب التحالفات بين الأحزاب السياسية لا يعني انفصال الناخبين بشكل كامل.

يبلغ عدد الناخبين الكرد ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي ناخبي إسطنبول، ويقول الباحث في الشأن الكردي غيراسون إن ٥٠٪ من هؤلاء الناخبين يصوّتون لحزب الشعوب الديمقراطي أو الأحزاب الداعم والمتحالف معها، بينما تتوزّع نسبة الـ ٥٠٪ المتبقية على الأحزاب السياسية الأخرى، إذ يدعمون أحزابًا

سياسية مختلفة.

يأتي ذلك في سياق الانتخابات العامة، لكن على صعيد الانتخابات المحلية نرى أنهم يصوتون على أساس التوازنات المحلية خارج حزبهم. على سبيل المثال، رغم أن حزب مساواة الشعوب والديمقراطية قدّم مرشحه للانتخابات المقبلة، إلا أن ما يقرب من ٦٠٪ من ناخبي الحزب صرّحوا بأنهم سيصوتون لأكرم إمام أوغلو.

ويرى باحثون أن كرد إسطنبول كانوا ينظرون إلى إمام أوغلو كمرشح كسب المعركة بأصوات حزب الشعوب الديمقراطي والكرد عمومًا، وربما هذا لم يعد موجودًا اليوم، أو ربما تراجع إلى حد ما بسبب غياب التحالف بين الأحزاب الكردية والحزب الجمهوري، أو نتيجة دعم ترشحه لرئاسة الجمهورية من قبل الحزب الجيد (القومي) في الانتخابات الفائتة.

وبعد التصريحات الإشكالية لمرشح الحزب الجمهوري لرئاسة بلدية أفيون قره حصار: "عندما يتم انتخابي، ستكون أبواب البلدية مفتوحة لكل حزب سياسي باستثناء حزب الحركة الديمقراطية"، سارع أكرم إمام أوغلو، مرشح حزب الشعب الجمهوري لبلدية إسطنبول الكبرى، لاسترضاء جماهير الحزب في إسطنبول، وأكّد أنه يخدم الناس من جميع الأطياف السياسية.

كما يسعى أكرم إمام أوغلو لسحب جزء من أصوات الكرد المحافظين الذين يصوّتون عادة لحزب العدالة والتنمية، لكنهم يتذمّرون اليوم من الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع الإيجارات، أي أن استياءهم من الحكومة ربما ينعكس على خياراتهم في الانتخابات المحلية.

> **الكرد في إسطنبول يتمتعون ببعض التنظيم المدني والسياسي**

في المقابل، إن الخلاف الذي ظهر بين العدالة والتنمية والحركة القومية، إضافة إلى اختيار مرشح مثل مراد كوروم (لا يعتبر من الأسماء القومية المتشددة في السياسة التركية)، ربما يخفّف من مشاعر الناخبين الكرد السلبية تجاه الحزب.

قال مراد كوروم في إحدى جولاته الانتخابية في الأحياء ذات الأغلبية الكردية، إنه سيقدم الخدمات بالعدل بين جميع مناطق إسطنبول، ولن يكون هناك امتياز لمنطقة دون أخرى.وبحسب استطلاع للرأي، أجراه مركز رواصد في فترة ١٠-١٨ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الفائت (قبل أن تسمّي الأحزاب مرشحيها)، شمل ١٠٠٠ من الناخبين الكرد في ٣٩ منطقة، فإن ٣٣٫٤٪ منهم سيصوتون بالتأكيد لصالح إمام أوغلو، وقال ٣١٫٤٪ من المشاركين إنهم بالتأكيد لن يصوتوا لصالح إمام أوغلو، وهكذا يبدو أن مؤيدي إمام أوغلو وأولئك الذين لا يدعمونه متقاربين، حيث تبلغ نسبة أولئك الذين يقولون إنهم سيصوتون لإمام أوغلو إذا لم يقم الحزب الذي يدعمونه بترشيح مرشح ٢٤٫٦٪.

بناءً على الدور الرئيسي الذي يلعبه الكرد في اختيار عمدة المدينة الأبرز في تركيا، نرى في إسطنبول نموذجًا واضحًا عن الاندماج الكردي ضمن النظام التركي، إذ يشارك المواطنون الكرد بشكل كامل في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية للمدينة الكبرى، إلا أنهم حافظوا في الوقت نفسه على هويتهم الكردية التقليدية، وربما أعادوا خلقها من جديد.

*رغد الشماط:كاتبة وناشطة مجتمعية.

د.سعيد الحاج:

وثيقة كالين: رؤية جهاز الاستخبارات التركي وتوجهاته المستقبلية

*مركز الجزيرة للدراسات

في الذكرى الـ٩٧ لتأسيسه، أصدر جهاز الاستخبارات التركي وثيقة تسطر التوجهات الأساسية للجهاز إثر انتقال إدارته إلى إبراهيم كالين. تبحث هذه الورقة ما تتضمنه الوثيقة في مجال الأمن كمفهوم شامل وتكاملي، وفكرة المبادرة والاستباقية لتحقيق الردع، كشرط أساسي لحماية سيادة البلاد واستقلالها:

خلال احتفاله بذكرى تأسيسه الـ ٩٧، أصدر جهاز الاستخبارات التركي وثيقة ممهورة باسم رئيسه الجديد، إبراهيم كالين، تسطر التوجهات الأساسية للجهاز إثر انتقال قيادته للأخير بعد ١٣ عامًا من قيادة هاكان فيدان له. تتجلى أهمية الوثيقة في أنها الأولى من نوعها منذ سنوات طويلة التي تتحدث عن رؤية تركيا لجهاز الاستخبارات وفلسفة عمله من جهة، ومقاربتها للتطورات الدولية والإقليمية وارتداداتها عليها من جهة ثانية.

وقد أظهرت الوثيقة، بفكرتها وما حوت من مضامين، اختلاف الرئيس الجديد للجهاز عن سابقه

شيئًا ما في الإدارة وفلسفة العمل، من حيث مزيد من انفتاح الجهاز على العامة والإعلام، ونشر نتاج بعض مؤسساته الفرعية، وغير ذلك.

أكثر ما يلفت في الوثيقة تأثرها بدرجة كبيرة بخلفية كالين العلمية والأكاديمية، ويمكن تلمس أثر ذلك في تركيزها الشديد على سلبيات النظام العالمي القائم ومسار تحوله نحو نظام متعدد الأقطاب، بما يشمل حتمًا حدوث أزمات وحروب وتحديات مستجدة، وهو أحد أهم مجالات اهتمام كالين البحثية المنشورة سابقًا في كتب ومقالات.

تناقش هذه الورقة ما تركز عليه الوثيقة في مجال الأمن كمفهوم شامل وتكاملي، وفكرة المبادرة والاستباقية لتحقيق الردع، كشرط أساسي لحماية سيادة البلاد واستقلالها. كما أنها تضع الاستخبارات أساسًا ومنطلقًا لأي عمل ناجح تقوم به مؤسسات الدولة الأخرى، التي تنظر لضرورة تكاملها مع بعضها البعض في رؤية واضحة وإرادة سياسية موحدة.

من الأمن إلى السياسة

في مايو/أيار ٢٠٢٣، وبعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلاد، وقع اختيار الرئيس التركي على هاكان فيدان لوزارة الخارجية بعد ١٣ عامًا متواصلة له في قيادة جهاز الاستخبارات. كُتب الكثير في تفسير هذه الخطوة التي لم تكن مفاجئة، مثل تحقيق رغبة سابقة لفيدان أو إعداد أردوغان له ليكون خليفته من باب أنه يقود عهدته الرئاسية الأخيرة دستوريًّا، إلا أن أهم ما في الحدث كان تغيير رئيس جهاز الاستخبارات الذي طالما وصفه أردوغان بأنه صندوق أسراره وأسرار الدولة التركية ، وكان رفض سابقًا استقالته ودخوله عالم السياسة.

وقد تميز عهد قيادة فيدان لجهاز الاستخبارات (٢٠١٠-٢٠٢٣) بإعادة هيكلة الأخير بحيث يكون قادرًا على مواجهة التحديات الكثيرة المستجدة والمتزامنة التي تواجهها تركيا، وهي تهديدات متعددة الأبعاد والمصادر والمجالات والتأثيرات.

من أهم التغييرات التي أحدثها فيدان في الجهاز دبلوماسية الاستخبارات حيث اضطلع الجهاز بمهام كثيرة في ومع عدة بلدان، ومن الأمثلة على ذلك تمهيده لعملية تطبيع وتطوير علاقات أنقرة مع عدة قوى إقليمية، والانفتاح العملياتي حيث بات الجهاز يقود عمليات تحييد لعدد من قيادات وكوادر المنظمات المصنفة على قوائم الإرهاب التركية خارج الحدود، والإستراتيجية الوقائية التي مثّلت نهجًا معتمدًا لأنقرة في مكافحة الإرهاب في السنوات القليلة الأخيرة.

ورغم أن من خَلَف فيدان هو كبير مستشاري أردوغان والناطق السابق باسم الرئاسة، إبراهيم كالين، أي أحد أعضاء الدائرة الضيقة في الرئاسة التركية التي عملت مع فيدان لسنوات طويلة، إلا أن ذلك لا يمنع توقع حصول متغيرات في طريقة إدارة الجهاز المعني بمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية على حد سواء.

يأتي كالين من خلفية أكاديمية، فهو دارس للتاريخ ومهتم بالفلسفة وحاضر لسنوات في الفكر الإسلامي والعلاقات بين الإسلام والغرب، وله مؤلفات في الفكر والفلسفة حاز بعضها على جوائز محلية وعالمية؛ ما يجعله شخصية مختلفة عن فيدان القادم من خلفية عسكرية وأمنية، كما أن منصبه ناطقًا باسم الرئاسة

ومستشارًا بمنزلة مستشار الأمن القومي لأردوغان منذ ٢٠١٤ يقدم نموذجًا مختلفًا عن رئيس جهاز الاستخبارات المحاط عادة بهالة من الغموض والصمت.

في كلمته في احتفالية جهاز الاستخبارات التركي بذكرى تأسيسه الـ ٩٧، أشاد الرئيس التركي بدور الجهاز في عدة محطات وأزمات واجهت البلاد في العقدين الأخيرين على وجه التحديد، ومساهمته في تحويلها «للاعب صانع للسياسات على رقعة الشطرنج الدولية»(٥)، مشيرًا لتكيفه مع تغير طبيعة التهديدات التي تواجه تركيا.

وقد ذكر أردوغان ما عدَّه إنجازات للجهاز مثل عملياته في مكافحة الإرهاب وخصوصًا عمليات استهداف الطاقم القيادي لحزب العمال الكردستاني، واعتقال قيادات منظمة كولن (منظمة فيتو الإرهابية) في الخارج وجلبها، وتفكيك شبكات تتبع لأجهزة استخبارات أجنبية، وتحرير الرهائن، وعمليات تبادل الأسرى، ودور الوساطة، مع تركيز خاص على دور الاستخبارات في الملف الليبي على وجه التحديد.

التهديدات الهجينة والبصيرة الإستراتيجية في عصر الغموض

كانت الاحتفالية الكبيرة السابقة للجهاز، في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٠ لدى افتتاح مقره الجديد المسمى «القلعة»، والذي قال أردوغان يومها: إن افتتاحه يشير لحالة التوسع في العمل والقوة في الأداء التي يشهدها الجهاز. حينها، نشر في وسائل الإعلام كلمة الرئيس التركي دون كلمة رئيس الجهاز في حينها فيدان.

ولعل ذلك اختلاف مهم بينه وبين الرئيس الجديد للجهاز كالين، الذي تحدث بكلمة مطولة ونشرها كوثيقة منفصلة يقدم فيها رؤية الجهاز، الذي يقوده، للتهديدات والمخاطر، ورؤية تركيا لها، ودور الجهاز في منعها و/أو مواجهتها، والأدوار والمساحات الجديدة التي ينبغي أن يلج إليها الجهاز في المستقبل القريب.

تقع الوثيقة في ٣٦ صفحة وتحمل عنوان «التهديدات الهجينة والبصيرة الإستراتيجية في عصر الغموض»، وتتكون من تسعة عناوين فرعية هي:

الوضع القائم، والواقعية السياسية وحدودها، وهل التعددية القطبية ممكنة؟، والأزمة المتفاقمة، والذكاء الصناعي: القنبلة الذرية للعصر الرقمي، والاكتفاء الذاتي والردع والسيادة، والأنواع الجديدة للقوة أو لماذا على تركيا أن تكون قوية؟، والأمن الإستراتيجي والحرية، والاستخبارات الإستراتيجية والدبلوماسية. ويمكن قراءة الوثيقة ضمن العناوين الرئيسة التالية:

١. تقييم الواقع

تبدأ الوثيقة برفع الواقع الحالي للنظام العالمي، وينطلق كالين من إقرار أن «النظام العالمي الجديد» الذي انبثق بعد نهاية الحرب الباردة «لم يكن نظامًا ولا دوليًّا ولا جديدًا»، لأنه كان استمرارًا لصراع القوة التقليدي معتمدًا على «بارادايم» مركزية الغرب ولم يكن مرتكزًا على مبادئ وقواعد وإنما مصالح المنتصرين في الحرب الباردة.

يرى كالين أن بيئة من الغموض وغياب الأمن تسيطر على الساحة الدولية بسبب صراع القوة والتنافس بين القوى العظمى، والظلم العالمي، والأزمات المتفاقمة، وما ينتج عن التهديدات الهجينة وغير المتناظرة؛

حيث إن من أنشؤوا النظام العالمي هم أنفسهم من ينتهكون قواعده، ويفقدونه «أرضيته الصلبة» التي لا يمكن تأسيس بيئة حرة آمنة ومرفهة بدونها.

تقرر الوثيقة أن الأزمات والحروب تعزز فكرة أن النظام العالمي ظالم وهش، وأن نشوب الأزمات واستمرارها دون حل سببه حالة التنافس بين القوى العظمى وعدم رغبتها في التوصل للحل خدمة لأهدافها، ويطرح الحرب الروسية-الأوكرانية مثالاً على ذلك؛ حيث كانت قريبة من الحل بوساطة تركية لولا أن بعض القوى رأت في استمرارها استنزافًا لمنافسيها.

ينتقد كالين الإغراق في الواقعية السياسية المبنية حصرًا على المصالح والمجردة من الأخلاق والقيم؛ حيث إن التضامن والرضا والتشاركية عناصر أساسية للنظام الدولي، و«لا يمكن أن ينعم أحد بالأمن ما لم ينعم به الجميع»، ما يؤكد ضرورة نسج علاقة متوازنة بين حقائق السياسة الواقعية من جهة والقيم من جهة أخرى لتخفيف حدة النزاعات والتهديدات والمخاطر وجعلها قابلة للإدارة.

ويؤكد كالين أن حالة الغموض وانعدام الأمن ستتعمق في العقود المقبلة وستتسبب بأزمات إضافية؛ الأمر الذي يجعل تحكم القوى العظمى في النظام العالمي القائم يحقق «مكاسب تكتيكية، ولكن خسائر إستراتيجية».

٢. النظام العالمي

تشير الوثيقة إلى الثغرات التي يعاني منها النظام العالمي القائم والتي جعلته يتسبب بحدوث المشكلات والأزمات وحتى الحروب، بدل أن يعمل على تفاديها وإدارتها وحلها، وترى أن «وباء كوفيد-١٩ المستجد وحرب أوكرانيا والمسألة الفلسطينية-الإسرائيلية» أزمات هزت الأسس التي يقوم عليها النظام العالمي، وهي أزمات قابلة للتكرار بوتيرة أسرع وآثار أكثر تدميرًا في عصر السرعة الذي نعيشه.

يرى كالين أن النظام العالمي يتجه من نظام أحادي القطبية إلى التعددية القطبية، لكنه لم يصلها بعد؛ إذ ثمة «تعددية سياسية وجغرافية في العالم، لكن لم تنضج بعد هيئاتها الاقتصادية والتقنية والمؤسسية»، ولذلك فهي بنية تعددية ولكنها متشظية.

وعليه، فإن صراع قوى جديدًا بات حتميًّا على الساحة الدولية، والوصول لنظام دولي عادل ومستقر يحتوي الجميع ما زال بعيد المنال، ولذلك فإنه من المرجح حصول أزمات وحروب جديدة، ما يدفع لضرورة الاستعداد لذلك.

يتسبب مسار الانتقال لنظام دولي متعدد الأقطاب بعدم الاستقرار وافتقاد الأمن، ويحمل معه تهديدات هجينة وحروب استنزاف جديدة، فالنظام العالمي القائم حاليًّا لا يعالج حالة عدم الاستقرار وافتقاد الأمن وإنما يعمقها.

وطالما لم يحل النظام العالمي المشاكل القائمة، ستتعمق الأزمات وتصبح أكثر حدة بفعل الجهات الفاعلة غير الحكومية، والقوى العاملة بالوكالة، والمجموعات شبه العسكرية، والدول والحكومات الضعيفة.

هذا النظام الهش والخطر يحول المشكلة لأزمة والخطر لتهديد والمنافسة لمواجهة، فتنتشر التهديدات الهجينة والحروب بالوكالة وحروب الاستنزاف. يقدم كالين الحرب الروسية-الأوكرانية مثالاً مناسبًا لهذا

الطرح، ويرى أن مواجهة بين الغرب والصين ستكون مرجحة للأسباب ذاتها، وإن بأساليب وأدوات مختلفة.

ولا يغفل كالين الإشارة إلى أن الرغبة في نظام عالمي لا يعتمد المركزية الغربية لا يعني بالضرورة اعتماده مركزية أخرى (صينية أو روسية مثلاً)؛ إذ ليس واضحًا ما إذا كانت الصين أو روسيا تمثل نموذجًا بديلاً أفضل، «فالقوة العسكرية والاقتصادية ليست كافية لبناء النموذج».

ولذلك، رغم تأكيد كالين على أن «الباراديم» الغربي موضع شك ونقاش، إلا أن البديل غير واضح وغير جاهز حاليًّا. وعليه، ينبغي التنبه للفترة الانتقالية التي يعيشها العالم وما ينتج عنها من مخاطر وفرص والتعامل معها ببصيرة إستراتيجية.

٣. تهديدات مستجدة

تؤكد الوثيقة على أن المسار الانتقالي في النظام العالمي يتسبب في تهديدات هجينة ومستجدة للدول، وهي تهديدات لم يعد كافيًا مواجهتها بالأساليب التقليدية؛ ما يتطلب حلولاً هجينة كذلك ويجعل «التفكير بشكل متعدد الأبعاد والأقطاب ضرورة في عصرنا».

وعليه، على تركيا أن ترفع من مستوى إمكاناتها الإستراتيجية بشكل متعدد الاتجاهات والطبقات لمواجهة التهديدات التقليدية وغير المتناظرة والهجينة التي تواجهها بشكل متزامن.

وترى أن ثمة عنصرين أساسيين لا غنى عنهما لحماية سيادة الدول واستقلالها ولتطوير إستراتيجيات وقائية: الاكتفاء الذاتي والردع. ولا تقف حدود الاكتفاء الذاتي عند التقنيات الدفاعية والهجومية والاستخباراتية والصناعية، بل تشمل مجالات عديدة مثل الأمن السيبراني، والأمن البيولوجي، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، وغيرها.

كما أن الردع ليس محصورًا بالقوة العسكرية والأمنية، بل «تصبح التهديدات والأزمات قابلة للتنبؤ والإدارة حين تجتمع القوة الوقائية مع القوة الرادعة للقانون والدبلوماسية».

وتقرر الوثيقة أن الأمن القومي لتركيا وقدرتها على البقاء يفرضان عليها التنبؤ والردع والإجراءات الوقائية في مجالات الأمن المختلفة، بما يشمل الأمن البشري، والأمن البيولوجي، والأمن السيبراني، والأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير النظامية، وتهريب البشر، والجريمة المنظمة، ومكافحة المخدرات، والأزمات الإقليمية والحركات اليمينية المتطرفة الفاشية المعادية للمهاجرين والأقليات.

وتفرد الوثيقة مساحة خاصة بالذكاء الصناعي الذي إضافة لما يتيحه من إمكانات يمكن بتطوراته المتسارعة مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز والتزييف العميق أن يتسبب بتهديدات كبيرة تجعله «القنبلة الذرية الرقمية لعصرنا».

إن الوصول للمعلومة الصحيحة الموثوقة بات أحد أهم تحديات عصرنا، لذلك ثمة ضرورة لسن قوانين محلية ودولية لتنظيم عمل الذكاء الصناعي «تمامًا مثل الأسلحة البيولوجية والكيماوية وأسلحة الدمار الشامل». وهنا تلتقي الوثيقة مع كلمة أردوغان في الاحتفالية والتي عدَّ فيها تطبيقات الهواتف الذكية ثغرة أمنية يمكن استخدامها ضد تركيا داعيًا لضرورة إيجاد تركيا تطبيقاتها الذكية الخاصة بها(١٣).

٤. أنواع جديدة للقوة: لماذا على تركيا أن تكون قوية؟

يعرّف كالين القوة بشكل مبسط على أنها القدرة على فعل شيء أو جعل الآخرين يفعلونه، باستخدام القوة الذكية أو الصلبة، مفضلاً انتهاج القوة الذكية وفق تعريف جوزيف ناي، من خلال وسائل مثل الإقناع والتحفيز والمكافأة والعقاب والحرمان والقوة المادية.

إلا أن القوة لا ينبغي أن تتجاوز حدها ولا أن تتحول إلى غاية بحد ذاتها، فهي مجرد أداة لتحقيق غاية أسمى فالغاية لا تبرر الوسيلة.

وصول أي دولة لأن تمتلك قوة كافية ورادعة ووقائية مرهون باستخدامها كل أنواع القوة بشكل تكاملي وإستراتيجي، ولذا على تركيا أن تدرك مكامن قوتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية والثقافية والتاريخية والجغرافية والديمغرافية، وأن تستخدمها بشكل حكيم وعادل وفاعل.

يتطرق كالين لمفهوم القوة الحكيمة والفاضلة التي تلتزم حدودها وتتوخى تحقيق مصالح وخدمة قيم محددة، ويرى موضوع الأمن تشاركيًّا بين الدولة والمواطن، فالدولة تضمن الأمن والمواطن يثق بها. ويرى أن التوازن بين الأمن والحريات ركن رئيس في دولة القانون، ويدعو لتناول الأمن بمفهومه الشامل الذي يضمن الحريات ولا يقيدها، مستعينًا هنا بخلفيته الأكاديمية في مجال التاريخ والفلسفة والفكر الإسلامي ليستعين بمقولات من قبيل: «سد الذرائع» و «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح».

ويقرر أن المبدأ ذاته، التوازن بين الأمن والحريات وضمان الأمن للحريات حين يُتناول بمفهوم متكامل وإستراتيجي، ينطبق كذلك على النظام العالمي، حيث لا يمكن لبنية أمنية لا تضمن حرية الدول واستقلالها وسيادتها أن تنتج عدلاً وأمنًا وتنافسًا بنَّاءً على الساحة الدولية(١٤).

نقاش وخاتمة

يعد إبراهيم كالين، كما سَلَفه هاكان فيدان، من الدائرة الضيقة المقربة من الرئيس التركي، وقد عمل مع سلفه لسنوات طويلة في عدة ملفات، ولم يُعرف أنه قام بتغييرات واسعة بخصوص الكادر البشري في جهاز الاستخبارات لدى تسلمه، ورغم ذلك يبدو أن له بصمة خاصة يريد أن يتركها على الجهاز وعمله بما يتناسب أكثر مع شخصيته وخلفيته، وكذلك بما يليق بالمئوية الجديدة للجمهورية التركية أو ما يطلق عليه أردوغان اسم «قرن تركيا».

أولى الملحوظات هو توجه كالين لنوع من الانفتاح أو الظهور النسبيين، تأثرًا بشخصيته ومسيرته المهنية فيما يبدو، ويتبدى ذلك مثلاً في نشر كلمته في الاحتفالية وتحويلها لوثيقة منشورة، وتحديث موقع جهاز الاستخبارات وتفعيله، على عكس فيدان الذي تندر الإعلاميون أنهم سمعوا نبرة صوته لأول مرة حين رُشِّح لوزارة الخارجية بعد ١٣ عامًا متواصلة من قيادة الاستخبارات.

الملمح الثاني هو سعيه لأن يكون عمل جهاز الاستخبارات خاضعًا لرؤية علمية وإستراتيجية واعتماد المهمات التكتيكية على رؤية الصورة الأكبر عالميًّا وإقليميًّا، ومن شواهد ذلك إعلانه عن افتتاح «أكاديمية الاستخبارات الوطنية» في إطار جهاز الاستخبارات وعملها بشكل دوري على بعض الملفات بشكل علمي

أكاديمي وقد نشرت أول تقرير لها عن حركات اليمين المتطرف في أوروبا.

بدا واضحًا أن كالين يسعى لتقديم عمل جهازه لتحقيق المصالح التركية فيما يطلق عليه «إطار أخلاقي-قانوني-سياسي»، وبشكل يسعى لتحقيق مصالح الشركاء والحلفاء والجيران على قاعدة الربح للجميع. ولذلك فقد كثرت في الوثيقة الإشارات الأخلاقية والقيمية ومصطلحات من قبيل الغايات السامية والقوة الحكيمة، والتأكيد على أن التقريب بين حقائق الواقعية السياسية والقيم أمر سياسي بقدر ما هو مبدئي.

بيد أنه لا ينكر بين طيات الوثيقة أن التحالفات والمبادرات المشتركة لا تغني أي دولة وتحديدًا تركيا عن العمل على تعزيز قدراتها الذاتية والسعي لتحقيق مصالحها بنفسها. بل إنه التقى مع أردوغان في مقولة: إنها تُستهدف من قبل بعض الأطراف لهذا السبب تحديدًا، حين أشار أردوغان لاستهداف بلاده إثر موقفها الرافض للعدوان على غزة على سبيل المثال.

أكدت الوثيقة أن سياسة تركيا الخارجية ليست في حالة انتقال من محور لآخر، بل عدم التزامها بمحور واحد على الساحة الدولية. إذ ذكَّر بأنها عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي حيث تعمل لقوته واستمراريته ولها مساهمة فاعلة في كل عمليات اتخاذ القرار داخله «لكن التزامها بالحلف لا يحول دون انفتاحها على مبادرات إقليمية ودولية». فهي كدولة مستقلة وذات سيادة تبحث عن مصالحها؛ الأمر الذي يلتقي مجددًا مع ما أسماه أردوغان «محور تركيا».

من اللافت أن الوثيقة لم تعمد لترتيب التحديات الأمنية التي تواجهها تركيا كما جرت العادة، وإنما أشارت لحالة الترابط والتأثر وأحيانًا الاعتمادية بين مختلف التحديات. لا يعني ذلك بالضرورة أن مكافحة الإرهاب ومواجهة المنظمات المصنفة إرهابية وانفصالية لم تعد الأولوية رقم واحد للجهاز الأمني التركي، لكنها هنا تضعها ضمن رؤية أوسع وأشمل بما في ذلك متغيرات النظام العالمي والتطورات الإقليمية، ما يحيل على ضرورة انتهاج إستراتيجية أكثر شمولاً تتوزع على مجالات عدة وليس فقط الشق العسكري-الأمني.

كما تعزز الوثيقة الإطار النظري لما تنتهجه تركيا عمليًّا في السنوات الأخيرة من قبيل «الحرب الاستباقية» و«تجفيف منابع الإرهاب» من خلال العمليات العسكرية خارج الحدود في كل من سوريا والعراق. وتضع الاستخبارات الدقيقة المبنية على أسس سليمة وذات البصيرة الإستراتيجية والقدرة على التنبؤ أساسًا لكل نجاح للدولة بما في ذلك العمل الدبلوماسي نفسه إذ تقرَّر أنه «لا دبلوماسية فاعلة دون استخبارات سليمة».

الخلاصة

لم يعمد الرئيس الجديد لجهاز الاستخبارات التركي فيما هو معلن لتغييرات جذرية في الجهاز، لا على صعيد الكادر البشري ولا التقسيمات الإدارية. لكن سعيه واضح لترك بصمة جديدة على فلسفة تناول الجهاز للأمن وترتيب أولوياته وتحديد مجالات عمله الحالية وتلك التي سيحتاج ولوجها مستقبلاً، ضمن رؤية موحدة مع مؤسسات الدولة الأخرى لتحقيق تركيا أكثر قوة وردعًا وتحقيقًا لمصالحها الحيوية.

*باحث متخصص في الشأن التركي .

FOREIGN AFFAIRS

هال براندز:

عصر اللاأخلاقية..

هل تستطيع أمريكا إنقاذ النظام الليبرالي بوسائل غير ليبرالية؟

*مجلة «فورين افيرز»/الترجمة :المرصد

كتب اللاهوتي رينهولد نيبور في عام ١٩٤٦: «كم من الشر يجب أن نفعله حتى نفعل الخير». «أعتقد أن هذا بيان موجز للغاية للوضع الإنساني».

كان نيبور يكتب بعد أن أجبرت حرب عالمية المنتصرين على ارتكاب شر عظيم لمنع الشر الأعظم الذي لا يحصى من عالم تحكمه أكثر أنظمته عدوانية. لقد كان يشهد بداية صراع عالمي آخر تنتهك فيه الولايات المتحدة بشكل دوري قيمها الخاصة من أجل الدفاع عنها.

لكن السؤال الأساسي الذي أثاره نيبور ــ كيف يمكن للدول الليبرالية التوفيق بين الغايات النبيلة والوسائل البغيضة اللازمة لتحقيق هذه الغايات ــ يظل سؤالا خالدا. إنها من بين المعضلات الأكثر إرباكًا التي تواجه الولايات

المتحدة اليوم.

تولى الرئيس الأمريكي جو بايدن منصبه متعهدا بخوض منافسة مصيرية بين الديمقراطية والاستبداد. وبعد غزو روسيا لأوكرانيا، دعا الدول ذات التفكير المماثل إلى صراع «بين الحرية والقمع، بين نظام قائم على القواعد ونظام تحكمه القوة الغاشمة».

لقد حقق فريق بايدن بالفعل خطوات كبيرة في منافسته مع الصين وروسيا، حيث عزز التضامن بين الديمقراطيات المتقدمة التي ترغب في حماية الحرية من خلال السيطرة على الطغاة الأقوياء.

ولكن حتى قبل أن تفرض الحرب بين حماس وإسرائيل مجموعة كبيرة من المشاكل، كانت الإدارة التي أكدت على الطبيعة الإيديولوجية للتنافس بين القوى العظمى تجد نفسها واقعة في فخ عالم غامض أخلاقيا.

وفي آسيا، بذل بايدن قصارى جهده لجذب الهند المتراجعة، وفيتنام الشيوعية، ودول أخرى غير ليبرالية.

وفي أوروبـا، كانت ضـرورات الحرب سبباً في تهدئة المخاوف بشأن زحف الاستبداد على الجبهتين الشرقية والجنوبية لحلف شمال الأطلسي.

وفي الشرق الأوسـط، خلص بايدن إلى أن الحكام المستبدين العرب ليسوا منبوذين بل شركاء حيويين. إن الدفاع عن نظام مهدد ينطوي على إحياء مجتمع العالم الحر.

ومن الواضح أيضًا أن ذلك يستلزم دعم قوس من الديمقراطيات غير الكاملة والأنظمة الاستبدادية الصريحة في معظم أنحاء العالم.

تعكس استراتيجية بايدن المتضاربة حقائق بناء التحالفات المعاصرة: عندما يتعلق الأمر بمواجهة الصين وروسيا، فإن التحالفات الديمقراطية لا تذهب إلا إلى أبعد من ذلك.

يعكس نهج بايدن أيضًا توترًا أعمق وأكثر ديمومة. ترتبط المصالح الامريكية ارتباطاً وثيقاً بالقيم الامريكية: فالولايات المتحدة تدخل عادة في منافسة بين القوى

> **التدابير القاسية قد تكون أكثر قبولا إذا كانت جزءا من حزمة أكبر تؤكد على القيم**

العظمى لأنها تخشى أن تؤدي الأنظمة الاستبدادية القوية إلى جعل العالم غير آمن للديمقراطية.

ولكن عصر الصراع يصبح على الدوام، إلى حد ما، عصر اللاأخلاقية، لأن الطريقة الوحيدة لحماية عالم صالح للحرية تتلخص في مغازلة الشركاء غير النقيين والانخراط في أعمال غير نقية.

توقع المزيد من هذا.

إذا كانت مخاطر المنافسات اليوم عالية كما يدعي بايدن، فسوف تنخرط واشنطن في بعض السلوكيات الساخرة بشكل مذهل لإبقاء أعدائها تحت السيطرة.

ومع ذلك، فإن روح النفعية المحضة محفوفة بالمخاطر، من خيبة الأمل الداخلية إلى فقدان التباين الأخلاقي الذي أدى لفترة طويلة إلى تضخيم نفوذ الولايات المتحدة في الشؤون العالمية.

فالاستراتيجية، بالنسبة للقوة العظمى الليبرالية، هي فن موازنة القوى دون تقويض الهدف الديمقراطي. والولايات المتحدة على وشك إعادة اكتشاف مدى صعوبة ذلك.

لعبة قذرة

لقد كان بايدن على حق دائمًا بشأن شيء واحد: الصدامات بين القوى العظمى هي صراعات للأفكار والمصالح على حد سواء.

وفي القرن السابع عشر، كانت حرب الثلاثين عاماً تتغذى على اختلافات عقائدية لا تقل عن الصراع من أجل

> التدابير القاسية أفضل طريقة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الذي تتطلبه القوة العظمى الديمقراطية

التفوق الأوروبي.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، أدت سياسة فرنسا الثورية إلى زعزعة الجغرافيا السياسية للقارة بأكملها. كانت الحرب العالمية الثانية عبارة عن اصطدام بين التقاليد السياسية المتنافسة -الديمقراطية والشمولية- بالإضافة إلى التحالفات المتنافسة.

أعلن وزير الخارجية الألماني يواكيم فون ريبنتروب في عام ١٩٤٠ أن «هذه لم تكن حرباً عرضية، بل كانت مسألة تصميم نظام واحد على تدمير الآخر». عندما تتقاتل القوى العظمى، فإنها لا تفعل ذلك من أجل الأرض والمجد فحسب. إنهم يتقاتلون حول أي الأفكار والقيم سترسم مسار البشرية.

وبهذا المعنى، فإن المنافسة الامريكية مع الصين وروسيا هي الجولة الأخيرة في صراع طويل حول ما إذا كان العالم سوف يتشكل بواسطة الديمقراطيات الليبرالية أو أعدائها المستبدين.

في الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، سعت الأنظمة الاستبدادية في أوراسيا إلى التفوق العالمي من خلال تحقيق التفوق داخل تلك الكتلة الأرضية المركزية. تدخلت الولايات المتحدة ثلاث مرات، ليس فقط لضمان أمنها ولكن أيضًا للحفاظ على توازن القوى الذي سمح ببقاء الليبرالية وتوسعها - «لجعل العالم آمنًا للديمقراطية»، على حد تعبير الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون.

وقد أعرب الرئيس فرانكلين روزفلت عن نقطة مماثلة في عام ١٩٣٩، قائلاً: «يأتي وقت في شؤون الرجال عندما يتعين عليهم الاستعداد للدفاع، ليس عن منازلهم فحسب، بل عن مبادئ الإيمان والإنسانية التي تقوم عليها كنائسهم وحكوماتهم ومجتمعاتهم. لقد تأسست حضارتهم ذاتها.» ولكن كما فهم روزفلت، فإن موازنة القوة لعبة قذرة.

لم تنتصر الديمقراطيات الغربية في الحرب العالمية الثانية إلا من خلال مساعدة الطاغية الفظيع، جوزيف ستالين، على سحق عدو أكثر فظاعة، أدولف هتلر.

لقد استخدموا تكتيكات، مثل قصف مدن العدو بالقنابل الحارقة والقنابل الذرية، والتي كان من الممكن أن تكون بغيضة في الأوقات الأقل يأسًا.

ثم شنت الولايات المتحدة الحرب الباردة عن قناعة، كما أعلن الرئيس هاري ترومان، بأنها صراع «بين طرق بديلة للحياة»؛ وكان أقرب حلفاء الولايات المتحدة هم الديمقراطيات الزميلة التي شكلت العالم الغربي. ومع ذلك، فإن الصمود في صراع عالي المخاطر ينطوي أيضًا على بعض التصرفات المشكوك فيها بشدة، وحتى غير الديمقراطية.

وفي عالم ثالث يعاني من عدم الاستقرار، استخدمت الولايات المتحدة الطغاة اليمينيين كوكلاء؛ لقد قمعت النفوذ الشيوعي من خلال الانقلابات والتدخلات السرية والعلنية وعمليات مكافحة التمرد التي أسفرت عن أعداد مذهلة من القتلى.

ومن أجل ردع أي عدوان على طول المحيط العالمي، اعتمد البنتاغون على التهديد باستخدام أسلحة نووية مدمرة إلى الحد الذي يجعل استخدامها الفعلي لا يخدم أي نهاية بناءة.

ولإغلاق الحلقة المحيطة بالاتحاد السوفييتي، دخلت واشنطن في نهاية المطاف في شراكة مع شيوعي قاتل آخر، وهو الزعيم الصيني ماو تسي تونغ.

ولتخفيف سياسات الاحتواء، كان المسؤولون الأمريكيون يبالغون في بعض الأحيان في التهديد السوفييتي أو ببساطة يخدعون الشعب الأمريكي بشأن السياسات التي يتم تنفيذها باسمهم.

تتضمن الإستراتيجية تحديد الأولـويـات، وكان المسؤولون الأمريكيون يعتقدون أن هناك حاجة إلى شرور أقل لتجنب شرور أكبر، مثل قيام الشيوعية بأعمال شغب في المناطق الحيوية أو فشل الديمقراطيات في العثور على قوتها وهدفها قبل فوات الأوان.

وتشير المكاسب النهائية لانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة ــ عالم أكثر أمنا من الافتراس الاستبدادي، وأكثر أمانا لحرية الإنسان، من أي وقت مضى ــ إلى أن هذه التوقعات كانت صحيحة في المجمل. وعلى طول الطريق، فإن حقيقة أن واشنطن كانت تسعى إلى تحقيق مثل هذا الهدف النبيل، ضد مثل هذا الخصم غير المستحق، قد وفرت بعض الراحة مع الغموض الأخلاقي للصراع.

وعلى حد تعبير مجلس الأمن القومي رقم ٦٨، الوثيقة الاستراتيجية المؤثرة التي وافق عليها ترومان في عام ١٩٥٠، (نقلاً عن ألكسندر هاملتون)، فإن «الوسائل التي سيتم استخدامها يجب أن تكون متناسبة مع مدى الأذى».

فعندما كان الغرب يواجه عدواً شمولياً عازماً على إعادة تشكيل الإنسانية على صورته، كان من الممكن تبرير بعض الوسائل القبيحة إلى حد ما.

ومع ذلك، لم تكن هذه الراحة بلا نهاية، فقد شهدت الحرب الباردة معارك شرسة حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تقوم بتحديد أولوياتها بشكل صحيح. وفي خمسينيات القرن العشرين، اتهم الصقور واشنطن لأنها لم تفعل ما يكفي لدحر الشيوعية في أوروبا الشرقية، حيث سخر برنامج الحزب الجمهوري في عام ١٩٥٢ من الاحتواء ووصفه بأنه «سلبي، وعقيم، وغير أخلاقي».

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أقنع سيل من اللاأخلاقية – حرب دموية مشؤومة في فيتنام، ودعم زمرة من الطغاة السيئين، والكشف عن مؤامرات اغتيال لوكالة المخابرات المركزية – العديد من النقاد الليبراليين بأن الولايات المتحدة كانت تخون القيم التي تدعي أنها تدافع عنها.

ومن ناحية أخرى، أدى السعي إلى الانفراج مع الاتحاد

> **عصر الصراع يصبح على الدوام، إلى حد ما، عصر اللاأخلاقية**

السوفييتي، وهي الاستراتيجية التي قللت من أهمية المواجهة الأيديولوجية بحثاً عن الاستقرار الدبلوماسي، إلى دفع بعض المحافظين إلى الادعاء بأن واشنطن كانت تتخلى عن الأرضية الأخلاقية العالية.

طوال فترة السبعينيات وما بعدها، أطاحت هذه المناقشات بالسياسة الأمريكية. وحتى في هذه المسابقات الأكثر مانوية، كان ربط الاستراتيجية بالأخلاق تحديًا مستمرًا.

في الواقع، أدت جرائم الحرب الباردة إلى ظهور مجموعة معقدة من القيود القانونية والإدارية ــ من حظر الاغتيالات السياسية إلى متطلبات إخطار لجان الكونجرس عن العمل السري ــ والتي لا تزال أغلبها سارية حتى اليوم. ومنذ الحرب الباردة، استكملت هذه القيود بفرض قيود على المساعدات المقدمة إلى مدبري الانقلاب الذين أطاحوا بالحكومات المنتخبة، والوحدات العسكرية التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ومن الواضح أن الامريكيين أعربوا عن أسفهم لبعض التدابير التي استخدموها لتحقيق النصر في الحرب الباردة. والسؤال هو ما إذا كان بإمكانهم الاستغناء عنهم مع احتدام المنافسة العالمية مرة أخرى.

الأفكار مهمة

إن التهديدات التي يوجهها الأعداء المستبدون تزيد من الدوافع الأيديولوجية في سياسة الولايات المتحدة من خلال التأكيد على صراع الأفكار الذي غالبا ما يؤدي إلى التوترات العالمية.

> **الطريقة الوحيدة لحماية عالم صالح للحرية تتلخص في مغازلة الشركاء غير النقيين والانخراط في أعمال غير نقية**

منذ توليه منصبه، حدد بايدن التهديد الذي يمثله منافسو الولايات المتحدة، وخاصة الصين، بمصطلحات أيديولوجية صارخة.

لقد وصل العالم إلى «نقطة انعطاف»، كما أعلن بايدن مـراراً وتكراراً. وفي مـارس/آذار ٢٠٢١، اقترح أن يدرس المؤرخون المستقبليون «مسألة من نجح: الاستبداد أم الديمقراطية».

يرى بايدن أن المنافسة الامريكية الصينية هي في الأساس اختبار لأي نموذج يمكنه تلبية متطلبات العصر الحديث بشكل أفضل.

وإذا أصبحت الصين القوة المتفوقة في العالم، كما يخشى المسؤولون الأمريكيون، فإنها ستعمل على ترسيخ الاستبداد في الـدول الصديقة بينما تجبر الحكومات الديمقراطية في الدول المعادية.

ولنشهد فقط كيف استخدمت بكين النفوذ الاقتصادي لمعاقبة الانتقادات الموجهة لسياساتها من جانب المجتمعات الديمقراطية من أستراليا إلى النرويج.

ومن خلال جعل النظام آمنًا للتوجهات غير الليبرالية، فإن الصين المهيمنة ستجعله غير آمن لليبرالية في الأماكن القريبة والبعيدة.

وقد عزز الغزو الروسي لأوكرانيا أطروحة بايدن. وقد عرضت دراسة حالة عن العدوان الاستبدادي والفظائع، وتحذيرًا من أن العالم الذي تقوده دول غير ليبرالية سيكون عنيفًا بشكل قاتل، وخاصة بالنسبة للديمقراطيات الضعيفة القريبة.

فبعد أسابيع من إبرام الرئيس الصيني شي جين بينج والرئيس الروسي فلاديمير بوتين شراكة استراتيجية «بلا حدود»، أثار غزو أوكرانيا أيضا شبح الهجوم الاستبدادي المنسق على النظام الدولي الليبرالي.

وأوضـح بايدن أن أوكرانيا كانت الجبهة المركزية في «معركة أكبر من أجل ...» . . المبادئ الديمقراطية الأساسية.» لذا فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على حشد العالم الحر ضد «أعداء الديمقراطية اللدودين».

وقد أنتجت صدمة حرب أوكرانيا، جنباً إلى جنب مع اليد الثابتة للقيادة الامريكية، اتحاداً ديمقراطياً موسعاً عبر الأطلسي.

سعت السويد وفنلندا للحصول على العضوية في حلف شمال الأطلسي؛ فقد دعم الغرب أوكرانيا وألحق روسيا تكاليف باهظة. كما سعت إدارة بايدن إلى حصر الصين من خلال نسج شبكة من العلاقات الديمقراطية في جميع أنحاء البلاد.

وقد قامت بترقية تحالفاتها الثنائية مع دول مثل اليابان وأستراليا. فقد حسنت الرباعية (الحوار الأمني والدبلوماسي مع أستراليا والهند واليابان) وأنشأت شراكة عسكرية مع أستراليا والمملكة المتحدة.

كما أعادت توظيف الهيئات المتعددة الأطراف القائمة، مثل مجموعة السبع، لمواجهة المخاطر التي تفرضها بكين. حتى أن هناك همسات حول تحالف «ثلاثة زائد واحد» - أستراليا واليابان والولايات المتحدة بالإضافة إلى تايوان - من شأنه أن يتعاون للدفاع عن تلك الديمقراطية في الخطوط الأمامية من الاعتداء الصيني.

وتتجاوز هذه العلاقات الحدود الإقليمية. وتحصل أوكرانيا على المساعدات من الديمقراطيات الآسيوية، مثل كوريا الجنوبية، التي تدرك أن أمنها سوف يتضرر إذا انكسر النظام الليبرالي.

لقد اجتمعت الديمقراطيات من قارات متعددة لمواجهة الإكراه الاقتصادي الذي تمارسه الصين، ومواجهة حشدها العسكري، وتقييد قدرتها على الوصول إلى أشباه الموصلات

المتطورة.

المشكلة الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة هي التحالف الفضفاض بين القوى الرجعية التي تندفع نحو الخارج من قلب أوراسيا. إجابة بايدن هي تشكيل تحالف عالمي متماسك من الديمقراطيات، يتراجع من جميع أنحاء الهوامش.

واليوم، أصبحت تلك الديمقراطيات المتقدمة أكثر توحدا من أي وقت مضى منذ عقود. وفي هذا الصدد، قام بايدن بمواءمة الهدف الأساسي لاستراتيجية الولايات المتحدة، وهو الدفاع عن نظام ليبرالي معرض للخطر، مع الأساليب والشركاء المستخدمين لتحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، في المناطق الرئيسية الثلاث في أوراسيا، تثير حقائق التنافس الأكثر فوضوية سؤال نيبور من جديد.

أصدقاء مثيرون للجدل

ولنتأمل هنا الوضع في أوروبا. الناتو هو في الغالب تحالف للديمقراطيات. لكن الحفاظ على تماسك هذا الاتفاق خلال الحرب الأوكرانية تطلب من بايدن التقليل من أهمية الميول غير الليبرالية للحكومة البولندية التي كانت - حتى هزيمتها الانتخابية في أكتوبر - تعمل بشكل منهجي على تآكل الضوابط والتوازنات.

وكان تأمين جناحها الشمالي، من خلال الترحيب بفنلندا والسويد، ينطوي على مساومات دبلوماسية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي كان، بالإضافة إلى تقويض المصالح الامريكية في كثير من الأحيان، يوجه بلاده نحو الحكم الاستبدادي.

وفي آسيا، أمضت الإدارة معظم عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في الحفاظ بعناية على العلاقات الأمريكية مع الفلبين، في ذلك الوقت بقيادة رودريجو دوتيرتي، الرجل الذي أدت حربه على المخدرات إلى مقتل الآلاف.

لقد دأب بايدن على تودد الهند باعتبارها حصنا ضد الصين، على الرغم من قيام حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي بتقييد حرية التعبير، ومضايقة زعماء المعارضة،

> **تولى الرئيس الأمريكي جو بايدن منصبه متعهدا بخوض منافسة مصيرية بين الديمقراطية والاستبداد**

وتأجيج المظالم الدينية، وقتل المنشقين في الخارج حسبما زُعم.

وبعد زيارة نيودلهي في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، سافر بايدن إلى هانوي لتوقيع «شراكة استراتيجية شاملة» مع نظام الحزب الواحد في فيتنام. ومرة أخرى، تستخدم الولايات المتحدة بعض الشيوعيين لاحتواء آخرين.

ثم هناك الشرق الأوسط، حيث يعتبر تحالف «العالم الحر» الذي يقوده بايدن طاقما متنوعا تماما. وفي عام ٢٠٢٠، هدد بايدن بجعل السعودية "منبوذة" بسبب مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

وبحلول عام ٢٠٢٣، كانت إدارته - المذعورة من الغزوات الصينية وارتفاع أسعار الغاز - تحاول جعل ذلك البلد أحدث حليف لواشنطن في المعاهدة بدلاً من ذلك. علاوة على ذلك، كانت تلك المبادرة جزءا من مفهوم ورثته عن إدارة ترامب، حيث يعتمد الاستقرار الإقليمي على التقارب بين الأنظمة الاستبدادية العربية والحكومة الإسرائيلية ذات ميولها غير الليبرالية، في حين يتم دفع التطلعات الفلسطينية جانبا في الأغلب.

ليس من المستغرب إذن أن تتراجع حقوق الإنسان والحريات السياسية في العلاقات مع دول من مصر إلى الإمارات العربية المتحدة.

كما لم يفعل بايدن الكثير لوقف خنق الديمقراطية في تونس، تمامًا كما قرر، فعليًا، التخلي عن الديمقراطية الأفغانية المهددة بالانقراض في عام ٢٠٢١.

في الواقع، إذا كان عام ٢٠٢٢ عاما من الخطابة المرتفعة،

> لقد حقق فريق بايدن بالفعل خطوات كبيرة في منافسته مع الصين وروسيا

فإن عام ٢٠٢٣ كان عاما من التكيف الغريب. وأصبحت الإشارات إلى «المعركة بين الديمقراطية والاستبداد» أكثر ندرة في خطابات بايدن، حيث قدمت الإدارة مسرحيات كبيرة تحدت هذا الوصف للعالم.

ظلت المناصب الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في البيت الأبيض ووزارة الخارجية شاغرة. وتراجعت الإدارة عن العقوبات المفروضة على فنزويلا – وهي مبادرة وُصفت علناً بأنها محاولة لتأمين انتخابات أكثر حرية ونزاهة، لكنها كانت في الغالب محاولة لإقناع نظام قمعي بالتوقف عن تصدير اللاجئين والبدء في تصدير المزيد من النفط.

وعندما أطاح المجلس العسكري بحكومة النيجر المنتخبة، انتظر المسؤولون الأمريكيون أكثر من شهرين ليصفوا الانقلاب بأنه انقلاب، خوفا من قطع المساعدات الأمريكية وبالتالي دفع النظام الجديد إلى أحضان موسكو. وكانت مثل هذه التنازلات تشكل دائماً جزءاً من السياسة الخارجية. لكنهم اليوم يشهدون على الديناميكيات الرئيسية التي يجب على المسؤولين الامريكيين مواجهتها.

العقد الحاسم

العقد الحاسم الأول هو الحسابات القاسية للجغرافيا السياسية الأوراسية. تمتلك الديمقراطيات المتقدمة رجحاناً في القوة على مستوى العالم، ولكن في كل منطقة حرجة، يتطلب الحفاظ على خط المواجهة مجموعة أكثر انتقائية.

لقد عانت بولندا من مشاكلها الداخلية؛ وهي أيضًا العمود الفقري اللوجستي للتحالف الذي يدعم أوكرانيا.

فتركيا دولة غير ليبرالية سياسيا، وفي كثير من الأحيان، غير مفيدة؛ ومع ذلك، فهي تقع على تقاطع قارتين وبحرين.

وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، يتمثل الحاجز الرئيسي أمام الهيمنة الصينية في وجود خط من الشركاء غير المثاليين يمتد من الهند إلى إندونيسيا.

وفي الشرق الأوسط، فإن القوة العظمى التي يصعب إرضاءها ستكون قوة عظمى وحيدة. إن التضامن الديمقراطي عظيم، لكن الجغرافيا عنيدة. وفي جميع أنحاء أوراسيا، تحتاج واشنطن إلى أصدقاء غير ليبراليين لتقييد أعدائها غير الليبراليين.

كما تغيرت ساحة المعركة الأيديولوجية بطرق سلبية. خلال الحرب الباردة، كانت معاداة الشيوعية بمثابة الغراء الإيديولوجي بين القوة العظمى الديمقراطية وحلفائها المستبدين، لأن الأخيرين كانوا يعلمون أنهم سينتهيون إذا انتصر الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك، فإن أعداء الولايات المتحدة يظهرون الآن شكلاً من أشكال الاستبداد الأقل تهديدًا وجوديًا للأنظمة غير الديمقراطية الأخرى: يمكن القول إن الرجال الأقوياء في الخليج الفارسي، أو في المجر وتركيا، لديهم قواسم مشتركة مع شي وبوتين أكثر مما لديهم مع بايدن.

إن الفجوة بين السلطويين «الصالحين» و«السيئين» أصبحت أضيق مما كانت عليه من قبل ــ مما يجعل الولايات المتحدة تعمل بجدية أكبر، وتدفع أكثر، لإبقاء الشركاء غير الليبراليين إلى جانبها بشكل غير كامل.

تتطلب الأوقات اليائسة أيضًا اتخاذ تدابير حاذقة أخلاقياً. وعندما لم تواجه واشنطن أي منافسين استراتيجيين جديين بعد الحرب الباردة، فقد دفعت غرامة أقل بسبب إبراز قيمها.

ومع تقلص هامش الأمان، تنمو المقايضات بين السلطة والمبادئ. وفي الوقت الحالي تهدد الحرب ــ أو التهديد باندلاعها ــ شرق آسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط.

يقول بايدن إن العشرينيات من القرن الحادي والعشرين ستكون «العقد الحاسم» للعالم. وكما قال ونستون تشرشل

ساخراً في عام ١٩٤١: «إذا غزا هتلر الجحيم، فسوف أشير على الأقل بشكل إيجابي إلى الشيطان في مجلس العموم».

عندما تكون التهديدات وخيمة، فإن الديمقراطيات ستفعل ما بوسعها لحشد التحالفات ومنع العدو من الاختراق. وبالتالي، فإن المفارقة المركزية في نهج واشنطن تجاه المنافسة هي أن نفس التحديات التي تنشط طاقتها الأيديولوجية تجعل من الصعب الحفاظ على دبلوماسية الولايات المتحدة نقية.

حتى الآن، تعتبر التنازلات الأخلاقية للسياسة الامريكية اليوم متواضعة مقارنة بتلك التي كانت سائدة في الحرب العالمية الثانية أو الحرب الباردة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن القيود المفروضة على الأساليب البغيضة أصبحت أقوى مما كانت عليه عندما كان هتلر وستالين يتجولان في الأرض.

لكن القواعد والأعراف يمكن أن تتغير بتغير ظروف أي بلد. لذا، قد يواجه بايدن وخلفاؤه قريبا واقعا مثبطا: فالتنافسات عالية المخاطر تحمل الدول والقادة إلى أماكن لم يسعوا أبدا إلى الذهاب إليها.

عندما بدأت الحرب الباردة، تصور عدد قليل من المسؤولين أن واشنطن ستنفذ تدخلات سرية من أفغانستان إلى أنغولا.

قبل ثلاث سنوات فقط، لم يكن أحد يتوقع أن الولايات المتحدة سوف تخوض قريبا حربا بالوكالة تهدف إلى نزيف جيش بوتين حتى الموت في أوكرانيا. ومع اشتداد المنافسات الحالية، فإن التكتيكات المستخدمة لخوضها يمكن أن تصبح أكثر تطرفا.

وقد تجد واشنطن نفسها تحاول سراً ترجيح كفة الميزان في الانتخابات في بعض الولايات المتأرجحة الحاسمة إذا كان البديل هو رؤية ذلك البلد يتحول بقوة نحو موسكو أو بكين. ويمكنها استخدام الإكراه لإبقاء المنشآت العسكرية وغيرها من البنية التحتية الحيوية في أمريكا اللاتينية بعيدة عن أيدي الصين.

وإذا كانت الولايات المتحدة مترددة بالفعل بشأن الاعتراف بالانقلابات في بلدان بعيدة عن الطريق، فربما تبرر

> **في أوروبا، كانت ضرورات الحرب سببا في تهدئة المخاوف بشأن زحف الاستبداد**

فظائع أكبر بكثير يرتكبها شريك أكثر أهمية في مكان أكثر أهمية.

من يشكك في لجوء واشنطن إلى الحيل القذرة، لديه ذاكرة قصيرة ومخيلة محدودة. إذا كانت منافسات اليوم ستشكل حقا مصير البشرية، فلماذا لا تفعل قوة عظمى يقظة أي شيء تقريبا للوصول إلى القمة؟

لا تفقد نفسك

ليس هناك سبب للشعور بالحرج بشكل غير مبرر حول هذا الموضوع. إن الدولة التي تفتقر إلى الثقة بالنفس للدفاع عن مصالحها سوف تفتقر إلى القدرة على تحقيق أي هدف عظيم في الشؤون العالمية. وبعبارة أخرى، فإن الضرر الذي تلحقه الولايات المتحدة بقيمها من خلال إشراك حلفاء مشكوك فيهم، والانخراط في سلوك مريب، هو بالتأكيد أقل من الضرر الذي قد يحدث إذا قامت روسيا المفرطة العدوانية أو الصين الشمولية الجديدة بنشر نفوذها عبر أوراسيا وخارجها.

وكما كان الحال خلال الحرب الباردة، تستطيع الولايات المتحدة في نهاية المطاف سداد الديون الأخلاقية التي تتكبدها في صراع طويل - إذا نجحت في الحفاظ على نظام تزدهر فيه الديمقراطية بسبب قمع ألد أعدائها.

ومع ذلك، قد يكون من الخطورة بمكان أن نتبنى عقلية الغاية تبرر الوسيلة، لأن هناك دائما نقطة حيث تعني البذاءة غايات عادلة فاسدة. وحتى أقل من ذلك، فإن سلسلة اللاأخلاقيات ستؤدي إلى تآكل سياسي: فالبلد الذي

> خلص بايدن إلى أن الحكام المستبدين العرب ليسوا منبوذين بل شركاء حيويين

احتشد سكانه للدفاع عن قيمه ومصالحه لن يدعم إلى الأبد استراتيجية يبدو أنها تطرح تلك القيم جانباً. وفي نهاية المطاف، فإن أكبر عيب في مثل هذه الاستراتيجية هو أنها تفقد ميزة قوية للولايات المتحدة.

خلال الحرب العالمية الثانية، كما جادل المؤرخ ريتشارد أوفري، كان يُنظر إلى قضية الحلفاء على نطاق واسع على أنها أكثر عدلاً وإنسانية من قضية المحور، وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت التحالف السابق يجذب عددًا أكبر من الدول من الأخير.

في الحرب الباردة، ساعد الشعور بأن الولايات المتحدة تدافع، ولو بشكل غير كامل، عن الحقوق والحريات الأساسية التي قمعها الكرملين، واشنطن في جذب انتباه المجتمعات الديمقراطية الأخرى، وحتى المنشقين داخل الكتلة السوفيتية.

ولا ينبغي لتكتيكات المنافسة بين القوى العظمى أن تحجب القضية المركزية في تلك المنافسة. وإذا نظر العالم إلى المنافسات اليوم باعتبارها معارك عنيفة خالية من أي معنى أخلاقي أكبر، فإن الولايات المتحدة سوف تخسر عدم تناسق الشرعية الذي خدمها جيداً.

هذه ليست بعض المعضلة الافتراضية.

منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، صاغ بايدن الحرب بين إسرائيل وحماس على أنها صراع بين ديمقراطية معيبة وعدو مستبد يسعى إلى تدميرها.

هناك مبرر قوي، أخلاقي واستراتيجي، لدعم حليف للولايات المتحدة ضد الوكيل الشرير لعدو الولايات المتحدة، إيران. علاوة على ذلك، لا توجد مقارنة أخلاقية جادة بين جماعة إرهابية تغتصب وتعذب وتختطف وتقتل المدنيين ودولة تحاول في الغالب، ضمن الحدود التي تفرضها الحرب، حمايتهم.

ومع ذلك، سواء كان ذلك صوابا أم خطأ، فإن قطاعات كبيرة من الجنوب العالمي تنظر إلى الحرب باعتبارها شهادة على المعايير الامريكية المزدوجة: معارضة الاحتلال والاستيلاء على الأراضي الأجنبية من قبل روسيا ولكن ليس من قبل إسرائيل، وتقدير حياة وحريات بعض الضحايا أكثر من حياة وحريات آخرين.

ويعمل المروجون للدعاية الروسية والصينية على تضخيم هذه الرسائل لدق إسفين بين واشنطن والعالم النامي. ولهذا السبب حاولت إدارة بايدن، بل وكافحت في بعض الأحيان، الموازنة بين دعم إسرائيل والجهود المبذولة للتخفيف من الضرر الذي يجلبه الصراع – ولماذا قد تنذر الحرب بتركيز الولايات المتحدة المتجدد على عملية السلام مع الفلسطينيين، وهو أمر غير واعد مثل التركيز الحالي. يبدو.

والدرس المستفاد هنا هو أن مزايا قضية ما قد تكون محل نزاع، ولكن بالنسبة للقوة العظمى التي ترتدي قيمها في جعبتها، فإن تكاليف النفاق المتصور تكون حقيقية للغاية.

قواعد التنافس

وبالتالي فإن النجاح في هذه الجولة من التنافس سوف يتطلب معايرة التنازلات الأخلاقية المتأصلة في السياسة الخارجية من خلال إيجاد روح قاسية وواقعية بالقدر الكافي في نفس الوقت.

على الرغم من عدم وجود صيغة محددة لهذا الأمر – فملاءمة أي إجراء تعتمد على سياقه – إلا أن بعض المبادئ التوجيهية يمكن أن تساعد.

أولاً، الأخلاق هي بوصلة، وليست سترة مقيدة. ومن

أجل الاستدامة السياسية والمصلحة الذاتية الاستراتيجية، ينبغي لفن الحكم الامريكي أن يشير إلى عالم يتوافق مع قيمه.

لكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تشل نفسها بمحاولة تجسيد هذه القيم بشكل كامل في كل قرار تكتيكي. ولا ينبغي لها ــ حتى في الوقت الذي تواجه فيه ديمقراطيتها تهديدات داخلية ــ أن تصر على تطهير نفسها في الداخل قبل ممارسة نفوذها البناء في الخارج. وإذا حدث ذلك، فإن النظام سوف يتشكل بواسطة أنظمة أكثر قسوة ــ وأقل تقييداً بعيوبها.

ويتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تتجنب مغالطة البديل الزائف. ويجب أن تقيم الاختيارات والشركاء في ضوء الاحتمالات المعقولة، وليس في ضوء المثالية المثالية.

ربما يكون البديل الواقعي للحفاظ على العلاقات مع النظام العسكري في أفريقيا هو مراقبة المرتزقة الروس القتلة وهم يملأون الفراغ. وربما يكون البديل الواقعي لإشراك الهند في عهد مودي هو رؤية جنوب آسيا تتراجع أكثر تحت ظل الصين التي تحرص على تصدير النزعة المناهضة لليبرالية. وعلى نحو مماثل، فإن القرب من النظام السعودي الذي يقسم منتقديه أمر غير مريح على الإطلاق. لكن البديل الواقعي لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ربما يكون نظاما يظل قمعيا إلى حد كبير، وأقل التزاما بكثير بتمكين المرأة، وكبح جماح المتعصبين الدينيين، وجعل البلاد مكانا أكثر انفتاحا وتسامحا. في عالم مليء بالخيارات الرديئة، يكون السؤال الحاسم في كثير من الأحيان: رديء مقارنة بماذا؟

مبدأ توجيهي آخر: الأشياء الجيدة لا تأتي كلها دفعة واحدة.

في بعض الأحيان، برر صناع القرار في الحرب الباردة القيام بالانقلابات ودعم الأنظمة القمعية على أساس أن منع دول العالم الثالث من التحول إلى الشيوعية ثم الحفاظ على احتمال تحولها إلى الديمقراطية في وقت لاحق. وكان هذا المنطق ملائماً بشكل مثير للريبة، وكان صحيحاً في كثير من الحالات.

> **تعكس استراتيجية بايدن المتضاربة حقائق بناء التحالفات المعاصرة**

وفي نهاية المطاف، شهدت بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق النامية انفتاحاً سياسياً مع وصولها إلى مستويات أعلى من التنمية، وإشعاع القيم الديمقراطية إلى الخارج من الغرب.

اليوم، يمكن للمساومات غير اللائقة أن تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج أفضل ومن خلال عدم كسر التحالف الأمريكي الفلبيني خلال حرب دوتيرتي على المخدرات، حافظت واشنطن على العلاقة حتى ظهرت حكومة أكثر تعاونا وأقل قسوة. ومن خلال البقاء على مقربة من حكومة بولندية ذات بعض الميول المثيرة للقلق، تمكنت الولايات المتحدة من كسب الوقت إلى أن انتخب الناخبون في ذلك البلد في أواخر العام الماضي ائتلافاً وعد بتعزيز مؤسساتها الديمقراطية.

ويمكن تقديم نفس الحجة لصالح الاستمرار في التعامل مع الديمقراطيات الأخرى التي تظهر فيها الميول الاستبدادية ولكن الآليات الانتخابية تظل سليمة - المجر والهند وتركيا، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى نطاق أوسع، من المرجح أن تزدهر الليبرالية في نظام تقوده الديمقراطية.

لذا فإن مجرد منع صعود الأنظمة الاستبدادية القوية قد يساعد في النهاية على انتشار القيم الديمقراطية إلى أماكن كانت غير مضيافة ذات يوم.

وعلى نحو مماثل، يتعين على الولايات المتحدة أن

> **الاستراتيجية، بالنسبة للقوة العظمى الليبرالية، هي فن موازنة القوى دون تقويض الهدف الديمقراطي**

تتذكر أن تبني وجهة نظر واسعة لا يقل أهمية عن تبني وجهة نظر بعيدة المدى. إن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس اقتراحاً يشمل كل شيء أو لا شيء. وكما أظهر فن إدارة بايدن، فإن صفقات المعاملات مع الديكتاتوريين يمكن أن تكون مكملة لاستراتيجية تؤكد على التعاون الديمقراطي في جوهرها.

علاوة على ذلك، فإن احترام القيم الامريكية هو أكثر من مجرد مسألة تخويف للأنظمة القمعية. إن السياسة الخارجية التي تعمل على رفع مستويات المعيشة الدولية من خلال التجارة، ومعالجة المشاكل العالمية مثل انعدام الأمن الغذائي، والصمود في وجه حرب القوى العظمى، تخدم قضية الكرامة الإنسانية بشكل جيد للغاية. إن الاستراتيجية التي تؤكد على مثل هذه الجهود قد تكون في الواقع أكثر جاذبية في نظر البلدان، بما في ذلك الديمقراطيات النامية من البرازيل إلى إندونيسيا، التي تقاوم تأطير الديمقراطية في مواجهة الاستبداد لأنها لا تريد أي جزء من المعركة المانوية.

وبطبيعة الحال، يمكن أن تبدو هذه المبادئ وكأنها وصفة للترشيد – وسيلة لتبرير السلوك الأفظع من خلال الادعاء بأنه يخدم قضية أعظم. ومن ثم، هناك مبدأ مهم آخر يحيي مقولة هاملتون بأن الوسيلة يجب أن تكون متناسبة مع الأذى. كلما كانت التسوية أكبر، كلما كان المردود الذي توفره – أو الضرر الذي تتجنبه – أكبر.

وبهذا المعيار تصبح الحجة لصالح التعاون مع الهند أو بولندا واضحة المعالم. إن هذه البلدان تعاني من الاضطرابات، ولكنها في أغلبها ديمقراطيات مثيرة للإعجاب، وتلعب أدواراً حاسمة في المنافسات المحتدمة. وإلى أن يحتوي العالم على ديمقراطيات ليبرالية فقط، فمن الصعب أن تتجنب واشنطن البحث عن أصدقاء ملوثين.

ومع ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر حذراً بشأن مغازلة البلدان التي تنخرط بانتظام في نفس الممارسات التي تعتبرها الأكثر تآكلاً للنظام الليبرالي: التعذيب المنهجي أو القتل لشعوبها، أو إكراه جيرانها، أو تصدير القمع عبر الحدود، إلى بلدان أخرى.

غيض من فيض.

فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، التي تنخرط بشكل دوري في بعض هذه الممارسات تعتبر شريكاً مزعجاً. إن قيام المملكة العربية السعودية بارتكاب مثل هذه الأفعال بشكل صارخ ومستمر يخاطر بتدمير الأساس الأخلاقي والدبلوماسي لعلاقتها مع الولايات المتحدة.

ويتعين على المسؤولين الامريكيين أن يكونوا أكثر تردداً في تشويه أو زعزعة استقرار سياسات البلدان الأخرى، وخاصة الديمقراطيات الأخرى، لتحقيق مكاسب استراتيجية.

إذا كانت واشنطن ستعود إلى أعمال الانقلاب في أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا، فإن النتائج السيئة التي يجب منعها يجب أن تكون شديدة حقا – وهو تحول كبير محتمل ودائم في توازن القوى الإقليمي الرئيسي، ربما – لتبرير السياسات بشكل واضح. في توتر مع القضايا التي تدعي الولايات المتحدة الدفاع عنها.

إن تخفيف الضرر الذي يلحق بهذه الأسباب يعني الاهتمام بمبدأ آخر: وهو أن التحسين الهامشي مهم.

ولن تقنع واشنطن القادة في تركيا أو الإمارات العربية المتحدة أو فيتنام بالانتحار السياسي من خلال التخلي عن نموذجهم المحلي. لكن النفوذ يعمل في كلا الاتجاهين في هذه العلاقات. إن البلدان الواقعة على خط النار تحتاج إلى قوة عظمى راعية بقدر ما تحتاج إليه.

يمكن للمسؤولين الامريكيين استخدام هذا النفوذ لتثبيط القمع خارج الحدود الإقليمية، أو السعي إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، أو جعل الانتخابات أكثر حرية وعدلاً، أو الحصول على تغييرات متواضعة ولكن ذات معنى.

وقد يكون القيام بذلك هو ثمن الحفاظ على هذه العلاقات سليمة، من خلال إقناع أنصار حقوق الإنسان والديمقراطية في الكونجرس بأن البيت الأبيض لم ينس مثل هذه القضايا تماما.

ويرتبط هذا بمبدأ إضافي: يجب على الولايات المتحدة أن تكون صادقة للغاية مع نفسها. ويتعين على المسؤولين الامريكيين أن يدركوا أن الحلفاء غير الليبراليين سيكونون حلفاء انتقائيين أو غير جديرين بالثقة لأن نماذجهم المحلية تضعهم على خلاف مع معايير مهمة للنظام الليبرالي ــ ولأنهم يميلون إلى توليد الاستياء الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انفجار.

وعلى نفس المنوال، فإن مشكلة القوانين التي تفرض قطع المساعدات عن مدبري الانقلاب هي أنها تشجع على خداع الذات. وفي الحالات التي تخشى فيها واشنطن من التداعيات الإستراتيجية الناجمة عن انقطاع العلاقات، يكون لدى المسؤولين الأمريكيين دافع للتظاهر بعدم حدوث انقلاب.

أما النهج الأفضل، والذي يتماشى مع الإصلاحات التي وافق عليها الكونجرس في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، فهو إطار يسمح للرؤساء بالتنازل عن مثل هذه الاستقطاعات لأسباب تتعلق بالأمن القومي - لكنه يجبرهم على الاعتراف بهذا الاختيار وتبريره. يبدأ العمل على إجراء المقايضات الأخلاقية في السياسة الخارجية بالاعتراف بوجود تلك المقايضات.

بعض هذه المبادئ تتعارض مع مبادئ أخرى، مما يعني أن تطبيقها في حالات محددة يجب أن يكون دائمًا مسألة حكم. ولكن مسألة التوفيق بين الأضداد ترتبط

> **بايدن: الصدامات بين القوى العظمى هي صراعات للأفكار والمصالح على حد سواء.**

بمبدأ نهائي: وهو أن المثالية المتصاعدة والواقعية الوحشية من الممكن أن تتعايشا.

خلال سبعينيات القرن العشرين، أدت المناقشات الأخلاقية إلى زعزعة إجماع الحرب الباردة. خلال ثمانينيات القرن العشرين، أصلح الرئيس الامريكي رونالد ريغان هذا الإجماع بالقدر الكافي ــ لكنه لم يستعيده بالكامل ــ من خلال الجمع بين مرونة التكتيكات ووضوح الهدف.

لقد دعم ريغان الطغاة الفظيعين، والجيوش القاتلة، و»المقاتلين من أجل الحرية» البلطجية في العالم الثالث، وأحيانا من خلال حيل - مثل فضيحة إيران كونترا - كانت مراوغة أو ببساطة غير قانونية.

ومع ذلك، فقد دعم أيضًا الحركات الديمقراطية من تشيلي إلى كوريا الجنوبية؛ لقد جمع بين الإدانات الخطابية للكرملين والتأكيدات الرنانة للمثل الغربية.

والخلاصة هنا هي أن التدابير القاسية قد تكون أكثر قبولا إذا كانت جزءا من حزمة أكبر تؤكد، قولا وفعلا، على القيم التي يجب أن ترسيخ نهج الولايات المتحدة في التعامل مع العالم.

وقد يرى البعض أن هذا يزيد من النفاق. في الواقع، إنها أفضل طريقة للحفاظ على التوازن السياسي والأخلاقي والاستراتيجي الذي تتطلبه القوة العظمى الديمقراطية.

***هـال براندز هو أستاذ هنري كيسنجر المتميز للشؤون العالمية في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة وزميل أول في معهد إنتربرايز الأمريكي.**

غسان شربل:

حين تثأر الإمبراطوريات المجروحة

*رئيس تحرير «الشرق الأوسط»

نصحني الرَّجلُ المجرّب. قال: «وأنتَ تكتب عن أزماتِ الحاضر لا تنسَ جروحَ التاريخ». استوقفني الكلام. يعتقد المتحدّثُ أنَّ العالمَ يتَّجهُ نحو مرحلةٍ بالغة الخطورةِ تتميَّزُ بانحسارِ هيمنة «القوة العظمى الوحيدة»، وتقدّم إمبراطورياتٍ سابقة للثأر عبر عمليات انقلاب كبرى ستغيّر خرائطَ توزيع النفوذ إذا لم تغيّر مباشرة حدودَ الخرائط. رأى أنَّ الانقلابات تتَّخذ أشكالاً مختلفة، بينها الاجتياح العسكري أو الاجتياح الآيديولوجي، فضلاً عن الصواريخ العابرة للحدود والمسيرات والهجمات السيبرانية ورعاية الميليشيات.

هل استيقظت جروح الإمبراطوريات التي تعتقد أنَّ التاريخ غدر بها، وقلَّصَ أرضَها وهالاتِها ودورَها؟ وهل هناك في روح الإمبراطوريات السابقة براكينُ كامنةٌ تنتظر فرصةَ التعبير عن غضبِها وحممها؟

ذكَّرني كلامُ الرجلِ بما كنت قد سمعتُه من عددٍ من قادة الشيوعيين العرب بعد تواري الاتحادِ السوفياتي. تشابهت ردودُ محمد إبراهيم نقد سكرتيرُ الحزب الشيوعي السوداني مع نظيريه العراقي واللبناني عزيز محمد وجورج حاوي. قالوا إنَّ روسيا لن تقيمَ تحت ثلوجِ الهزيمة، ولن تتحوَّلَ دولةً تابعة، وإنَّها

فوضى الإمبراطوريات مخيفة في الغابة الدولية الحالية والعالم موعودٌ بما هو أخطر...

ستستجمع قواها، وتنهض وتثأر.

يصل الأمر ببعض المتابعين إلى حدّ القول إنَّ المؤسسةَ العسكريةَ والأمنية الروسية التي هالها تفكُّكُ الاتحادِ السوفياتي والانتصار الغربي المروع وضعت مشروعاً سرياً للثأر، وأوكلت مهمة تنفيذه إلى ضابطٍ صغير في جهاز الـ«كيه جي بي». أنا لا أتبنَّى هذه النظريةَ لأنَّني أخاف من الإفـراط في حياكة السيناريوهات. لكن من حقّ المرءِ أن يفكّرَ في أنَّ روسيا المجروحة تعيش حالياً في عهدة قيصر مجروح يحمل أكبرَ مشروعِ انقلاب بعد الحرب العالمية الثانية.

لنترك جانباً الهجومَ الإرهابيَّ الذي ضربَ موسكو قبل أيام. هذه المذبحة الرهيبة لن تهزَّ سطوةَ بوتين العائد من تفويض شعبي كاسح لا يمكن أن يحلمَ بمثله بايدن أو ترمب أو ماكرون أو شولتس. أعرف ما يقوله الغربُ عن أنَّ القيصر صمَّم بنفسه أزياء عملية انتخابية دون منافس جدي. لكنَّني أعتقد أنَّ بوتين نجح في الاتصال بعمق الروح الروسية. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي شاهدت في شوارع موسكو مسنّينَ يجاهرون بحنينهم إلى أيام جوزيف ستالين. الروسي يحبُّ الحاكمَ القوي وإن تلاعبَ بالمصائر، وقطع الأعناق والأظافر.

يعتقد الرجل الذي يعرف بوتين أنَّ الأخيرَ لا يستطيع احتمالَ هزيمة في أوكرانيا حتى لو أدَّى الأمرُ إلى اللعب على أطراف الجحيم النووي. وقد يكون محقاً فبوتين يعرف أنَّ عودتَه مهزوماً من أوكرانيا قد تؤدّي إلى تطاير لحم روسيا نفسِها كما تطاير لحم الاتحاد السوفياتي بعد عودة «الجيش الأحمر» خائباً من رحلته الأفغانية.

ثم إنَّ البندَ الوحيد لدى من يعد نفسه مفوّضاً من روح الأمة هو صورته في التاريخ. وتذكَّرت ما قاله لي أحدُ رفاق صدام حسين من أنَّ عدمَ انسحابه من الكويت يتعلّق أيضاً بصورته أمام التاريخ فضلاً عن صورته أمام رفاقه في بغداد. لا شك أنَّ غزو أوكرانيا مختلف عن غزو الكويت، وصاحب القرار هنا مختلف عن صاحب القرار هناك، لكن التجارب تقول إنَّ «القائد التاريخي» يسقط أحياناً أسير صورته.

تساءل الرجل عن السَّبب الذي يدفع الغرب إلى رفض التعايش مع انقلاب بوتين في حين تعايش مع الانقلاب الذي نفذته إيران.

قال إنَّ الانقلاب الإيراني غيَّر ملامح ٤ خرائط وموازين القوى فيها، وأعطى طهران حق تنصيب الرؤساء، وتشكيل الحكومات وإطـلاق الصواريخ.

> لم يعد الغرب قادراً على إدارة العالم واستيقظتِ الإمبراطوريات المجروحة

لاحظ مستغرباً أنَّ امريكا تتبادل ضرباتٍ مدروسةً مع الميليشيا الحوثية التي «وصل بها الأمر حد إعطاء الصين وروسيا إذن مرور آمن لسفنهما في البحر الأحمر».

قبل عقود تعامل شاه إيران مع حدود بلاده الحالية كثوب ضيق على تاريخها الإمبراطوري. ثورة الخميني التي أطاحته جعلت «تصدير الثورة» بنداً رئيسياً في دستورها.

إسطنبول لا تعيش بمنأى عن جروح التاريخ. عَدَّ رجب طيب إردوغان حدود تركيا الحالية ثوباً ضيقاً حشرت فيه الروح العثمانية؛ لهذا حاول استقطاب بعض أيتام الاتحاد السوفياتي خصوصاً من ينطق منهم بالتركية. حاول أيضاً تغيير ملامح دول أساسية في المنطقة حين هبَّت عاصفة «الربيع العربي».

لتركيا تاريخ طويل من الحروب مع الإمبراطوريتين الفارسية والروسية. وها هي تركيا تضع الأسس لـ«حزام أمني» داخل العراق وحزام آخر داخل أراضي سوريا، بينما ينكر الغرب حق روسيا في إقامة حزامها على الأراضي الأوكرانية. طبعاً مع الالتفات إلى الفوارق بين حزام لا يستعيد أرضاً وحزام يستعيدها.

الصين أيضاً مصابة بجروح التاريخ. كلامُها قاطعٌ. لن تتعايشَ إلى الأبد مع غربة تايوان، ويكاد صبرُها ينفد. من حسن حظ العالم أنَّ شي جينبينغ يراهن على حليف اسمه الوقت، ولم يبادر إلى تصحيح الحدود بانقلاب على غرار ما فعل بوتين.

فوضى الإمبراطوريات مخيفة في الغابة الدولية الحالية. لم يعد الغرب قادراً على إدارة العالم. غابَ الشرطيُّ، واستيقظتِ الإمبراطوريات المجروحة. مجلسُ الأمن معطلٌ، ودمـوعُ غوتيريش لا تبلسم جروحَ غزة أو أوكرانيا.

العالم موعودٌ بما هو أخطر... الهجوم الإرهابي في موسكو خطرٌ ومثيرٌ بمسرحه وأهدافه وتوقيته. سلوكُ منفذيه لا يشبه سلوكَ محاربي «داعش» ومصائرهم. ربما لن تتَّضحَ كلُّ الخيوط إذا اختلطت الاعترافات ببراعات الاستخبارات. سيشكل منعطفاً إذا صحت نظرية «الخيط الأوكراني»، وإنَّ من خارج الحكومة. وسيفتح الباب أمام تصعيد هائل في الحرب الأوكرانية.

هل يستطيع الغرب احتمال نجاح الانقلاب الروسي؟ هل تستطيع أوروبا تجرُّعَ هذا القدر من السُّم؟ وماذا عن روسيا وسيد الكرملين إذا قرَّر الغربُ تمديدَ الحرب الأوكرانية لتقليم أظافر الإمبراطورية الجديدة وقيصرها؟

محمد مصطفى:

طريق إلى السلام

مجلة (الإيكونوميست) :

بينما أتولى منصب رئيس الـوزراء المكلف للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل ظروف مؤلمة وغير مسبوقة، فإنني أدرك تمامًا التحديات الهائلة التي تنتظرنا في الأمام.

الآن، يجد الشعب الفلسطيني نفسه في منعطف حرج آخر أيضًا، حيث يواجه مجموعة مأساوية من الأزمات التي تختبر قدرتنا على الصمود والإبداع، وهي صفات أثبتنا أننا نمتلكها بوفرة مرة تلو المرة.

ومع ذلك، ثمة اختلافان على الأقل هذه المرة: أن المظالم أكثر فظاعة من أي وقت مضى؛ وأنها قيد العرض على مستوى العالم كله.

في هـذه اللحظة المحورية، أصبح الفلسطينيون والمجتمع الدولي أكثر حماسة وتصميمًا على إحداث تغيير حقيقي -ربما أكثر من أي وقت مضى.

ولذلك يتحتم علينا أن نرسم طريقًا واضحًا إلى الأمام لوقف الكارثة الإنسانية التي تتكشف في غزة، ووضع نهاية للاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشرقية.

لقد حان الوقت لمنحنا فرصة عادلة لتحقيق تطلعاتنا الجماعية إلى العدالة، والحرية، والأمن، والسلام والازدهار -وهي الحقوق الأساسية التي حرم منها الفلسطينيون على مدى ٧٦ عامًا.

في مقدمة أولوياتنا تأتي معالجة الوضع القاتم الذي نشأ منذ ٧ تشرين الأول (أكتوبر). وقد ترك الدمار الذي أحدثه القصف والحرمان الإسرائيليان المستمران (بالإضافة إلى سنوات من الحصار) شعبنا في غزة في حالة من الدمار، مع معاناة إنسانية تعز على التصور.

الإحصاءات مذهلة، والقصص الشخصية الكامنة وراءها مدمرة.

في أقل من ستة أشهر، قتل أكثر من ٣٠٫٠٠٠ فلسطيني في غزة، من بينهم ١٣٫٠٠٠ طفل على الأقل.

وفي المتوسط، يفقد ١٠ أطفال كل يوم طرفًا واحدًا

> يواجه الشعب الفلسطيني مجموعة مأساوية من الأزمات التي تختبر قدرتنا على الصمود

على الأقل، وقد أصبح أكثر من ١٧٫٠٠٠ طفل الآن «غير مصحوبين» أو من دون أحد الوالدين.

كما أصيب ما لا يقل عن ٧٠٫٠٠٠ شخص بجروح، ونزح ١٫٧ مليون شخص -٧٥ في المائة من سكان قطاع غزة- داخليا.

كما دُمر أو تضرر أكثر من ٦٠ في المائة من الوحدات السكنية في القطاع، وانهار النظامان التعليمي والصحي تمامًا، ووصل انعدام الأمن الغذائي والمائي إلى مستويات كارثية. لا شيء يمكن أن يبرر الجحيم الذي يعيشه سكان غزة.

ولا يمكن لأي شيء -إذا كان ذلك يهُم- أن يبرر التدهور الذي يحدث في الوقت نفسه في الضفة الغربية. مع تصعيد المستوطنين للعنف، واستمرار القيود التي يفرضها الاحتلال في جعل دفع الرواتب وعَيش حياة مستقرة أمرًا صعبًا، أصبح من المستحيل، مرة أخرى، تجاهل الأوضاع الأمنية والاقتصادية الملحة.

ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء هذه المعاناة. ولذلك، سوف تكون أولويتنا مواصلة العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وقيادة حملة إغاثة إنسانية لمساعدة شعبنا في غزة.

وبالتوازي مع ذلك، نهدف إلى تأسيس وكالة مستقلة وكفؤة وشفافة لإنعاش غزة وإعـادة إعمارها، وصندوق استئماني يدار دوليا لجمع الأمـوال المطلوبة وإدارتها وتخصيصها. يجب أن ينتهي الحصار، ويجب السماح للشعب الفلسطيني في غزة (والضفة الغربية) بالعيش والازدهار.

إن صياغة مخطط استباقي هي أمر ضروري. ولا يجب أن يعالج هذا المخطط الأزمات المباشرة التي نواجهها الآن فحسب، وإنما يجب أن يمهد الطريق أيضًا لإقامة دولة فلسطينية مستدامة ومزدهرة، وأن يسمح بممارسة الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، الذي يشكل حجر زاوية للسلام والاستقرار في المنطقة.

لتحقيق هذه الرؤية، يجب أن نجمع معًا مختلف الأطراف والأصوات الملتزمة بالمبادئ والأطر التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى أساس إدراك التعقيدات الماثلة على أرض الواقع، يجب أن نقوم بتشكل حكومة تكنوقراطية غير حزبية، يمكنها أن تكسب ثقة شعبنا ودعم المجتمع الدولي على حد سواء.

وسوف تدعو هذه الحكومة إلى مشاركة جميع الفصائل والأحزاب الفلسطينية في حوار بناء على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي أن يكون الهدف هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تحقيق السلام، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتحقيق الحكم الديمقراطي لمؤسساتنا.

من بين العناصر المركزية في هذه الرؤية، ثمة إعادة توحيد مؤسساتنا وقوانيننا في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية في ظل حوكمة متماسكة، وتسهيل التكامل الاقتصادي وضمان حرية التنقل والوصول (إلى أن يتم إنشاء رابط دائم بين المناطق الفلسطينية). وكانت هذه الرؤية تحظى دائمًا بالإجماع الدولي، باعتبارها السبيل الوحيد المقبول للمضي قدمًا نحو السلام والاستقرار الدائمين. ومع ذلك، ما يزال تنفيذها معطلاً مع أنه مستحق منذ أمد طويل.

إن الحكومة الفلسطينية القادمة مصممة على إجراء جميع الإصلاحات الداخلية اللازمة لكسب ثقة شعبنا والنجاح في الاضطلاع بالمهام الهائلة التي تنتظرنا. وسوف نجري إصلاحات شاملة، تشمل تحسين الضوابط المالية والشفافية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية استقلال القضاء، ومكافحة الفساد، ودعم

حقوق الإنسان وحرية التعبير، وتمكين المجتمع المدني وهيئات الرقابة، والتحضير للانتخابات.

ولكي نكون واضحين، سوف نتبع سياسة لا تتسامح مطلقًا مع الفساد وتلتزم بشكل كامل بالشفافية. وسيكون وجود حكومة فعالة وخاضعة للمساءلة شأنًا بالغ الأهمية -ليس لحشد الدعم والمصداقية الدوليين فحسب، وإنما لتحقيق الأهم من ذلك؛ كسب ثقة شعبنا.

قد تكون الشكوك التي تستقبل إعلانات الإصلاح مفهومة بالنظر إلى تاريخ حكمنا. لكنني ملتزم بإظهار التقدم والمساءلة. وسوف تشمل التدابير التي تتخذها حكومتي تشكيل مجلس وزراء يتمتع بالمصداقية والمهنية، وإنشاء «مكتب للانتقال» مكلَّف بتحديد الإصلاحات المطلوبة وتنفيذها بالتعاون مع جماعات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المتمتعة بالخبرة ذات الصلة، مثل «البنك الدولي»، و«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي». وسوف يتطلب تحقيق النجاح دعمًا من المجتمع الدولي، يضمن وضع حدٍّ للسياسات التقييدية والمعوقة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية.

ثمة خطوة أساسية لاستعادة ثقة شعبنا وضمان شرعية حكمنا، هي الالتزام بإجراء انتخابات ديمقراطية. ونحن نهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية على حد سواء، وهي خطوة حاسمة نحو تنشيط مؤسساتنا الديمقراطية. وسوف نناضل ونجتهد من أجل عملية ترمي إلى جعل هذه التدابير حرة، وعادلة، وشاملة. ومع ذلك، يجب أن تكون الحقائق على أرض الواقع في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية مواتية لضمان أن تكون هذه الانتخابات تمثيلية حقا.

سوف يكون تحسين الاستقرار المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتنشيط اقتصادنا مهمة بالغة الأهمية -ولكنها أيضًا مهمة شاقة بالنظر إلى اعتمادنا الكبير على المساعدات الخارجية المتضائلة، والقيود المنهجية التي يفرضها الاحتلال. ومع ذلك، فإن المشاكل ليست مستعصية على

> **الالتزام بإجراء انتخابات ديمقراطية خطوة أساسية لاستعادة ثقة الشعب وضمان شرعية حكمنا**

الحل.

يجب إزالة القيود الإسرائيلية. وبعد ذلك، وبمساعدة المجتمع الدولي وقطاعنا الخاص، بما في ذلك في الشتات، سوف نتمكن من تنويع مصادر إيراداتنا، وتقليل الاعتماد على المعونة الخارجية، وخلق اقتصاد مزدهر وقادر على الصمود.

سوف يتطلب المضي قدمًا أفكارًا وإصلاحات جريئة، وأفعالاً حاسمة، ومشاركة، وشفافية، وبراغماتية. لقد حان الوقت لكي تنتهي معاناة الفلسطينيين أخيرًا. إننا شعب قوي وقادر، ولكن لا يمكننا أن نفعل هذا وحدنا. لا غنى عن دعم المجتمع الدولي وشركائنا الإقليميين لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والرخاء، للفلسطينيين والمنطقة. لقد حان الوقت الآن لتحرير فلسطين -مرة وإلى الأبد.

***محمد مصطفى: رئيس الـوزراء المكلف للسلطة الوطنية الفلسطينية.ولد في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٤ في قرية كفر صور في محافظة طولكرم، حيث سفارين بلدة والده في حين أن كفر صور هي بلدة والدته.كلفه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ١٤ آذار (مـارس) ٢٠٢٤ بتشكيل الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة، وهو عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الدائرة الاقتصادية بالمنظمة، ومستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاقتصادية، ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني.**

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي